الأمم المتحدة S/PV.7259

مجلس الأمن

السنة التاسعة والستون

مؤقت

الجلسة ٧٢٥٩

الاثنين، ٨ ايلول/سبتمبر ٢٠١٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة باور/السيد دَن	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد زاغاينوف
	الأرجنتين	السيدة بيرسيفال
	الأردن	السيدة قعوار
	أستراليا	السيد كوينلان
	تشاد	السيد بانتي
	جمهورية كوريا	السيد أوه جون
	رواندا	السيد ندوهونغيريهي
	شيلي	السيد أولغوين سيغاروا
	الصين	السيد ليو جيايي
	فرنسا	السيد دولاتر
	لكسمبرغ	السيد أسلبورن
	ليتوانيا	السيدة مورموكايته
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	نيجيريا	السيدة أوغوو

جدول الأعمال

الأطفال والتزاع المسلح

تقرير الأمين العام عن الأطفال والتزاع المسلح (S/2014/339)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

1452808 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

الإعراب عن الشكر للرئيس السابق

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): بما أن هذه أول جلسة علنية لمجلس الأمن في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، أود أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة، باسم المجلس، بسعادة السير مارك لايل غرانت، الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، على عمله رئيساً لمجلس الأمن في شهر آب/أغسطس. وأعلم أنني أتكلّم بالنيابة عن جميع أعضاء المجلس عندما أعرب عن عميق التقدير للسفير لايل غرانت وفريقه على المهارة الدبلوماسية الرائعة التي أدار بها أعمال المجلس في الشهر الماضي.

أود أيضاً أن أعرب، بالنيابة عن المجلس، عن الترحيب الحار بالممثل الدائم الجديد لفرنسا لدى الأمم المتحدة، سعادة السيد فرانسوا دولاتر. ونتطلع إلى التعاون الوثيق معه.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الأطفال والنزاع المسلح

تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2014/339)

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي أذربيجان، إسبانيا، إستونيا، إسرائيل، أفغانستان، ألمانيا، إندونيسيا، أوروغواي، أوكرانيا، جمهورية إيران الإسلامية، باكستان، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بوتسوانا، البوسنة والهرسك، بولندا، تايلند، تركيا، الجبل الأسود، الجزائر، الجمهورية العربية السورية، السويد، سويسرا، الصومال، العراق، غواتيمالا، قطر، كند، كولومبيا، ليختنشتاين، ماليزيا، المغرب، المكسيك، ميانمار، النمسا، نيوزيلندا، الهند، واليابان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات الإعلامية التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة ليلى زروقي، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح؛ والسيد إيرفي لادسوس، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام؛ والسيدة يوكا براندت، نائبة المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)؛ والسيد فورست ويتيكر، مبعوث منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) الخاص للسلام والمصالحة؛ والسيدة ساندرا أوويرنجيمانا.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد توماس ماير – هارتنغ، رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد أحمد فتح الله، المراقب الدائم عن جامعة الدول العربية، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2014/339، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح.

أعطي الكلمة الآن للسيدة زروقي.

السيدة زروقي (تكلمت بالإنكليزية): لقد جئت إلى المجلس اليوم بقلب مثقل بالهموم تجاه الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة حول العالم. فعلى الرغم من أننا نواصل رؤية تقدم يحرز في مجال توفير حماية أفضل للأطفال، ثمة أزمات جديدة سرعان ما تلقي بظلالها على هذه المكاسب. بعض من هذه الأزمات مشمول في التقرير المعروض على المجلس (S/2014/339)، في حين أن أزمات أخرى بدأت أو ازدادت حدةً منذ تقديم التقرير. إن المجلس أطّلع على الحالة

في سوريا مرارا وتكرارا، والوضع هناك لا يزال خطيرا بالنسبة إلى الأطفال. كذلك ثمة أعضاء سافروا مؤخرا إلى جنوب السودان والصومال، وشهدوا بأنفسهم الظروف السائدة هناك. الأطفال في هذه التراعات وغيرها يدفعون ثمنا باهظا.

إن الأحداث التي تتكشف في العراق أدت إلى زيادة الانتهاكات الجسيمة التي يرتكبها جميع أطراف الصراع. وأنا أشعر بالجزع حيال التجاهل التام الذي تبديه الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) لحياة البشر خلال توسعها السريع داخل سوريا ومن سوريا إلى العراق. والصور التي نراها من خلال وسائط الإعلام عن عمليات القتل الوحشي والعشوائي للمدنيين، بمن فيهم الأطفال، تجعلنا عاجزين عن الكلام ومذعورين. وعلى الرغم من أن الحالة الأمنية غير المستقرة إلى حد كبير في المنطقة تؤدي إلى إبطاء عملية الرصد التي نقوم بها، نعلم أن ما يصل إلى ٧٠٠ طفل قد قتلوا أو تعرضوا للتشويه في العراق منذ بداية السنة، بما في ذلك عمليات الإعدام بإجراءات موجزة. ولا يزال يساورني القلق البالغ إزاء التقارير الصادرة مؤخرا عن أن داعش تستهدف الأقليات، بمن فيهم الأطفال والنساء، في المناطق التي تقع تحت سيطرتها في سوريا والعراق بشكل متزايد. وتعمل داعش على تكليف الفتيان الذين لم يتجاوز عمرهم ثلاثة عشر عاما بحمل السلاح، أو حراسة المواقع الاستراتيجية، أو القبض على المدنيين. وهناك أطفال آخرون يُستخدمون كانتحاريين.

كذلك تلقينا للأسف تقارير عن ميليشيات موالية للحكومة العراقية تستخدم الأطفال في الحرب ضد داعش، وعن عدم معرفتنا حاليا لأماكن وجود العديدين من الأطفال، الذين كانت الحكومة تسجنهم بتهم أمنية، عقب اقتحام الميليشيات لهذه المرافق في تموز/يوليه.

إن داعش ليست المرتكِبة الوحيدة لانتهاكات حقوق الطفل؛ إنما هي جزء من التحدي الإقليمي الأوسع نطاقا الذي يشمل توسّع منطقة عمليات جماعة بوكو حرام. لقد أدرج اسم جماعة بوكو حرام في القائمة هذا العام بسبب قتل الأطفال وتشويههم، والهجمات التي تشنها على المدارس والمستشفيات، وتعكف الأمم المتحدة حاليا على إنشاء آلية للرصد والإبلاغ بغية جمع المعلومات والتحقق منها على نحو أفضل بشأن الانتهاكات الجسيمة التي ترتكب ضد الأطفال في شمال نيجيريا.

والهجمات التي شنتها جماعة بوكو حرام واستهدفت المدارس والتلاميذ والمعلمين أدت في عام ٢٠١٣ إلى وفاة ما لا يقل عن ١٠٠ تلميذ من تلاميذ المدارس و ٧٠ معلما. كما استُهدف العاملون في مجال الصحة، بمن فيهم القائمون بالتطعيم ضد شلل الأطفال في شمال شرقي البلد. واختطاف الفتيات من تشيبوك في نيسان/أبريل روّع العالم بأسره. ولا تزال هناك أكثر من ٢٠٠ فتاة في أيدي جماعة بوكو حرام، وأدعو حكومة نيجيريا وشركاءها إلى اتخاذ جميع التدابير لاستعادة أولئك الفتيات. وتردنا الآن تقارير تفيد بأن بوكو حرام تجنّد وتستخدم الفتيان والفتيات الذين يبلغون الثانية عشرة من العمر في الهجمات التي تشنها، بما في ذلك الهجمات التي تشنها على المدارس. وأشعر بقلق أيضا إزاء التقارير المتعلقة بالانتهاكات الجسيمة التي ترتكبها عناصر مسلحة يُزعم أنها على ارتباط بالقوات الحكومية في شمال نيجيريا. وأتطلع إلى التحقيق الذي أعلنت الحكومة عن القيام به في هذه الحوادث، بحيث يجب مساءلة مرتكبيها عن أعمالهم، كائنا من كانوا.

وسأكون مقصّرة إن لم أتناول الحصيلة المروعة التي أوقعها التراع في غزة بحق الأطفال. لقد شهدنا القتال العنيف الذي سبّب وقوع ضحايا أكثر بكثير من الخسائر البشرية التي أدّت إليها أعمال التصعيد السابقة في العامين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ والعام ٢٠١٢ معا. وإنني أشعر بالذهول جراء أنه منذ بداية تموز/يوليه، قُتل أكثر من ٥٠٠ طفل فلسطيني، وأصيب

على الأقل ٣ ١٠٦ أطفال بجروح أو تعرضوا للتشويه بفعل الأعمال التي قامت بها القوات الإسرائيلية – ثلثاهم دون سن الثانية عشرة، وثلث أصيب بإعاقة دائمة. وهناك ما لا يقل عن ٢٤٤ مدرسة، بما في ذلك ٧٥ مدرسة تابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، قد تعرضت للقصف من جانب القوات المسلحة الإسرائيلية، واستُخدمت مدرسة واحدة كقاعدة عسكرية لقوات الدفاع الإسرائيلية. وبما أن السنة الدراسية قد بدأت ولا يزال هناك ٠٠٠ ١١٠ شخص مشردين، العديد منهم يعيشون في مرافق مدرسية، فإن فرص حصول أطفال غزة على التعليم تتعرض لتأثيرا شديد، وسوف تظل محدودة في المستقبل المنظور. وبالإضافة إلى هذه المأساة، قُتل أيضا عاملون في المجال الطبي خلال القصف، وتم تدمير نصف المستشفيات في قطاع غزة، الأمر الذي يحول دون تلقّي الأطفال الرعاية الطبية العاجلة.

هناك ضحايا من كلا الجانبين، وأنا أشعر كذلك بالإحباط جرّاء مقتل طفل إسرائيلي وإصابة ستة أطفال آخرين منذ بداية تموز/يوليه، وذلك نتيجة الصواريخ التي أطلقتها حماس. إن إطلاق الصواريخ عشوائيا على مناطق مدنية أسفر أيضا عن أضرار في ثلاث مدارس في إسرائيل. بالإضافة إلى ذلك، من غير المقبول قيام جماعات مسلحة فلسطينية باستخدام ثلاث مدارس شاغرة تابعة للأونروا كمخازن أسلحة في غزة.

ولا يسعنا أن نتحمل الإفلات من العقاب إزاء هذه الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي، التي قد ترقى إلى مستوى جرائم حرب في بعض الحالات. ولا بد من إجراء تحقيقات كاملة في الأحداث التي وقعت في غزة، ويجب تعريض مرتكبيها من جميع أطراف التراع للمساءلة. ولا يسعني أن أشدد بما فيه الكفاية على الحاجة الملحة إلى العمل من أجل تحقيق السلام الدائم. إن وقف إطلاق النار ليس إلاّ تدبيرا مؤقتا، وقد توصلنا إليه من قبل. ويجب على المجتمع الدولي أن يلقي بثقله من أجل التصدي للأسباب الجذرية لهذا الصراع. وكما قال الأمين العام بنفسه، لا يسعنا أن نتحمل دورة أخرى من العنف. الناس في دولة فلسطين وإسرائيل يستحقون السلام الدائم الذي يحترم حقوق جميع الأطراف، ويضفي قيمة عالية على حقوق الأطفال.

وثمة حالات عديدة أخرى شهدت انتهاكات جسيمة ضد الأطفال في عام ٢٠١٣، وهي تواجه تحديات مماثلة اليوم. فجوانب عدم الاستقرار والتوترات المتصاعدة في ليبيا، وأفغانستان، وجمهورية أفريقيا الوسطى، ومالي، وجنوب السودان تواصل تهديد رفاه أضعف الناس، وتتطلب جهودنا القصوى لحمايتهم. وإن تكثيف الأنشطة التي تقوم بها الجماعات المسلحة يثير الردود العسكرية التي تأتي انعكاسا في بعض الأحيان للأساليب التي تعتمدها الجماعات التي تخاض الحرب ضدها، بما في ذلك استخدام أساليب الحرب دون احترام للمدنيين، أو إظهار القليل من الاحترام لهم. ولا بد أن نذكّر الحكومات التي تتعرض في بعض الأحيان لضغط شديد أثناء تنفيذ عملياتها بما عليها من التزامات وفقا للقانون الإنساني الدولي، ووفقا للقانون الدولي لحقوق الإنسان في جميع الأوقات.

ما برح الكفاح ضد الإفلات من العقاب أحد الجوانب الرئيسية لجهودنا، ليس فقط في صد الانتهاكات الخطيرة المرتكبة ضد الأطفال ولكن لمنع وقوعها. ويتوجب علينا استخدام أفضل الأدوات المتاحة لدينا لضمان محاكمة الجناة على ما اقترفوه، بإدراجهم في أنظمة الجزاءات، وبمضاعفة جهودنا في تعزيز القدرات الوطنية في القطاع القضائي، وتعزيز إطار العدالة الدولية، بما في ذلك إحالة الجناة إلى المحكمة الجنائية الدولية.

إن مجلس الأمن لكي يزيد من الاهتمام بتلك التحديات المروعة التي تواجه الأطفال في حالات التراع والتصدي لها،

قدم لمكتبي، وللأمم المتحدة الأوسع، والحكومات المعنية، والشركاء الأدوات الكفيلة بتقليص الانتهاكات أو وقفها بالكامل. ومن بين الأدوات الرئيسية الهامة خطط العمل التي أناطها مجلس الأمن بالدول والأطراف من غير الدول لإنهاء تجنيد الأطفال، أو استخدامهم أو قتلهم أو تشويههم، أو الهجوم على المدارس والمستشفيات، أو ارتكاب العنف الجنسي ضد الأطفال. وبطبيعة الحال، من غير الممكن تنفيذ خطط العمل هذه من دون الجهود التي يبذلها جميع شركائنا، بمن فيهم اليونيسيف، وإدارة عمليات حفظ السلام، وإدارة الشؤون السياسية ومستشاروها المختصون في مجال حماية الأطفال في الميدان.

قبل ستة أشهر، بدأت بالاشتراك مع اليونيسيف الحملة العالمية بعنوان ”أطفال، لا جنود“، من أجل العمل على تحقيق الهدف المتمثل في عدم وجود أطفال في القوات الحكومية في نهاية عام ٢٠١٦. في ذلك الوقت، تلقت الحملة قدرا يكاد يكون ساحقا من الدعم، في المقام الأول من البلدان المعنية، ومن مجلس الأمن الذي أيد الحملة في القرار ٢١٤٣ (٢٠١٤)، وتلقت الحملة أيضا تأييدا من المنظمات الإقليمية والشركاء من المنظمات غير الحكومية والدول الأعضاء. يسعدني أن أرحب بفورست ويتكَر، المبعوث الخاص لليونيسكو لإحلال السلام والمصالحة الذي انضم إلى جهودنا في حملة ”أطفال، لا جنود“. أود أن أعرب عن امتناني للجميع.

قامت بالفعل حكومة تشاد، بدعم كامل من الأمم المتحدة، بالوفاء بجميع المتطلبات بموجب خطة عملها لإنهاء ومنع تجنيد الأطفال في قواتها المسلحة، وحُذف اسمها من تقرير الأمين العام لهذه السنة. وفي أيار/مايو، أصبح اليمن البلد السابع المعني بالحملة الذي يوقع على خطة عمل مع الأمم المتحدة. في حزيران/يونيه، وخلال زيارتي إلى جنوب السودان التزم مجددا ذلك البلد بخطة العمل التي وقعت في حزيران/يونيه ٢٠١٢. وقد أُحرز أيضا تقدم في الصومال. أثناء زيارتي الأخيرة، أظهرت السلطات الصومالية إرادة قوية للمضي قدما في تنفيذ خطة العمل في البلد. ولا يزال يجري إحراز تقدم هام في أفغانستان، وميانمار وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

إن الغالبية العظمى من الأطراف المدرجة في القائمة هي من الجهات الفاعلة من غير الدول. حتى الآن أنجزنا عددا متساويا من خطط العمل مع الدولة والجهات الفاعلة من غير الدول. ولا تزال الجهات الفاعلة من غير الدول تتواصل مع مكتبي ومع شركائنا في الميدان لإبرام خطط عمل لإنهاء الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال. وثمة مثال حديث على ذلك، ألا وهو الالتزام بإنهاء تجنيد الأطفال الذي تجسد في رسالة بعث بها الجيش السوري الحر إلى مكتبي وإلى المجلس. كذلك وقّع رياك مشار، ممثل الجيش الشعبي لتحرير السودان في المعارضة التزاما معي في أيار/مايو. نشهد تقدما مع الجماعات المسلحة من غير الدول في دارفور، ويحدوني الأمل في أن يكون بمقدورنا الفراغ في أقرب وقت ممكن من الأنشطة المتعلقة بالامتثال لخطة عملنا مع جبهة مورو الإسلامية للتحرير في الفلبين. وأشعر بالتشجيع لهذا التقدم. وفي ذلك الصدد، فإن استمرار تشجيع المجلس لنا بمثابة تقدير لجهودنا.

لن أكون مغالية مهما شددت على أهمية إيلاء اهتمام خاص لمحنة الأطفال، ضحايا النزاعات المسلحة في عمليات واتفاقات السلام. فالأطفال هم مستقبل أي مجتمع. لن يتحقق أبدا السلام الدائم من دون توفير الوسائل والمهارات والتعليم للأطفال لإعادة بناء المجتمعات والمؤسسات التي مزقتها النزاعات المسلحة. على الرغم من أن الهدف الأساسي لوقف الأعمال القتالية يجب أن يتمثل في التوصل إلى نهاية سريعة للقتال فإن المراحل الأساسية في مفاوضات السلام تشكل تحديا كبيرا عندما يتعلق الأمر بارتكاب انتهاكات جسيمة

لحقوق الطفل. وغالباً فإن الأطفال هم أول الرابحين من وقف هذه الأعمال. ويجب علينا أن نفعل المزيد لتضمين أحكام خاصة في اتفاقات السلام تتعلق بالأطفال المتأثرين بالصراع.

تنطوي التراعات المسلحة حاليا وبصورة متزايدة على إقحام المدارس والمرافق الصحية في خطوط النار مباشرة. ويقر مجلس الأمن بذلك الجانب الهام في قراريه ١٩٩٨ (٢٠١١) و ٢١٤٣ (٢٠١٤). وبغية تنفيذ الأدوات المقدمة إلينا في تلك القرارات، نشرت بالاشتراك مع اليونيسيف واليونسكو ومنظمة الصحة العالمية المذكرة التوجيهية المتعلقة بشن الهجمات على المدارس والمستشفيات. وبهذا التوجيه سيصبح المختصون لدينا في الميدان مجهزين تجهيزا أفضل لرصد الهجمات على المدارس والمستشفيات والإبلاغ عنها، والانخراط في أنشطة الدعوة والعمل مع أطراف التراع على إنهاء ومنع تلك الهجمات.

إن الاستراتيجية الرئيسية لولايتي بوصفي ممثلة خاصة تكمن في تعميق انخراطي مع المنظمات الإقليمية. ويتمتع مكتبي بعلاقة طويلة الأجل مع الاتحاد الأوروبي، ووضع بالاشتراك معه مجموعة من المبادئ التوجيهية. وما زلت منخرطة بنشاط مع الاتحاد الأفريقي. ويسعدني أن اذكر أنه، بالإضافة إلى اتفاق الشراكة الذي وقع في العام الماضي مع الاتحاد الأفريقي، أعلن الاتحاد من فوره عن إنشاء وظيفة المبعوث الخاص المعني بالأطفال والتراع المسلح. ومع تصاعد التراع وأثره على الأطفال في جميع أرجاء العالم العربي، سعيت إلى تعزيز العلاقات مع جامعة الدول العربية، ونحن بصدد إبرام اتفاق تعاون لتعزيز عملنا المشترك. ومكتبي أيضا على اتصال مستمر مع منظمة حلف شمال الأطلسي لتعزيز المعايير المتعلقة بحماية الأطفال في صفوف قوات دولها الأعضاء وشركائها.

ما من أحد في هذه القاعة قرأ تقرير الأمين العام واستمع إلى آخر التطورات في التراعات المعروضة على المجلس يمكنه أن يعتبر وضع الأطفال فيها مسألة تتعلق بالأضرار التبعية. في الواقع، نعرف الآن أنه في معظم التراعات التي تدور في جميع أنحاء العالم أن الأطفال يُستهدفون ويُستخدمون عن عمد. إنهم يواجهون التراعات في منازلهم، وفي المدارس وفي المستشفيات، وعندما يسعون إلى الهرب. لذلكفإننا، والعالم معنا، نتوقع الكثير من مجلس الأمن، ولذلك بوسع المجلس، بل ومن واجبه أن يضع الأطفال في صميم كل عمل من أعمال السلم والأمن التي يقوم بها، ابتداء من اتفاقات السلام إلى ولاية البعثات إلى المساءلة عن الجرائم. إني أعول على المجلس. ولكن الأهم من ذلك، أن الضحايا من الأطفال في جميع أرجاء العالم يعولون على مجلس الأمن.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيدة زروقي على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد لادسوس.

السيد لادسوس (تكلم بالفرنسية): مرة أخرى هذا العام، وربما أكثر من أي وقت مضى، نرى استمرارا في ذلك الاتجاه، فالأدلة واضحة على أن الأطفال من بين أوائل ضحايا التراعات المسلحة. فلنأخذ على سبيل المثال دوامة العنف التي ما انفكت منذ كانون الأول/ديسمبر تؤثر بجمهورية أفريقيا الوسطى، وجنوب السودان، بما لها من أثار مدمرة على السكان، خاصة الأطفال، وهي أثار ما برحنا نقيمها.

وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، هناك الآن أكثر من ٨٠٠٠ طفل تحت سيطرة الجماعات المسلحة بمختلف أشكالها، بما في ذلك جيش الرب للمقاومة، والذي يمارس نشاطه في جنوب شرق البلد. وفي جنوب السودان، شهدنا انتكاسة كبيرة وزيادة مثيرة للقلق في تجنيد الجماعات المسلحة على اختلاف مشاربها للأطفال. والتراع المستمر في دارفور وانعدام الأمن المتزايد في شمال مالي يؤثران في المقام الأول على النساء والأطفال الذين لا يجدون سبيلا للحصول على ما يلزم من حماية ومساعدة. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية،

ما زلنا نشهد قيام الجماعات المسلحة بعمليات اختطاف وتجنيد للأطفال، فضلا عن العنف الجنسي.

وبالتالي، فإننا في إدارة عمليات حفظ السلام لا نزال مصممين على مواصلة جهودنا الرامية إلى حمايتهم في إطار القوس المزدوج للمسؤولية والشراكة. والمسؤولية تعني تقديم مثال يحتذى من خلال جعل الأطفال أولوية. والشراكة تعني تنسيق الجهود التي نبذلها من أجل استخدام الكفاءات الموجودة على أفضل وجه والاستفادة من كفاءات وموارد جميع الأطراف. وإقامة شراكات وتنسيق العمل مع الشركاء في مجال حماية الأطفال على الصعيد الدولي، بما في ذلك الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراع المسلح وكذلك اليونيسف وغيرها من المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، يسمحان لنا بالإسهام في إعداد استجابة شاملة للتصدي لمحنة الأطفال. وتشمل هذه الاستجابة عمليات الرصد والإبلاغ وتقديم المساعدة الإنسانية وتوفير الحماية المادية والعمل السياسي والخدمات النفسية – الاجتماعية، فضلا عن التسريح وإعادة الإدماج في المجتمع المحلي والتعليم والعمل.

وشراكاتنا مع الدول الأعضاء، ولا سيما مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، تسمح لإدارة عمليات حفظ السلام بأن تكون قدوة وبدعم السلوك المثالي والإجراءات النموذجية لقواتنا وأفراد شرطتنا، من الرجال والنساء على السواء، وزملائنا من المدنيين. وسأعود إلى هذه النقطة بعد قليل.

والأهم من ذلك، سعينا إلى إقامة شراكات مع الدول التي تنتشر فيها عملياتنا لحفظ السلام من أجل ضمان وفائها بمسؤوليتها الأساسية عن حماية الأطفال. وفي وقت سابق من هذا العام، جعلت الممثلة الخاصة ليلى زروقي، بالتنسيق مع اليونيسف، مسؤولية الدول من الأولويات بإطلاق حملة ”أطفال لا جنود“ على الصعيد العالمي. وإدارتي لن تدخر وسعا لتعزيز تلك الحملة في المناطق التي نحتفظ بوجود فيها ولدعم حكومات وقوات الأمن في أفغانستان والسودان وجنوب السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية، إلى جانب دول أخرى، لضمان ألا يكون هناك أي جنود من الأطفال بحلول عام ٢٠١٦.

وعلى سبيل المثال، في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث اعتمدت الحكومة خطة عمل من أجل تحرير الأطفال المرتبطين بقواتها المسلحة، تدعم بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وشركاء الأمم المتحدة الآن إنشاء أفرقة عاملة تقنية مشتركة مع سلطات المقاطعات. وأود أن أثني على الجهود التي تبذلها الحكومة لتعزيز تلك الحملة عبر الإذاعة والتلفزيون الوطنيين. وفي جنوب السودان، عينت وزارة الدفاع مؤخرا نحو ٢٠ موظفا جديدا لشؤون حماية الطفل للتصدي للزيادة في تجنيد الأطفال في جميع أنحاء البلد. وقد ساهمنا مؤخرا في برنامج تدريبهم من أجل دعم هذه المبادرة الإيجابية.

وإلى جانب الحملة ذاتها، يجب على الحكومات أيضا أن تكون قدوة بدعم إمكانية الوصول من أجل السماح بالرصد والمساعدة، وكذلك التواصل مع الجماعات المسلحة. وهذا الأمر لا يزال يشكل تحديا، على سبيل المثال في السودان أو مالي، إلا أن مستشارين في مجال حماية الطفل من العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور تمكنوا من إجراء اتصالات مع ميني ميناوي من جيش تحرير السودان ومجموعة موسى هلال، واللذين أصدرا أوامر في هذا العام تحظر تجنيد الأطفال واستخدامهم في صفوف قواتهما. وشرعت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي في إجراء اتصالات مع بعض الأطراف المعروف أنها تجند الأطفال في شمال مالي.

وفي سياق التفاوض بشأن اتفاقات السلام أو وقف إطلاق النار، يجب على الدول أيضا أن تقدم القدوة بجعل

الأحكام المتعلقة بحماية الأطفال جزءا غير قابل للتفاوض في جميع الاتفاقات. وتحقيقا لهذه الغاية، تعمل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان بالتعاون الوثيق مع الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية من أجل إدماج أحكام تتعلق بالأطفال في اتفاق وقف إطلاق النار في جنوب السودان. وفي الجزائر العاصمة، وفي هذه اللحظة تحديدا، ترسل بعثة الأمم المتحدة في مالي الرسالة ذاتها إلى الأطراف المتفاوضة للتأكد من قيامها بالشيء نفسه.

ويجب أيضا الشروع في اتخاذ إجراءات قوية ضد الجماعات المسلحة التي تحتجز جنودا من الأطفال. وعلى سبيل المثال، أسفرت عملية الإنقاذ المشتركة التي قادتها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة، والتي بدأت في ٧ آب/أغسطس، عن تخليص ٤١ مدنيا، من بينهم ٣٤ طفلا، من قبضة تحالف القوات الديمقراطية المتمرد حتى الآن.

ولتنفيذ عمليات كهذه بنجاح، يستلزم الأمر أن يظهر حفظة السلام التابعون لنا الشجاعة وأن يلتزموا بأعلى معايير السلوك والنزاهة. ويتعين أن يفهموا سبل تكييف العمل العسكري القوي، وهو أمر لا غنى عنه لحماية المدنيين، وفقا للاحتياجات الخاصة للفتيات والفتيان. وتحقيقا لهذه الغاية، انتهينا في نيسان/أبريل من وضع نماذج تدريبية متخصصة للجنود في مجال حماية الأطفال. وتوضح النماذج كيفية التعامل مع الأطفال مع أخذ مصالحهم الفضلى في الاعتبار. كما أنها تُذكر حفظة السلام التابعين لنا بمسؤوليتهم عن حماية المعلمين والمدارس. وأهم ما في الأمر أنها تهدف إلى الاستفادة من وجود ذوي الخوذ الزرق والميزة النسبية لهم عن طريق تزويدهم بأدوات لفهم كيفية الإبلاغ عن أخطر الانتهاكات وكيفية توفير الدعم للمستشارين في مجال حماية الأطفال في اتصالاتهم مع الجهات الفاعلة المسلحة، مع الاهتمام بصفة خاصة بتأمين الإفراج عن الأطفال الموجودين في صفوفها.

وبعد تجربة النماذج التدريبية في ماليزيا وأوروغواي في عام ٢٠١٣، يجري الآن تشاطرها مع جميع البلدان المساهمة بقوات. وفي هذا العام، نظمت إدارة عمليات حفظ السلام دورات تدريبية في النمسا والسويد للمدربين من أكبر البلدان المساهمة بقوات. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لتوجيه الشكر إلى الدول الأعضاء التي مولت إعداد النماذج واستضافت هذه الدورات. ولم يكن ليتسنى تنفيذ المشروع من دون دعمها.

ويتعين على البلدان التي أرسلت مدربين عسكريين إلى هذه الدورات إيجاد متابعة مناسبة من أجل تعزيز تدريب قواتها في مجال حماية الأطفال. كما يجب عليها تعيين موظفين عسكريين معنيين بحماية الأطفال في جميع الوحدات في الميدان. ويجدر بها أيضا التأكد من زيادة نسبة النساء في صفوف حفظة السلام، وذلك من أجل تيسير تفاعلات قواتنا مع الفتيات من ضحايا الصراعات. وبغية استكمال مناهجنا التدريبية، شرعنا الآن في إعداد نماذج متخصصة لقوة شرطة الأمم المتحدة، مع التركيز على بناء قدرات شرطة الدولة المضيفة، فضلا عن الإصلاح القضائي على نطاق أوسع ونظم السجون والمسائل المتعلقة بقضاء الأحداث.

قبل أن أختتم بياني، أود أن أتكلم بإيجاز عن جمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، حيث أننا سنحل محل الاتحاد الأفريقي في هذه المهمة في غضون أقل من أسبوع. وبالطبع، سأكون هناك وأود أن أطمئن مجلس الأمن والشركاء إلى أن إدارة عمليات حفظ السلام تتخذ جميع التدابير اللازمة، كما في نفعل في بعثاتنا كافة، لكي نقلل إلى الحد الأدنى أي أخطار قد يتسبب فيها حفظة السلام التابعون لنا للسكان المحليين من غير قصد. وسياسة الأمم المتحدة المتعلقة بفحص السجلات في مجال حقوق الإنسان تتطلب أن تصدق البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة على أن

النساء والرجال المرسلين للعمل في حفظ السلام لم يرتكبوا، أو لا يُزعم أنهم ارتكبوا، انتهاكات في الماضي.

وفي ما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى على وجه الخصوص، فقد اتخذنا تدابير محددة الأهداف تتجاوز نطاق سياسة الفحص بغية كفالة التزام جميع قواتنا بأعلى المعايير وعدم وجود أطفال بين صفوفها. وتشمل تلك التدابير العمل مع الحكومات المعنية والفحص الاستباقي لسجلات الضباط المسؤولين عن مقار القيادة والتفتيش المادي للتحقق من سن القوات، فضلا عن أنشطة توعية وتدريب القوات.

على سبيل المثال، عاد فريق تدريب متنقل للتو من بانغي، حيث قضى شهرا في وسط أفريقيا قدم خلاله تدريبا محدد الأهداف لجميع القوات التابعة لبعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى، فيما يتعلق بمعايير الأمم المتحدة، بما في ذلك السلوك والانضباط، وحماية المدنيين وحقوق الإنسان وحماية الأطفال، والتصدي للعنف الجنسي وما إلى ذلك. وقد استخدم الفريق وحداتنا الجديدة المتعلقة بحماية الأطفال، وسيقوم فريق آخر في المستقبل القريب أيضا بتدريب قوات إضافية يجري حاليا نشرها، بشأن كل هذه المسائل.

عموما، لا تزال إدارة عمليات حفظ السلام تعمل من خلال التنسيق الوثيق مع الممثلتين الخاصتين زروقي وبانغورا، من أجل ضمان امتثال جميع بلداننا المساهمة بقوات وأفراد شرطة بشكل كامل للمعايير القانونية الدولية، وغني عن القول أن ذلك يشمل قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ولذلك، أؤكد لك سيدتي الرئيسة، بأن تلك المسائل توجد في صميم ولاياتنا، وأننا نركز بالطبع عليها. إن الأطفال، الفتيات منهم والفتيان يثقون بسرعة، لكن ثقتهم تُخانُ بسهولة.ولكي نكون جديرين بها، فنحن مطالبون من ثم بإظهار درجة عالية من المسؤولية. ويجب علينا أن نكون مثالا يحتذى. ويجب علينا وضع حد لمعاناهم، والقيام بما نحتاجه لمواصلة تعزيز تعاوننا مع جميع شركائنا.

لذلك، فإن الدعم المتواصل للمجلس ضروري جدا لضمان قدرتنا على نشر مستشارين معنيين بحماية الطفل في جميع المناطق ذات الأولوية، وضمان أن تكون قوات الخوذ الزرق لدينا متحمسة، ومجهزة ومدربة لتولي تلك المهمة. وكل ذلك ضروري بشكل أكبر الآن، ونحن نواجه العديد من التحديات بسبب كل الأطفال الذين وضعوا ثقتهم فينا، والذين لدينا ولاية لحمايتهم.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد لادسوس على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة براندت.

السيدة براندت (تكلمت بالإنكليزية): أوجه شكري الخاص للممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة ليلى زروقي، على جهودها الحثيثة وجهود مكتبها من أجل توفير السلامة للأطفال في التراع المسلح؛ وللولايات المتحدة على عقد هذه المناقشة المفتوحة؛ وللكسمبرغ على رئاستها فريق مجلس الأمن العامل المعني بالأطفال والتراع المسلح؛ وإدارة عمليات حفظ السلام على شراكتنا المثمرة في مجال حماية الطفل.

إنها حقا لمفارقة رهيبة بأن نشهد خلال السنة الخامسة والعشرين لاتفاقية حقوق الطفل، وهي فترة كان ينبغي علينا أن نحتفل خلالها بالتقدم العالمي المحرز في مجال رعاية الأطفال، وقوع الكثير من الفظائع المرتكبة ضد الأطفال. وتتواصل الجهود المبذولة للحفاظ على سلامة الأطفال في التراع المسلح، لذلك، ثمة تقدم ينبغي الإفادة عنه. لكن التحديات والنكسات قد خلفت خسائر مأساوية في صفوف الأطفال.

منذ آخر مناقشة مفتوحة عقدناها بشأن هذا الموضوع (انظر S/PV.7129)، عانى الأطفال في العراق وسوريا وجنوب

السودان وغزة وجمهورية أفريقيا الوسطى بشكل لا يوصف، وجرى تجنيدهم واستخدامهم وتيتيمهم وقتلهم. وشاهدوا مجازر لا ينبغي لأي طفل أن يراها أبدا، وتعرضوا لمعاناة كان ينبغي حمايتهم منها، وجرى الاعتداء عليهم بوحشية. لقد رأينا ذلك في كثير من الأحيان، ومدارسهم التي كان ينبغي أن تكون ملاذات آمنة، ليست كذلك، بعدما أصبحت ساحات اللعب ساحات للمعارك. وتواصل الحكومات والجماعات المسلحة من غير الدول، استخدام المدارس لتخزين الأسلحة، واعتقال السجناء وإيواء الجنود. ويتم استهداف المعلمين والطلاب. وأنا أشير بطبيعة الحال إلى اختطاف أكثر من ٢٠٠ تلميذة نيجيرية لا يزلن مفقودات، وأضم صوتي إلى صوت الممثلة الخاصة للأمين العام، لأؤكد بأنه يجب علينا إعادتهن إلى أسرهن. كما يجب علينا أن نضاعف جهودنا الرامية إلى حماية جميع الأطفال والمدارس من الهجمات المحددة الأهداف.

وتقدر اليونيسيف بشكل أكبر مبادرة التحالف العالمي لحماية التعليم من الهجمات، وشركاءه للدفاع عن المدارس بوصفها أماكن آمنة ومحمية، بما في ذلك من خلال مبادئ لوسنز التوجيهية الجديدة، التي تحدد الإجراءات التي يمكن للحكومات اتخاذها، من أجل إنهاء الاستخدام العسكري للمدارس. لذلك، تدعو اليونيسيف جميع الدول الأعضاء إلى دعم مبادئ لوسنز التوجيهية وتنفيذها، بحيث تظل المدارس أماكن للتعلم والأمل، وأماكن يمكن فيها للأطفال بناء أسس قوية لمستقبلهم ولمستقبل أسرهم.

وأود أن أقول بضع كلمات عن حملة ”أطفال لا جنود“، التي أطلقتها قبل ستة أشهر الممثلة الخاصة زروقي مع اليونيسيف. وقد شهدنا تحقيق بعض النتائج المشجعة منذ ذلك الوقت. على سبيل المثال، حيث أفرجت القوات المسلحة لميانمار مؤخرا عن ٩١ طفلا، وبطبيعة الحال، نأمل أن يعقب ذلك إطلاق سراح جميع الأطفال الآخرين الذين جرى تحديدهم من خلال عملية التحقق من السن والإبلاغ الجارية. وتعكف حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية حاليا على تنفيذ خطة عملها وأطلقت سراح مئات الأطفال، وستواصل اليونيسيف دعم جهود جمهورية الكونغو الديمقراطية الرامية إلى جعل جيشها خاليا من الأطفال. وكما أشارت إلى ذلك الممثلة الخاصة للأمين العام صباح اليوم، فقد صاغت القوات المسلحة التشادية خطة عملها وتم شطبها لاحقا، كما جرت الإشارة إلى ذلك في مرفقات تقرير الأمين العام (S /2014/339).

وبينما نشيد بهذه الإنجازات، فإننا لا نزال مركزين على التحديات، وخاصة تجنيد الجماعات المسلحة من غير الدول للأطفال. ولا يزال الأطفال في جمهورية أفريقيا الوسطى والسودان وجنوب السودان، من بين بلدان أخرى، يُحشدون ويحرسون نقاط التفتيش، ويزودون الأسلحة بالذخيرة، ويحملون البنادق، بل وحتى أسوأ من ذلك. لكن في بعض الأماكن، يتخذ عدد من الجماعات المسلحة من غير الدول خطوات جريئة لإنهاء هذه الممارسة البشعة. وفي الفلبين، عقدت جبهة تحرير مورو الإسلامية لقاء مع ٣٠ من قادتها، وجددت خلاله الجماعة التزامها بحماية الأطفال. وفي ميانمار، بدأت فرقة العمل القطرية مناقشات مع اتحاد كارين الوطني والحزب التقدمي الوطني الكاريني، ومنظمة استقلال كاشين، وتأمل في إشراك الأطراف الأخرى المدرجة في القوائم عما قريب.

لكننا بحاجة لرؤية المزيد، المزيد من المفاوضات لإطلاق سراح الأطفال الذين تحتجزهم هذه الجماعات، وبذل المزيد من الجهود لتغيير المواقف تجاه دور الأطفال في التراع، والمزيد من مراكز التأهيل للمساعدة في إصلاح قلوبهم وعقولهم، حتى يتمكنوا من مواصلة مسارهم في اتجاه مستقبل أفضل وأكثر ازدهارا.

لحسن الحظ، بدأ بعض الأطفال ذلك المسار. وقالت نانيت، التي جندها متمردو سيليكا في جمهورية أفريقيا الوسطى، ما يلي:

”أطلقت قوات ائتلاف سيليكا سراحي، في بداية هذا العام وذهبت إلى مركز عبور. كنت مترعجة عندما وصلت، ومتوترة جدا وقلقة بشأن مستقبلي. بكيت وعشت منطوية على نفسي. ولكن تعلمت، بدعم من الفريق، المضي قدما وبناء حياة. أنا الآن أعيش مع أختي الكبيرة، وبدأت في برنامج تدريب مهني“.

لحسن الحظ، فإن نانيت في طور التعافي، وهي واقفة بثبات لإنجاح مستقبلها. دعونا نعطي المزيد من الأطفال مثلها هذه الفرصة الفريدة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيدة براندت على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد ويتيكر.

السيد ويتيكر (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر مجلس الأمن على استقبالي اليوم. كناشط في المجال الإنساني، وكمبعوث خاص لليونسكو للسلام والمصالحة، أتشرف بالفرصة المتاحة لي للتحدث أمام المجلس بشأن هذه المسألة الهامة، وأنا ممتن بصفة خاصة للسفيرة باور على توجيهها هذه الدعوة لي.

لقد عدت بالأمس فقط من جنوب السودان، حيث أدرب الشباب من خلال مؤسستي، فيما يخص بناء السلام التحولي. وكنت موجودا أيضا في البلد في حزيران/يونيه مع ليلى زروقي، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراع المسلح، وإيرما بوكوفا المديرة العامة لليونسكو، للدفاع عن حماية الأطفال المتضررين من التراع وتعليمهم، والعمل مع بعض الأشخاص قصد المساعدة على دفع البلد في اتجاه السلام.

لقد تنقلت على مدى العامين الماضيين، من وإلى جنوب السودان، في إطار العمل مع مؤسستي، وشاهدت اختلاف الأمزجة ونشوب الصراعات. وأنا واثق من أن المجلس يدرك بأن الحالة في جنوب السودان لا تزال مروعة. وبعد اجتماعي مع العديد من الضباط برتبة فريق أول، وجنود ومدنيين في الميدان، فإنني أخشى أنه لا يلوح في الأفق أي إمكانية لوقف أعمال العنف. وقد سعى ما يناهز ١٠٠ ٠٠٠ فرد إلى إيجاد مأوى في مخيمات مكتظة بالمدنيين في جميع أنحاء البلد. وبعد مرور تسعة أشهر على بدء الصراع، فإن معظمهم لا يزال لا يشعر بالأمان من أجل العودة إلى مترله، أو حتى يعرف بأنه لا يزال لديه بيت يعود إليه. وتكاد تكون مدينة بنتيو في الشمال خالية من السكان تماما، مع منازل أحرقت بالكامل ومستشفيات مغلقة، وقرى قريبة مدمرة.

ما يقلقني أكثر هي الظروف التي يقاسيها الكثير من الأطفال في جنوب السودان.

في مخيم بنتيو لحماية الأطفال، أصبح لون شعر بعض الفتيان والفتيات يميل للاحمرار جراء سوء التغذية. وفي جميع أرجاء البلد، أصبحت مئات المدارس خالية وحُوِّلَ بعضها إلى معسكرات، بينما يعاني آلاف الشباب من الجوع وانعدام فرص الحصول على التعليم الأساسي. وربما كان أفدح ما شاهدته وأنا أتجول بين المدن، الأطفال الجنود باللباس العسكري وهم يحملون البنادق.

أعرف أن فكرة عيش الأطفال في المعسكرات ومشاركتهم في الحروب فكرة غير مقبولة لدى الجميع في هذه القاعة. فهي فكرة غير إنسانية بكل ما في الكلمة من معنى: إذ تنطوي على حرمان الضحايا من التمتع بمرحلة من حياتهم من حق كل إنسان التمتع بها. كما أعرف أن مجلس الأمن، والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراع المسلح، السيدة الزروقي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، والعديد من الأفراد الحاضرين هنا اليوم، قاموا بقدر كبير من العمل الهام من أجل مكافحة استخدام الأطفال الجنود. وقد زودنا مجلس الأمن بأدوات لكي نحمي على وجه أفضل الأطفال المتضررين بالتراع وننهي ونمنع تجنيد الأطفال واستخدامهم.

لقد وَحّدت حملة ”أطفال لا جنود“ تلك البلدان التي تتخذ إجراءات لإنهاء هذه الممارسة في صفوف جيوشها. ومنذ إطلاق الحملة، تحقق تطورات إيجابية كثيرة. فقد أكملت تشاد مؤخرا شروط خطة العمل لديها، مما خَفّض عدد البلدان المشاركة إلى سبعة بلدان. وقُبَيل بضعة أسابيع، أطلقت ميانمار سراح نحو ١٠٠ طفل.

إن التزامي بحملة ”أطفال لا جنود“ ينبع من تجربتي الخاصة إذ أنني ترعرعت في حي جنوب لوس أنجليس وتعرفت على العديد من الأطفال الذين شُوِّهَت حياتهم إلى الأبد جراء عنف العصابات. وعندما بدأت العمل مع الأطفال الجنود قبل عشرة أعوام، وسمعت قصصهم، أدركت هول الصدمة الناجمة عن عيش الأطفال في خضم النزاع. وهذه فرصة فريدة تتاح لي لأقول إن من غير المقبول أن يصير الأطفال من عناصر العنف بأي شكل من الأشكال.

ما أريد أن أتكلم عنه اليوم هو العمل الذي لا يزال يتعين علينا القيام به. قبل أن أبدأ العمل مع الأطفال الجنود، لم أكن أدرك عمق هذه المشكلة، أو مدى تعقيد حَلّها. في المقام الأول، يشارك الأطفال الجنود في العديد من النزاعات المختلفة في جميع أنحاء العالم، وأسباب تحول أولئك الأطفال إلى جنود غالبا ما تكون أسبابا فريدة في كل نزاع على حدة. ففي أوغندا، يقوم جيش الرب للمقاومة باختطاف الأطفال من قراهم، ويجبرهم على قتل أحبائهم. وفي بعض الثقافات، يعتبر التجنيد طقسا من طقوس الانتقال إلى مرحلة الرشد، والعديد من الأطفال يصبحون جنودا اعتقاداً منهم أنهم سينالون بذلك شرف دعم قبائلهم. وفي جنوب السودان، يُجَنّدُ بعض الأطفال قسرا، بينما يلتحق آخرون بالجيش لأنهم بحاجة للغذاء والمأوى ولا يمكنهم الحصول عليهما بأي وسيلة أخرى.

وعلى الرغم من أن الأطفال يمكن أن يصبحوا جنودا لأسباب متنوعة، فإن هذه الممارسة غير مقبولة سواء على صعيد فرادى البلدان أو على الصعيد العالمي، ويجب إنهاؤها. لكن هناك تحد مشترك راسخ يظهر كُلّما حاولنا تحرير الأطفال العاملين في صفوف الجماعات المسلحة، ألا وهو أن إعادة إدماج الأطفال الجنود السابقين في أسرهم ومجتمعاتهم المحلية عملية طويلة ومعقدة وتحتاج إلى موارد هائلة.

إن دعم الحكومات فيما تبذله من جهود لإنهاء تجنيد الأطفال الجنود واستخدامهم خطوة أولى مهمة وضرورية، لكن يجب علينا أيضا أن نكرس ما يكفي من الموارد لرعاية هؤلاء الأطفال عندما نعيدهم من الحرب إلى ديارهم. يمكننا أن ننتزع طفلا من الجيش، لكن ما لم نقدم له أكثر من ذلك – أي نساعده على الاندماج مجددا في المجتمع، وتسجيله في مدرسة جيدة أو تعليمه مهنة مفيدة – فإننا لن نحرره. وبالنسبة للكثير من هؤلاء الأطفال، الحرب والعنف هما كل ما يعرفونه على الإطلاق، وما لم نتعهد بتعليمهم أشياء جديدة، فلن يكونوا سوى جنود محتملين. وعندما تندلع حرب أخرى، بعد مجرد خمسة أو عشرة أعوام، سيكونون أول من سَيُجَنّدُ للعودة إلى ساحة المعركة. ويجب أن نتخذ إجراء للحيلولة دون وقوع هذا الأمر، ليس فحسب لأن هؤلاء الأطفال يستحقون فرصة العيش حياة عادية وسليمة، بل أيضا لأن لدينا فرصة لمنع نشوب العنف في المستقبل. وإذا استطعنا مساعدة هؤلاء الأطفال على تحقيق توازنهم العاطفي بصورة كاملة مرة أخرى واستعادة قدر من الاستقرار في حياتهم، فعندئذ سيريدون التخلي عن أسلحتهم بصورة نهائية، وبدلا من استدامة حلقة العنف المفرغة، سيكون بمقدورهم الإسهام في بناء مستقبل السلام في بلدناهم.

لقد التقيت أحد الأطفال الجنود السابقين في أوغندا، اعتقله مع والديه جيش الرب للمقاومة. قام جيش الرب للمقاومة بتدريب الفتى ليصير جنديا، وأجبر أمه وأباه على السخرة. وعندما لم يعد بمقدور والديه العمل، شهد الصبي وهو عاجز عن فعل أي شيء كيف قام جيش الرب للمقاومة

بإعدامهما أمام عينيه. وفي يوم من الأيام، اغتنم الفرصة ولاذ بالفرار. هرب الصبي من المعسكر وعثر على مكان دفن فيه لباسه العسكري وبندقيته وعتاده، ثم تاه وحيدا في الأدغال. التقى إحدى الأسر التي أكرمت مثواه. وقال لي الصبي أنه، في تلك اللحظة بينما هو جالس لتناول وجبة العشاء مع أولئك الغرباء، أحس فجأة بالذعر. فها هو الآن في ذلك البيت الدافئ مع أسرة كجميع الأسر، لكنه لم يكن يعرف بتاتا كيف يتصرف أو يتكلم معهم أو كيف يأكل مثلهم. قرر المغادرة، عثر على المكان الذي دفن فيه عتاده وسلاحه؛ استخرجهما ثم عاد إلى صفوف جيش الرب للمقاومة ذاته الذي قتل والديه. هذه ليست حكاية رمزية؛ بل هي قصة حقيقية عن صبي حقيقي. لكنها تجسد المعركة التي يواجهها آلاف الأطفال مثله تماما. إن الأطفال الجنود محاصرون في سجن بدون أسوار. وحتى عندما تضع حروبهم أوزارها، لا يمكن للعديد منهم العودة إلى ديارهم، لأنهم يشعرون داخل المعسكر بقدر أكبر من الأمان كأنهم في بيوتهم، أكثر مما يشعرون بذلك في كنف أسرة حنونة. ويؤدي ذلك إلى حلقة مفرغة من العنف حيث تُبْذَرُ في حروب اليوم بذور معارك الغد، لأننا أنشأنا جيلا من الجنود المحتملين يعتبرون الحرب أمرا عاديا أكثر من السلام.

وينطبق ذلك على الفتيات اللواتي التقيت بهن أيضا، الكثير منهن أجبِرْنَ على اقتراف أعمال عنف شنيعة، أو دُفعن قهرا إلى الاسترقاق الجنسي. وقمت قبل بضعة أعوام بزيارة أحد مخيمات الأشخاص المشردين داخليا وتكلمت مع فتاة كانت طفلة جندية، وبسبب ذلك، تم نبذها بصورة كاملة عندما عادت إلى الحضارة. كان المخيم مزدحما، والأكواخ الطينية متناثرة في كل مكان، وما من أحد يريد أن يكلمها. قالت إنهم ”يقولون إنني حمقاء،“ ”وربما كنت كذلك لأنني أقوم بأشياء ولا أدري لماذا. يقولون إنني غبية، وربما أكون كذلك، لأنني لا أدري كيف أفعل الأشياء التي يمكن أن يفعلها الجميع.“

أنا لا أحكي هذه القصص لأوحي بانعدام فسحة الأمل بالنسبة لهؤلاء الأطفال. بل على النقيض من ذلك، تأثرت إلى حد لا يوصف بالعمل الذي قام به العديد من الأفراد المتفانين من أجل الأطفال الجنود. في غولو بأوغندا، أنشأت الأخت روزماري نييرومبي بيتا للفتيات والنساء اللواتي دُمِّرت حياتهن جراء العنف والاستغلال الجنسي. وهي تقوم برعايتهن وتعليمهن. وتعيد لهن كرامتهن من جديد. وقام أوكيلو سام، وهو طفل جندي سابق، بفتح مدرسة يُعَلِّمُ فيها الأطفال الجنود السابقين وضحايا الحرب ويعيد تأهيلهم. ورأيت كيف تحول الطلاب في تلك المدارس من جنود إلى أطفال. وشهدت كيف ترعرعوا وصاروا شبانا وشابات سيكونون من دعاة السلام والتغيير في مجتمعاتهم المحلية وسيسهمون في إنهاء حلقات العنف التي دامت في هذه المناطق لفترة طويلة أكثر مما ينبغي.

ونحتاج إلى المزيد من البرامج من ذلك النوع وإلى دعم البرامج القائمة. وتعمل منظمة الأمم المتحدة للطفولة مع مئات من المنظمات غير الحكومية التي تقدم الخدمات للأطفال الجنود والأطفال المتضررين بالنزاع. ولا بد أن يكرس المجلس والمجتمع الدولي الموارد المطلوبة لعلاج هؤلاء الأطفال في الوقت الحاضر وكفالة عدم تحولهم إلى جنود مرة أخرى في المستقبل. تلك الفلسفة الكامنة ذاتها – ومفادها أنه يجب علينا أن نُوَعِّيَ ضحايا عنف اليوم ونعيد تأهيلهم بغية منع نشوب نزاعات الغد – هي التي كانت في صلب العمل الذي قامت به مؤسستي، مبادرة وتيكر للسلام والتنمية، في أوغندا، وجنوب السودان، والمكسيك، وفي بلدان أخرى عما قريب.

لقد شهدت كيف تكسرت أنماط العنف والتمييز القديمة. فعندما بدأنا برنامجنا في جنوب السودان في عام ٢٠١٢، استخدمنا الشباب من جميع الفئات الإثنية الرئيسية في المنطقة. وعندما اندلعت الأعمال القتالية في كانون الأول/ديسمبر

الماضي، تلقيت ببالغ الألم نبأ تضرر العديد من شبابنا بالتراع. لكنني شعرت بفخر كبير عندما اطلعت على تقاريرهم ورأيت أنهم كانوا يستخدمون تدريبهم لتجاوز الانقسامات العرقية، والتواصل مع بعضهم البعض وتنسيق جهودهم وهم يجوبون أنحاء البلد دفاعا عن السلام.

لقد أثبتوا لي نقاء روح شعب جنوب السودان. وأذكَوا الأمل في قلبي، الأمل في إمكانية إنهاء حتى أشد حلقات العنف المفرغة وأكثر التراعات استعصاء. وشهدت القوة التحويلية التي يمكن أن تحدثها في أنفس الشباب التوعية بشأن السلام والتنوع. لكن بالنسبة لمعظم الأطفال في المناطق التي مزقتها الحرب، لا سيما بالنسبة للأطفال الجنود، الاستفادة من تلك الدروس ليست بالأمر الهين. بل إنه من مسؤوليتنا جميعا حشد الإرادة وتكريس الموارد لتهيئة البيئات السليمة حتى يتسنى لهؤلاء الأطفال والأطفال الجنود السابقين الاستفادة من تلك الدروس والمضي بحياتهم قدما.إن مساعدة الأطفال على إعادة بناء حياتهم بعد تلك الصدمات المتعذر فهمها أمر أساسي لحملة ”أطفال، لا جنود“. وإعادة الإدماج جزء من كل وجميع خطط العمل التي وقعت عليها الحكومات مع الأمم المتحدة. وبالنسبة للأطفال الذين يعيشون في تلك البلدان، لا يمكن أن تتأتى الإجراءات التي وعدنا بها في وقت قريب للغاية. وبحلول نهاية عام ٢٠١٦، نريد أن نكون قادرين على أن نقول للأطفال إنهم لن يترعرعوا في ظل الحماية من التجنيد ومن استخدام القوات الحكومية لهم في التراع فحسب، بل إن الجنود الأطفال الحاليين سيلقون الرعاية لدى إعادتهم إلى ديارهم.

قد يكون الهدف طموحاً، لكنه ليس غير واقعي. وخلال العامين الأخيرين، تعاملنا مع تلك المسألة بطرق لم يسبق لها مثيل وقطعنا شوطاً طويلاً صوب إنهاء استخدام الجنود الأطفال في شتى أنحاء العالم. والبلدان التي ظلت لفترة طويلة في عداد أفظع المخالفين باتت تبدي الآن إرادة حقيقية للإصلاح. وعلى مجلس الأمن والمجتمع الدولي أن يواصلا دعم تلك الجهود دون تهاون أو استثناء، ومن الأهمية كذلك أن نوفر الموارد الضرورية لوضع وتعزيز البرامج التي نحتاج إليها لإعادة بناء حياة هؤلاء الأطفال حقاً.

إننا لا يمكن أن ندرك فداحة الألم الذي يشعر به جندي طفل – كم هي عميقة جروحه، كم هو ثقيل ذلك العبء الذي تنوء به الفتاة المجندة. كيف أن أولئك الأطفال لا بد أن يشعروا بالوحدة عندما يعودون من ساحة القتال إلى عالم لا يعرفونه. وما لم نكن نحن هناك لكي نستقبلهم بأذرع مفتوحة وبيوت مفتوحة ومدارس مفتوحة، فلن تنتهي حروبهم أبداً، وكذلك نحن.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد ويتيكر على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة ساندرا أوويرنجيمانا.

السيدة أوويرنجيمانا (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر المجلس على إتاحة الفرصة لي لكي أتكلم اليوم. إسمي ساندرا أوويرنجيمانا. عمري ٢٠ عاماً، وأنا من جمهورية الكونغو الديمقراطية. أسلافي ينحدرون من رواندا؛ ولأجيال عديدة، عاشت أسرتي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث ولدت. ولكن الكثير من الكونغوليين يعتبرون أبناء شعبي، البانيامولنغي، روانديين بسبب اللغة التي ننطق بها والهيئة التي نبدو عليها.

لقد ولدنا في أتون الحرب. تلك بعض ذكرياتي المبكرة. أتذكر مشاهدتي للجنود الكونغوليين وهم يسيرون في الشوارع وقد رفعوا رؤوس البانيامولنغيين المقطوعة على العصي. أتذكر قضاء الليالي في الأحراش، هرباً من الهجمات. وقد اعتدت التسرب من المدرسة والفرار في كل مرة تندلع فيها حرب جديدة. وذات يوم في عام ٢٠٠٤، حضر والدي إلى المدرسة

وقال إن علينا أن نغادر البلد فوراً. هربنا إلى بوروندي. تعرضنا للنهب والضرب قبل أن نتمكن من الوصول إلى الحدود. لقد أخذوا كل شيء. وفي نهاية المطاف، وصلنا إلى مخيم تابع للأمم المتحدة في بوروندي يدعى غاتومبا، حيث عشنا في خيمة كبيرة مع أسر أخرى. كان عمري وقتها حوالي عشر سنوات.

مكثنا هناك بضعة أشهر عندما وقع الحادث. أتذكر ذلك بكل وضوح. كان الوقت ليلاً، وقد أيقظتني أصوات تبدو وكأنها فرقعة الفشار. والدتي توقظني بشكل محموم. أفتح عيناي وأرى الخوف في وجهها. ثم رأيت عمتي بجوارها، والدم يندفع من ذراعها بغزارة على ساقي. بدأت في الصراخ، صرخاتي توقظ أختي ذات الستة أعوام. أمي تطلب منا الهدوء والبحث عن شراشف لكي تلفها حول ذراع عمتي. أحاول البحث، ولكن لا أرى غير الدماء في كل مكان. أمي تطلب من ابن عمي الأكبر سناً أن يخرج بي وأختي من خلال فتحة ممزقة في جانب من خيمتنا. الناس يتدافعون للهروب، ولكن ما أن خرج ابن عمي من الخيمة، حتى دوت طلقات الرصاص. أمي تسحبنا إلى الوراء وتدفع بنا تحت غطاء رقيق. انتظرنا إلى أن عاد الهدوء. ثم سمعنا صوتاً يقول ”هل من أحد هنا؟ نحن هنا للمساعدة. أخرجوا من فضلكم.“ صاحت والدتي،”هل أنتم هنا للمساعدة حقاً؟“ قالوا إنهم رجال طيبون. خرجنا واتجهنا نحو الباب. كانت والدتي تحمل اثنين من أبناء عمومتي الصغار وأختي الصغيرة على ظهرها. وعمتي كانت تزحف.

عندئذ، رأيت رجلين مسلحين في المدخل، وشعرت بالخطر. شرعت في الهرب في الاتجاه الآخر. عندها، بدأ إطلاق النار. وحين نظرت خلفي، رأيت شرر طلقات الرصاص باتجاه أمي وكل من حولها. عدت إلى الاختباء تحت الغطاء الرقيق. أغمضت عيناي وشرعت في الصلاة. ثم شعرت بشيئ ساخن يسقط على ساقي. فتحت عيناي فوجدت الخيمة كلها تحترق. كل شيء حولي كان ينصهر. خرجت من تحت الغطاء وبدأت في الهرب، ولكن أمسك بي رجل يحمل بندقية. يبدو في العشرين من عمره. قلت، ”اغفر لي“، وأنا لا أدري إن كنت أخاطبه أو أتحدث إلى الرب. لقد فقدت أختي الصغيرة والكثير من أصدقاء طفولتي في تلك الليلة. أنا لا شيء. هكذا كان يعتبرني ذلك الرجل الذي قتل أسرتي للتو. ضربني بقدمه، ثم أفلتني من قبضته. وحتى يومنا هذا، لم أعرف أبداً لماذا تركني. ثم أخذت أبكي وأنا أركض بأقصى سرعة ممكنة، أتعثر وأسقط على الأرض، ثم أنهض وأواصل الركض.

تلك هي قصتي. سوف أرويها لكل من ينصت. ليس لأنه من السهل أن أفعل ذلك. ففي كل مرة أروي قصتي أعود إلى غاتومبا مرة أخرى، فتاة في العاشرة من عمرها تحترق في خيمة. ولكن طالما ظل المجرم الذي اعترف بقيادته لتلك المجزرة حراً طليقاً يجوب شوارع بوروندي، ليس لدي خيار آخر. يجب أن أواصل سرد قصتي حتى يبرهن المجتمع الدولي على أن كلماتي لا تستحق التعاطف فحسب بل أنها تستحق المساءلة أيضاً. وحتى يظهر لي قادة كالحاضرين هنا والبلدان التي يمثلونها أن أسرتي وكل الآخرين ليسوا بلا قيمة. والسبيل الوحيد لذلك هو تقديم أشخاص مثل أغاثون رواسا للعدالة. عندئذ، سيدرك مجرمو الحرب خطأ جرائمهم التي لن تمر دون عقاب. وعندها فقط، سيتبين للملايين من الناجين مثلي بكل وضوح وجلاء أن لحياتنا قيمة.

إن حياتي مختلفة جداً الآن. ففي عام ٢٠٠٧، أعيد توطين أسرتي في الولايات المتحدة من خلال برنامج للأمم المتحدة. وأنا أدرس في كلية هوتون. وقد أنشأت أنا وأخواتي الأكبر سناً مؤسسة لمساعدة الناجين مثلنا، تدعى مؤسسة الأمل. إن إعادة التوطين مسألة مهمة، وكذلك معالجة الأهوال التي كابدناها. والمعرض المتجول لصور الناجين التي نلتقطها أخي وأنا هو أداة تعليمية للعديد من الدارسين في الجامعات، وبطبيعة الحال، هو عامل مساعد لتعافينا أسرتي وأنا.

ولكن لن يتأتى التعافي والسلام قبل أن تتحقق العدالة. وإلى أن تتحقق العدالة، لن يختلف البيت الجديد المريح والمجتمع الآمن الذي أعيش فيه عن تلك الخيمة في غاتومبا. وإلى أن تتحقق العدالة، لن تتوقف الكوابيس أبداً. ومجلس الأمن لديه التقارير؛ فهو يعرف المجرمين. والاعتراف بما حدث ليس كافياً. وعليه أن يشرع في العمل.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر ساندرا على تلك الإحاطة الإعلامية التي لن ينساها أحد منا.

قبل أن نواصل الاستماع إلى البيانات، أود أن أشير إلى أننا نعتزم مواصلة العمل بالممارسة التي بدأت في الشهر الماضي خلال رئاسة المملكة المتحدة باستخدام وميض الضوء المثبت أعلى ميكروفون المتكلم للإشارة إلى انتهاء الدقائق الخمس. وأحث الأعضاء وغير الأعضاء في المجلس بقوة على اختتام ملاحظاتهم في أقرب وقت ممكن بعد بدء ذلك الوميض. وسوف نواصل هذه المناقشة المفتوحة خلال استراحة الغداء، حيث أن لدينا عدد كبير جداً من المتكلمين، مما يدل مرة أخرى على اهتمام وقلق جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد أسيلبورن (لكسمبرغ) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكركم بحرارة، سيدتي، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن الأطفال والتراع المسلح خلال رئاستكم للمجلس.

لا بد لي من القول إنه من الصعوبة بمكان التكلم بعد خطاب ساندرا أوويرنجيمانا، وهو خطاب ليس عن الأهوال فحسب، ولكن أيضا عن الأمل الذي سيغدو ممكناً عندما يحصل أولئك الأطفال على مساعدتنا.

أود أيضا أن أشكر السيدة زروقي، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراع المسلح، والسيدة براندت، نائبة المدير التنفيذي العام لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، والسيد لادسوس، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، على بياناتهم المستنيرة. كما أود أن أغتنم هذه المناسبة لأتقدم بالشكر إلى السيد فوريست ويتيكر، المبعوث الخاص لمنظمة الأمم المتحدة للعلم والتربية والثقافة المعني بالسلام والمصالحة، على التزامه بمسألة الأطفال المتضررين من التراعات المسلحة، وعلى بيانه المؤثر حقا.

وقبل ستة أشهر تقريبا، اتخذنا بالإجماع – في مثل هذا اليوم – القرار العاشر المعني بالأطفال والتراع المسلح (القرار ٢١٤٣ (٢٠١٤) من خلال مناقشة مفتوحة (انظر S/PV.7129) كان لي شرف ترؤسها. مع ذلك، وعلى الرغم من القرارات المتعاقبة التي اتخذها المجلس، وما تمثله من تقدم محرز نحو حماية الأطفال، فإنهم ما زالوا يدفعون ثمنا باهظا جدا أثناء التراعات.

فمن سوريا إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، ومن جنوب السودان إلى أفغانستان، ومن غزة إلى العراق، لا يزال الأطفال يقتلون ويشوهون أو يتعرضون – وفقا للحالة – إلى الاختطاف والاعتداء الجنسي والتجنيد، سواء من قبل القوات الحكومية أو من قبل الجهات الفاعلة من غير الدول. وما يزال التلاميذ ومدارسهم يشكّلان أهدافا للهجمات المتعمدة. وتتعرض الهياكل الأساسية للمدارس لأعمال النهب على نحو منتظم، أو يجري تحويلها من غرضها الأساسي لكي تستخدم للأغراض العسكرية. وتؤدي هذه الأفعال إلى حرمان الأطفال والمجتمعات المحلية التي يمثّل الأطفال مستقبلها وأملها من حق أساسي: الحق في التعليم. ويؤدي الجهل الناشئ عن انعدام التعليم إلى تعزيز التعصب وإطالة أمد دورة الفقر، ويغذي كلاهما العنف. ويحدوني الأمل في أن يواصل مجلس الأمن إيلاء هذه المسألة الاهتمام المطلوب في روح القرارين ١٩٩٨ (٢٠١١) و ٢١٤٣(٢٠١٤).

إن في استمرار الانتهاكات والتجاوزات المرتكبة ضد الأطفال في حالات التراع تذكيرا صارخا بأن التقدم الذي نحرزه ينبغي ألا يقاس بالتحسينات التي ندخلها على إطارنا المعياري فحسب – بالرغم من أهميتها البالغة – بل ينبغي أن يقاس أيضا بالكيفية التي ينفذ بها المجلس قراراته في سياقات محددة. وسواء تعلق الأمر بالقرارات الخاصة ببلدان محددة، أو بعمليات حفظ السلام ونظم الجزاءات، أو الاستنتاجات التي يخلص إليها الفريق العامل المعني بالأطفال والتراع المسلح، فإنه يجب أن يكون المجلس متسقا، وأن يطبق ما تعهد به عبر قراراته المواضيعية بصورة ملموسة. وقد أصبحت مصداقية المجلس على المحك في هذه المسألة.

وينطبق ذلك أيضا على مكافحة الإفلات من العقاب. فالأشخاص الذين يرتكبون الفظائع ضد الأطفال تجب مساءلتهم عن أفعالهم. وفي ذلك الصدد، يجب أن يتصرف المجلس وفقا لصلاحياته، بما في ذلك قدرته على إحالة الحالات إلى المحكمة الجنائية الدولية.

وكما ذكرت للتو، فإن الأطفال يتضررون على وجه الخصوص حيثما تحتدم التراعات. وما يزال ذلك التراع، بعنفه الذي يعجز عنه الوصف، يُلحق الدمار الهائل بسوريا على مدى ثلاث سنوات ونصف حتى الآن. وما يزال القتال مستمرا بلا هوادة، ولا تخبو ناره. وقد كان شهر تموز/يوليه ٢٠١٤ أشد فتكا بالسكان المدنيين منذ اندلاع التراع. ومن بين الضحايا، يوجد الآن ما يزيد على ١٠ ٠٠٠ طفل، في حين تم تشويه آلاف آخرين من الذين سيحملون تلك الآثار البدنية والنفسية بقية حمايتهم كلها. وفقد عدد لا يحصى من الأطفال الأبرياء أرواحهم بسبب الهجمات العشوائية على المناطق الآهلة بالسكان، والقصف العشوائي بالبراميل المتفجرة، اللذين يتمثل هدفهما الوحيد في نشر الرعب واليأس بين السكان المدنيين. وسقط آخرون ضحايا الهجمات المتعمدة على المدارس: حيث قتل ٢٤٠ طفلا أو جرحوا أثناء مثل تلك الهجمات التي شنت خلال الفترة بين نيسان/أبريل وحزيران/يونيه ٢٠١٤ وحدها. ولا يشمل ذلك العدد الأطفال المحرومين من الحصول على المساعدات الإنسانية. ولا يشمل أيضا أولئك الذين تعرضوا للاعتقال والتعذيب على يد القوات الحكومية، أو أجبروا على القتال في صفوف الجماعات المسلحة المعارضة للحكومة، والجماعات الإرهابية، وأولها الدولة الإسلامية في العراق والشام.

وتزداد التقارير الواردة عن الانتهاكات التي يرتكبها داعش بحق الأطفال في الأراضي الخاضعة لسيطرتها، سواء في العراق أو في سوريا. وشاعت ممارسات تجنيد الأطفال وقتلهم واغتصابهم، بالإضافة إلى الهجمات على المدارس. وبصفتها الممثلة الخاصة، فقد أشارت السيدة زروقي في البيان الذي أدلت به للتو، إلى مقتل ما يزيد على ٥٠٠ من الأطفال في العراق منذ بداية العام. وقتل أيضا ما يقرب من ٥٠٠ طفل أثناء آخر دورة للعنف في قطاع غزة في فصل الصيف. وإذ نترك الاعتبارات السياسية جانبا، فإنه لا يسع المرء إلا أن يشعر بالغضب حين يكون عدد الأطفال الذين يقتلون أثناء العمليات العسكرية مرتفعا ومساويا لعدد المقاتلين الذين لقوا حتفهم. فذلك أمر يتعذر فهمه.

ويمكنني أن أضيف إلى القائمة العديد من حالات التراع الأخرى وتقديم المزيد من الأمثلة على الانتهاكات الجسيمة المرتكبة بحق الأطفال، من قبيل الانتهاكات التي ترتكبها جماعة بوكو حرام، والتي أضيفت إلى قائمة العار بحق. بيد أني أود أن أختتم كلمتي بملاحظة تدعو إلى التفاؤل. في الواقع، وعلى الرغم من دواعي القلق العديدة حقا، فقد جعل التزام المجتمع الدولي ممكنا إحراز التقدم، الأمر الذي يشكّل بارقة أمل حقيقي، كما ذكّرنا بذلك السيد ويتيكر للتو.

وبفضل جهود التوعية التي لا تعرف الكلل التي تبذلها الممثلة الخاصة، ما تزال الحكومات متمسكة بالتزاماتها،

وخاصة بوضع حد لتجنيد الأطفال واستخدامهم في التراعات المسلحة. ففي اليمن وقّعت الحكومة على خطة عمل في ١٤ أيار/مايو، وبذلك وصل عدد الحكومات التي التزمت بإنهاء تجنيد الأطفال إلى ست حكومات. ويمثّل ذلك علامة مشجعة أخرى على المزيد من النجاح الذي حققته حملة أطفال لا جنود التي نظمتها الممثلة الخاصة لليونيسيف. ويأتي ذلك في أعقاب شطب تشاد من القائمة الواردة في مرفقات تقرير الأمين العام (S/2014/339) بعد تنفيذ حكومتها لخطة العمل التي كانت قد وقّعت عليها. وأود أن أشيد هنا بالجهود الحازمة التي بذلتها السلطات التشادية تحقيقا لتلك الغاية.

وفي ميانمار – التي زارها الفريق العامل التابع للمجلس في العام الماضي – واصلت القوات المسلحة عملية تسريح الأطفال من صفوفها وفقا لالتزاماتها. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، عيّن الرئيس أول مستشار خاص له معني بمكافحة العنف الجنسي وتجنيد الأطفال. وتضطلع المنظمات الإقليمية أيضا بدور نشط، وتواصل التعبئة من أجل تحسين حماية الأطفال، كما يدل على ذلك إنشاء وظيفة المبعوثة الخاصة المعنية بالأطفال في أفريقيا في إطار الاتحاد الأفريقي.

وقد شددت السيدة غراسا ماشيل في مقدمة الدراسة التي أعدتها عن أثر التراع المسلح على الأطفال على أن:

”الأطفال هم في آن معا، المبرر لكفاحنا من أجل القضاء على أسوأ أشكال الحرب، وأملنا الأسمى في تحقيق النجاح في ذلك المسعى“.

ويمثل ذلك المزيج من المثالية والواقعية أفضل سمات برنامج العمل المعني بالأطفال والتراع المسلح. ويحدوني الأمل في أن يتمكن المجلس من مواصلة مهمته النبيلة المتمثلة في القضاء على أسوأ جوانب التراعات وإيجاد حلول عملية ترمي إلى إنهاء الانتهاكات والتجاوزات المرتكبة بحق الأطفال.

السيد مانغارال (تشاد) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، وأرحب بوزير الخارجية وممثل لكسمبرغ. وأشكر الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراع المسلح، ووكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، والمديرة التنفيذية لليونيسيف، والمبعوث الخاص لليونسكو المعني بالسلام والمصالحة على بياناتهم.

وأغتنم هذه الفرصة لأثني على الجهود التي يبذلها مجلس الأمن وفريقه العامل المعني بالأطفال والتراع المسلح، وأشكر الأمين العام ومبعوثه الخاص، على جهودهما الجارية لأجل حماية الأطفال.

ونلاحظ مع الشعور بالقلق، أن التراعات المسلحة لا تزال تؤدي إلى تفاقم أوضاع الأطفال، على النحو الوارد في تقرير الأمين العام لعام ٢٠١٣ (S/2014/339)، بأنها أصبحت مدعاة للقلق بصورة متزايدة. وفي الواقع، فإن التقرير يقدّم لمحة عامة عن الاتجاهات والتطورات الجديدة، وخصوصا تزايد عدد حالات قتل الأطفال والاعتداءات البدنية التي يتعرضون لها في العديد من البلدان، لا سيما في أفغانستان والعراق، علاوة على شن الهجمات الخطيرة والمنتظمة عليهم، كما هو الحال في سوريا وغزة أو في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي عام ٢٠١٣ أصبح تجنيد الأطفال من قبل أطراف التراع في جمهورية أفريقيا الوسطى أمرا شائعا، كما يستمر استخدامهم على نطاق واسع وترتكب بحقهم الانتهاكات الجسيمة في جنوب السودان.

يشكل اختطاف الأطفال في نيجيريا في الآونة الأخيرة مصدر قلق جديد.

في هذه الفترة القصيرة، لاحظنا ما يزيد على ٤ ٠٠٠ حالة جديدة من حالات تجنيد واستخدام الأطفال في التراعات المسلحة في البلدان قيد الاستعراض. وفي عدد من البلدان، يستهدف الأطفال باعتداءات جسيمة، بما في ذلك العنف

الجنسي، الذي يبقى مرتكبوه غالبا دون عقاب، على الرغم من الأحكام القانونية السارية في البلدان والواردة في القانون الإنساني الدولي. وحالات قصف المستشفيات والمدارس أو استخدامها للأغراض العسكرية كثيرة في معظم البلدان التي يغطيها التقرير. علاوة على ذلك، أصبحت المدارس بصورة متزايدة من الأهداف الأساسية لعدد من الجماعات المسلحة، كما هو الحال في مالي واليمن ونيجيريا وأفغانستان وتايلند. ويوضح احتدام التراعات وظهور نزاعات جديدة في عدد من الأماكن الزيادة في عدد الاعتداءات المرتكبة ضد الأطفال. يتطلب كل ذلك اتخاذ تدابير جديدة والنظر في نهج واستراتيجيات الأمم المتحدة لتكييفها مع السياقات الجديدة.

ونلاحظ أن عددا من الأطراف في التراعات أحرز تقدما في عام ٢٠١٣. وفي حين أن هذا التقدم غير كاف، ينبغي الترحيب به، خاصة عندما يتعلق بالجماعات المسلحة، التي تكون أكثر ميلا إلى ارتكاب الجرائم ضد الأطفال. وفي هذا الصدد، نود أن نعرب عن تقديرنا لمشاركة الأمم المتحدة بنشاط، بما في ذلك مشاركة الأمين العام، بدعم من مجلس الأمن، من خلال مختلف القرارات والمبادرات. ونود أيضا أن نشيد بالجهود التي تبذلها مختلف الجهات الفاعلة في إطار آلية الرصد والإبلاغ، ونشجعها ونؤكد لها دعمنا المستمر.

وينبغي ألا يغيب عن بالنا أن الإفلات من العقاب أحد الأسباب الرئيسية لزيادة العنف ضد الأطفال. يتضمن تقرير الأمين العام عددا من التوصيات من أجل تعزيز حماية الأطفال. نحن نؤيد تلك التوصيات، ونشجع الأمين العام على أن يواصل بذل جهوده، مع جميع الجهات الفاعلة العاملة في مجال حماية الأطفال، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. ونؤيد مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراع المسلح والأمين العام على مبادراته الرامية إلى تشجيع الحوار مع الجماعات المسلحة، ونحضه على مواصلة العمل عن كثب مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في تلك الميادين.

ولإحداث تحسن كبير في حالة الأطفال، نعتقد أنه ينبغي التركيز بصورة خاصة على وضع سياسة متناسقة لمنع تلك الأنواع من الانتهاكات. ويمكن النظر أيضا في اتخاذ تدابير أخرى، بما في ذلك تعزيز الدول لتشريعاتها الجنائية لكفالة عدم ارتكاب انتهاكات جسيمة ضد الأطفال وضمان معاقبة الأفراد المعروف أنهم مسؤولون عن ارتكاب هذه الأفعال. إن وضع تدابير واستراتيجيات جديدة لحماية المدارس والمعلمين والمستشفيات، التي كانت في الآونة الأخيرة هدفا أساسيا لبعض الجماعات المسلحة، يستحق اهتماما خاصا. ويمكن أن يسفر التقيد الواسع النطاق من جانب الدول بالاتفاقية الدولية لحقوق الطفل وبروتوكولها الاختياري عن تحسينات في هذه الحالة.

وفي ما يتعلق بالمدارس المستهدفة بالهجمات استنادا إلى أسس ثقافية وتتعلق بالهوية، لا بد من وضع تدابير واستراتيجيات جديدة في إطار استراتيجية الأمم المتحدة للحماية وتنفيذها. تهدف حملة ”أطفال، لا جنود“ التي أطلقت في آذار/مارس، إلى إنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم في قوات الأمن الوطني في تلك البلدان بحلول عام ٢٠١٦. تمت الموافقة هذا العام على أهداف الحملة في القرار ٢١٤٣ (٢٠١٤) وتتطلب الدعم المستمر من مجلس الأمن والتزام المجتمع الدولي.

وينبغي التأكيد على الدور الهام الذي يضطلع به الفريق العامل المعني بالأطفال والتراع المسلح، وهو الهيئة الفنية التابعة لمجلس الأمن. ونرى أنه يمكن للفريق أن يواصل العمل مع مختلف الجهات الفاعلة العاملة في هذا المجال، كما حدث في ظل رئاسة السفيرة سيلفي لوكاس. وبهذه الطريقة، يمكن للفريق مواصلة المشاركة في عملية حماية الأطفال، بالنظر إلى الحالات الجديدة التي تنشأ في أنحاء العالم، والتي تتطلب حلولا ملائمة أو عاجلة.

وفي الختام، أود مرة أخرى أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة ليلى زروقي، ومكتب اليونيسيف وشركاءنا الثنائيين على دعمهم المتعدد الأشكال، الذي مكّن تشاد من تنفيذ خطة عملها في أقل من سنتين وكفالة أن اسمها لم يعد مدرجا في مرفقات تقرير الأمين العام الذي يغطي الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. ونود أن نؤكد على أن الإرادة السياسية لسلطات البلد اضطلعت بدور أساسي في هذه العملية. وتبقى تشاد على استعداد لتشاطر خبراتها، ولا سيما على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، لتعزيز حماية الأطفال في التراعات المسلحة.

السير مارك لايل غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على كلماتكم الطيبة عن رئاسة المملكة المتحدة لمجلس الأمن في آب/أغسطس، وأتمنى لكم التوفيق في إدارتكم لأعمال المجلس في أيلول/سبتمبر. وأشكركم أيضا على عقد مناقشة اليوم بشأن الأطفال والتراع المسلح.

أود أن أنوه بحضور وزير الخارجية أسيلبورن اليوم. ونشيد بقيادة لكسمبرغ القوية والتزامها الثابت بهذه المسألة أثناء فترة عضويتها في المجلس، بما في ذلك من خلال رئاسة الفريق العامل المعني بالأطفال والتراع المسلح. وأود أيضا أن أشكر جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم على بياناتهم الملهمة والمؤثرة.

لقد شهدنا قدرا من التقدم يتحقق بشأن هذا الملف. ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى تفاني الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة ليلى زروقي، ومشاركتها النشطة كداعية بلا كلل من أجل الدفاع عن الأطفال المتضررين من التراع. في الآونة الأخيرة، في أيار/مايو التزمت حكومة جنوب السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان في المعارضة بوضع حد للانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال ووقعت حكومة اليمن خطة عمل لإنهاء تجنيد واستخدام الأطفال. نرحب أيضا بالأنباء التي نقلتها الممثلة الخاصة بأن الجيش السوري الحر التزم بإنهاء تجنيد واستخدام الأطفال. وعلاوة على ذلك، وجهت السيدة زروقي تنفيذ الالتزامات من خلال أنشطتها الفعالة في مجال الدعوة، وزياراتها الميدانية، وعلى وجه الخصوص، من خلال إطلاق حملة ”أطفال، لا جنود“ في آذار/مارس مع اليونيسيف، بهدف إنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم في التراع من قبل القوات المسلحة الحكومية بحلول عام ٢٠١٦.

وكما أشار آخرون، أدى الانتهاء من تنفيذ خطة عمل تشاد إلى رفع اسمها من مرفقات تقرير الأمين العام (S/2014/339). ونحض تشاد على مواصلة البناء على ذلك النجاح وتشاطر خبراتها مع الحكومات الأخرى. كما ندعو جميع الأطراف – الدول وغير الدول – التي لم تبرم بعد خطط عمل إلى القيام بذلك على سبيل الأولوية، وندعو الأطراف التي وقعت، إلى الوفاء بالتزاماتها بالكامل.

ورغم أن إحراز التقدم أمر جدير بالترحيب، فإن تقرير الأمين العام والشهادات المؤثرة التي سمعناها اليوم من مقدمي الإحاطات الإعلامية الخمس تسلط الضوء على الحجم المروع للانتهاكات التي لا تزال ترتكب ضد الأطفال في الأزمات الجديدة وتلك التي تزداد حدتها في جميع أنحاء العالم اليوم. ونظرا لضيق الوقت، سأذكر اثنين فقط.

في سوريا والمنطقة، هناك ٥,٥ مليون طفل في حاجة إلى التعليم، وأكثر من نصفهم غير ملتحق بالمدارس. نحن نواجه جيلا ضائعا من الأطفال السوريين المصابين بالصدمة والمشردين وبدون تعليم. توقفت حياتهم وتبددت إمكانات مستقبلهم مع الخطر الواضح لتعرضهم في المستقبل للعزلة والتطرف. ولهذا السبب تدعم المملكة المتحدة اليونيسيف وجهات أخرى في سوريا والمنطقة لتنفيذ مبادرة لن يضيع جيل. ويهدف ذلك إلى زيادة الدعم المقدم إلى التعليم وبرامج الرعاية النفسية

الاجتماعية وحماية أطفال سوريا وإلى الشركاء الذين ينشئون أماكن ملائمة للأطفال السوريين للعب والدراسة في أمان.

شهدت السنة الماضية اتجاها متزايدا للهجمات على المدارس واستخدامها للأغراض العسكرية، فضلا عن عمليات اختطاف واحتجاز الأطفال. في نيجيريا، يوافق اليوم مرور ١٤٨ يوما منذ اختطفت أكثر من ٢٠٠ فتاة من طالبات المدارس في شيبوك. فرت ٥٧ طالبة، لكن ٢١٩ طالبة لا تزلن في عداد المفقودات، ولم يتم إنقاذ أي منهن حتى الآن. لا تشكل تلك الهجمات انتهاكات وحشية لحقوق الإنسان فحسب. بل وتحرم الأطفال من حقهم في التعليم؛ إنها تنهي براءتهم إذ يصبحون رهائن وأدوات في التراع. ويمزق الخوف والصدمة والخسارة المجتمعات المحلية والأسر.

وكما نادت ساندرا أوويرينجيمانا على نحو مؤثر، علينا أن نفعل المزيد من أجل مكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد الأطفال. وللمحكمة الجنائية الدولية دور هام تضطلع به. عندما زار المجلس لاهاي في الشهر الماضي، دعونا المحكمة إلى محاسبة الجناة عن جميع هذه الانتهاكات الصارخة للقانون الدولي.

ونحث الأمين العام والفريق العامل المعني بالأطفال والتراع المسلح على النظر في سبل زيادة الضغط على المعنين في ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان، ووضع حد للإفلات من العقاب. نحن ندين بذلك، على الأقل، للضحايا مثل ساندرا وأسرتها.

هذه المناقشة تذكير بأن الأطفال لا يزالون يتأثرون بالصراع، ولكن الأسوأ من ذلك بكثير أنه يجري غالبا استهدافهم على وجه التحديد أثناء التراعات وإجبارهم واستغلالهم. لا تزال المملكة المتحدة ملتزمة بالعمل على منع وقوع هذه الانتهاكات البغيضة، وضمان تنفيذ خطط العمل، والتصدي لأولئك الذين يصرون على ارتكاب الانتهاكات ضد الأطفال. يجب ألا نألو جهدا لنوفر لأطفال العالم مستقبلاً أكثر أمناً.

السيدة أوغوو (نيجيريا) (تكلمت بالإنكليزية): لقد ثبت أنه في حالات التراع في جميع أنحاء العالم، غالباً مايكون غير المقاتلين، ولا سيما الأطفال، معرضين لأكبر المخاطر. إنهم يواجهون خطر الاختطاف وخطر التشويه، وخطر القتل. إذ يجري تلقينهم وتجنيدهم كأطفال محاربين. وتنتهك حقوقهم بشكل سافر – ولا سيما حقهم في التعليم. تدل مناقشة المجلس اليوم على القيادة الرائعة في توجيه الانتباه واتخاذ الإجراءات فيما يتعلق بجدول أعمال الأطفال والتراع المسلح. وأود أن أشكر جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية على مشاطرتنا أفكارهم العميقة بشأن هذا الموضوع، وأنوه بشكل خاص بحضور وزير الخارجية أسيلبورن في هذه المناقشة ومشاركته فيها.

يرحب وفدي بهذه الفرصة لتبادل منظوراته بشأن الأطفال والتراع المسلح فيما يتعلق بالأنشطة التي تضطلع بها جماعة بوكو حرام الإرهابية سيئة السمعة، والتي أدرجت بوصفها أحد الأطراف على قائمة الأمين العام. لقد عانت أمّتنا بشكل خاص من آثار الأعمال الإرهابية المؤسفة وغير الإنسانية التي ارتكبتها بوكو حرام، ولا سيما استهداف المدارس. إن أيديولوجية بوكو حرام، التي تعارض بحكم طبيعتها التعليم الغربي، تدفعها نحو مهاجمة المدارس والمؤسسات التعليمية.

وقد أدانت الحكومة النيجيرية وشعب نيجيريا هذه الأعمال الشنيعة بأشد العبارات وهي متحدة في تصميمها على وضع حد نهائي لها. ونسلّم مع التقدير بالدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في كفاحنا ضد بوكو حرام. ونعتقد أن هذه الشراكات العالمية أمر حاسم الأهمية في حملتنا لمجابهة تمرد جماعة بوكو حرام. ليس لدى الحكومة أولوية أعلى من أولوية ملاحقة تنظيم بوكو حرام وهزيمته وإنقاذ حوالي ١٢٠ من طالبات المدارس اللاتي اختطفن من شيبوك. وشغلنا الشاغل ليس فقط إنقاذ الفتيات، بل أيضاً

استعادتهنّ على قيد الحياة وغير مصابات بأذى – جميعهن. ونحن نستخدم على نطاق واسع وفعال جميع الموارد المتاحة لنا في هذا الجهد. يجب ألا يكون هناك شك في أن الشعب النيجيري قد حشد الإرادة والتصميم للنجاح في هذا المسعى.

ونحن ندرك أن الاستراتيجية متعددة المسارات تمثل أفضل فرصة لإلحاق الهزيمة بجماعة بوكو حرام. وبناء على ذلك، تنفّذ الحكومة النيجيرية برنامجاً شاملاً للمساعدة من أجل توفير الدعم والحماية وتمكين المجتمعات المحلية، مع التركيز بوجه خاص على المناطق الأكثر ضعفاً من البلد. مبادرة المدارس الآمنة هي أحد جوانب هذا البرنامج. وهي ترمي إلى تعزيز أمن المرافق التعليمية في الولايات بموجب قانون الطوارئ بهدف إبقاء تلاميذ مدارسنا آمنين. التدابير التي يجري اتخاذها في إطار المبادرة تتضمن بناء أسوار تحيط بالمدارس ومساكن المدرسين، وتحسين خفارة المجتمعات المحلية، وتوظيف حراس المدارس، وتركيب نظم الإنذار ومعدات الاتصال الحديثة. كما تعمل الحكومة الاتحادية مع حكومات الولايات وزعماء المجتمعات المحلية، والمعلمين والآباء والأمهات لتحديد ومعالجة أوجه الضعف التي تعرض أطفالنا للخطر.

مبادرة المدارس الآمنة هي جهد جماعي. يضاهي إنفاق القطاع الخاص الإنفاق الحكومي، ويبلغ إجماليه الآن أكثر من ٢٠ مليون دولار. ويتمثل هدفنا في إنشاء صندوق برأسمال قدره ١٠٠ مليون دولار لدعم هذا البرنامج، وقد تلقينا تعهدات بتقديم الدعم ليس من مبعوث الأمم المتحدة الخاص للتعليم العالمي فحسب، ولكن أيضاً من البنك الدولي، ومصرف التنمية الأفريقي وسائر الشركاء في التنمية.

وقد اتخذت الحكومة خطوات كبيرة لمعالجة الأبعاد البارزة للعوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تغذي التمرد. أنشئ برنامج الخدمات المجتمعية، وقد وظّف بالفعل ٥٠٠ ١١ من الشباب للمشاركة في مشاريع التنمية المجتمعية. وبالمثل، تقوم الحكومة بوضع خطة شاملة للتمكين الاقتصادي للمنطقة في إطار المبادرة الرئاسية لشمال شرق نيجيريا. ترمي هذه المبادرة إلى مساعدة المنطقة على تسخير مواردها الوفيرة على نحو مثمر. ويجري متابعتها بالاشتراك مع حكومات الولايات والحكومات المحلية في شمال شرق نيجيريا.

من المعروف أن الكراهية تنشأ في عقول البشر، ويتولّد عنها في نهاية المطاف الإرهاب والنزاع. مسؤوليتنا الجماعية هي أن نعكس اتجاه هذه الأفكار لتصبح من أجل الخير والسلام. ويستند هذا النهج النيجيري الليّن للتصدي للتطرف المتسم بالعنف إلى مسارات أربعة، أحدها هو القضاء على التطرف. يهدف برنامج القضاء على التطرف إلى إدماج المتطرفين وأسرهم مجدداً في المجتمع من خلال عدد من الأنشطة، بما في ذلك التدخلات في السجون والتدريب المهني.

يقع تغيير أنماط السلوك في صميم استراتيجية القضاء على التطرّف. هذا المسار يسعى إلى فهم عملية الدفع باتجاه التطرف التي يضطلع بها أتباع جماعة بوكو حرام، وإشراكهم عقلياً ونفسياً وروحياً في سلسلة من الأنشطة التي تهدف إلى تغيير الطريقة التي يفكرون بها والطريقة التي يتصرفون بها. ومن المتوخى أن المتطرفين، عن طريق هذه العملية، سيبدؤون في إدراك أن بعض أشكال السلوك لا تتعارض مع معتقداتهم وحسب، وبل أيضاً مع المجتمع الذي ينتمون إليه.

لا يزال تصميم حكومة نيجيريا وشعبها لا يتزعزع من أجل العمل بلا كلل، بالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة المحليين وأصدقائنا وشركائنا، والأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، والوكالات متعددة الأطراف ذات الصلة والمنظمات غير الحكومية لتعزيز وحماية جميع جوانب رفاه الأطفال المتأثرين بهذا التمرد في الجزء الشمالي الشرقي من بلدنا.

السيد كوينلان (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثلة الخاصة ليلى زروقي، واليونيسيف، وإدارة عمليات حفظ

السلام على جهودهم التي لا غنى عنها. وأود أيضاً أن أشكر فورست ويتيكر، مبعوث اليونسكو الخاص للسلام والمصالحة. نحن جميعاً مدينون لالتزامه وتعاطفه. ونرحب، كدأبنا، بحضور وزير الخارجية أسيلبورن. رئاسة لكسمبرغ للفريق العامل المعني بالمسألة التي تشكل تحدياً سياسياً – ولكن لا ينبغي أن تكون كذلك – كانت نموذجية. وأشكر أيضاً ساندرا أويرينغييمانا. إننا محظوظون جداً لأن ذلك الجندي الشاب خلّى سبيلها. المجلس بحاجة إلى الاستماع إلى شهادات مباشرة من هذا القبيل، ونأمل أن يستمر آخرون بشجاعة ساندرا في إبقاء تركيز المجلس منصبّاً على السبب في أن ما نحاول فعله هنا قد يعني الكثير لكثير من الناس، والسبب في أن كلفة الإخفاق، حينما يحدث، يمكن أن تكون مرتفعة جداً.

طلبتم منا أن نتوخى الإيجاز، سيدتي الرئيسة، لذلك لن أكرر تفاصيل الحالة التي أوجزت لنا هذا الصباح. نحن جميعاً نعلم أن حالة الأطفال في النزاعات في جميع أنحاء العالم أليمة، وأن الأطفال ما زالوا يعانون من كل من الانتهاكات الجسيمة الستة. أحرز بعض التقدم،كما جرت الإشارة، بما في ذلك شطب القوات التشادية من القائمة، والتزام الحكومة الصومالية مجدداً بجعل جيشها خالياً من الأطفال، وخطة عمل اليمن الصادرة في أيار/مايو، وإقرار أفغانستان، أخيراً، لخارطة طريق لتنفيذ خطة عملها، والتزام الجيش السوري الحر مؤخراً بإنهاء تجنيد الأطفال، وفي منطقة أستراليا، استمرار ميانمار في إطلاق سراح الكثير من الأطفال الجنود.

وعلى الرغم من ذلك التقدم المحرز، مع ما يتصف به من أهمية، لا يزال يجب القيام بما هو أكثر بكثير، حسبما تمّت الإشارة إليه. وسألقي الضوء بإيجاز على ثلاثة شواغل رئيسية

أولا، إن حملة ”أطفال، لا جنود“ ستكون مفيدة. ولكن يجب أن نبقي أيضا على الجهود الرامية إلى وضع حد للتجنيد والانتهاكات الجسيمة الأخرى التي ترتكبها الجهات الفاعلة غير الحكومية، وهي تشكل الأغلبية الساحقة من الأطراف المدرجة في القائمة. فعلى سبيل المثال، شهدنا في الفلبين تقدما جيدا خلال الأشهر الأخيرة في تنفيذ خطة العمل بين الأمم المتحدة وجبهة مورو الإسلامية للتحرير – إنها خطة العمل الوحيدة المعمول بها حاليا مع طرف غير حكومي. وسيواصل بلدي دعم الجهود التي تبذلها منظمة الأمم المتحدة للطفولة، بغية مساعدة الجبهة على تنفيذ هذه الخطة.

ثانيا، نحن بحاجة إلى القيام بمزيد من العمل لحماية المدارس والمعلمين والتلاميذ أثناء الصراع. فالهجمات على المدارس واستخدامها لأغراض عسكرية أمران يحرمان الأطفال من حقهم الأساسي في التعليم المدرسي، ويعرّضان أرواح التلاميذ والمعلمين وسلامتهم للخطر. وقد قامت القوات العسكرية والجماعات المسلحة غير الحكومية بتحويل المدارس إلى ثكنات، ومرافق احتجاز، ومراكز للتعذيب، ومواقع لإطلاق النار – وليس إلى ملاعب وإنما إلى ساحات معارك، حسبما تمّت الإشارة إليه. كما تستخدم المدارس كملاجئ. ومن المقدّر أن نصف المدارس في منطقة كردستان العراق تستخدم لإيواء السكان المشردين. ويجب أن نكفل، على وجه الاستعجال، أن تظل المدارس أماكن آمنة للتلاميذ ومعلّميهم، قبل أن يفقد أجيال من الأطفال إمكانية الحصول على التعليم.

أخيرا، هناك ما هو أكثر بكثير يمكننا أن نفعله لإنهاء إفلات المسؤولين عن الانتهاكات التي ترتكب ضد الأطفال خلال النزاعات المسلحة من العقاب. ونحن نؤيد بقوة الجهود النشطة التي تبذلها المحكمة الجنائية الدولية لوضع حد للإفلات من العقاب، من خلال التحقيق في الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال، والملاحقة القضائية لمرتكبيها، وهي تشمل ما جرى مؤخرا من تأكيد على التهم الموجهة ضد بوسكو نتاغاندا بالتجنيد الطوعي والإجباري للأطفال، وهو زعيم ميليشيا سابق في الكونغو. وسيكون تركيز المحكمة الجنائية الدولية

بشكل بارز على الجرائم المرتكبة ضد الأطفال أمرا هاما لردع الانتهاكات في حالات التراع والعنف المسلح في المستقبل.

ونحن نؤيد أيضا الجهود المبذولة بغية التصدي للانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال، من خلال جزاءات مجلس الأمن ذات الأهداف المحددة. فالقرار ٢١٣٤ (٢٠١٤) يرسي جزاءات محددة الأهداف، ويسمّي المسؤولين في جمهورية أفريقيا الوسطى عن تجنيد الأطفال أو استخدامهم في التراع المسلح، وأولئك الذين يعتدون على المدارس والمستشفيات. وهذا يوضح دور الجزاءات التي يمكن أن تؤديه في حرمان الجناة من وسائل الاستمرار في انتهاك حقوق الأطفال أثناء الصراع، ويبعث رسالة قوية بأنهم سوف يكونون عرضة للمساءلة. ونحن نشجع السيدة زروقي على الاستمرار في تزويد لجان الجزاءات ذات الصلة بالمعلومات بغية تعزيز فعالية هذه التدابير.

في الختام، وكما نعلم جيدا، إن حدة التراعات التي يواجهها العالم تتزايد حاليا بشكل خطير، وكذلك مستوى أعمال العنف التي تتعمد استهداف المدنيين. ومثلما ذكّرتنا السيدة زروقي للتو،

”إن الأطفال هم المستهدفون والمستخدمون عمدا في الغالبية العظمى من التراعات في جميع أنحاء العالم. فالتراعات تواجههم في ديارهم، ومدارسهم، ومستشفياتهم وعندما يسعون إلى الهرب.“

وتوفير الحماية لهؤلاء الأطفال عمل جوهري من أعمال المجلس. لدينا الأدوات والآليات والإطار القانوني. ولكن من الواضح أنه يتعين علينا بذل المزيد من الجهود لكفالة استخدامها بشكل أفضل. مرة أخرى، وكما خلصت إليه السيدة زروقي، إن الضحايا من الأطفال حول العالم يعتمدون علينا.

السيدة مورموكيتي (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر رئاسة الولايات المتحدة لمجلس الأمن على عقد هذه المناقشة. كما أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراع المسلح، السيدة ليلى زروقي، على تولّي عملها بتفان ومثابرة. وأشكر أيضا جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية على ما قدموه من مساهمات قيّمة.

تؤيد ليتوانيا البيان الذي سيدلى به نيابة عن الاتحاد الأوروبي.

إن تركيزنا يجب أن يبقى منصبا على هذه المسألة لأنه مع كل التقدم الذي تحقق على الجانب التشريعي، لا تزال الجرائم ضد الأطفال ترتكب في التراعات المسلحة في أجزاء مختلفة من العالم، سواء من جانب القوات الحكومية أو القوات غير الحكومية.

ونظرا لتوفر الأسلحة الخفيفة الحديثة وانتشارها على نطاق واسع، يُجبَر الأطفال الذين لم يبلغوا سن العاشرة بعد على القتل. وفي هذا الصدد، لا يسعنا التأكيد بما فيه الكفاية على أهمية تنفيذ القرار ٢١١٧ (٢٠١٣)، المعني بالأسلحة الصغيرة، بما في ذلك زيادة التركيز على كيفية مساعدة الدول في مجال تشديد الرقابة على الأسلحة.

وكما قال آخرون، يجري استخدام الأطفال لإزالة الألغام، وتصنيع عبوات ناسفة محلية الصنع وزرعها، وإرسالهم للقيام بهجمات انتحارية. أمّا التشريد القسري، والاستعباد الجنسي، وعمليات الخطف، والتجنيد، والصدمات الجسدية والنفسية الهائلة فهي أمور تشكل الواقع المرير لعدد لا يحصى من الأطفال في مناطق الصراع.

إن الفتيات معرضات للخطر بشكل خاص، حيث يمكن خطفهن وإجبارهن على الاستعباد الجنسي، أو يصبحن عرائس أطفال. والجرائم ضد الفتيات كثيرا ما لا يجري الإبلاغ عنها، إما لأنه لا يتم تحديدها والإعلان عنها، أو بسبب العمل بنشاط على تفادي برامج المساعدة. وهناك فتيات كثيرات

لن يستفدن على الإطلاق من المساعدات المخصصة لإعادة التأهيل وإعادة الإدماج. لهذا السبب، نشدد على ضرورة بذل جهود خاصة لمراعاة الاحتياجات الخاصة للفتيات وتلبيتها.

ويظل تجنيد الأطفال مصدر قلق خاص ودائم. فمن بين الأطراف التسعة والخمسين المدرجة أسماؤها في أحدث تقرير للأمين العام (S/2014/339) بسبب ارتكاب الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، هناك ثمانية أطراف من قوات الأمن الحكومية، وواحد وخمسون طرفا من الجماعات المسلحة. ونلاحظ الخطوات التي اتخذتها الحكومات المعنية لمعالجة هذه المشكلة، ونحن نشجع كلاّ منها بقوة على تنفيذ التزاماتها والسعي إلى إحراز تقدم ملموس في تنفيذ خطط العمل الوطنية، بغية تحقيق الأهداف التي تنص عليها الحملة المشتركة المتمثلة في أطفال، لا جنود.

وفي حين نرحب برفع تشاد من القائمة مؤخرا، وتوقيع اليمن على خطة عمل، وإعادة تأكيد أفغانستان وجنوب السودان على الالتزام بوضع حد لتجنيد الأطفال، نحث أيضا السودان، البلد الوحيد المتبقي من بين البلدان الثمانية المدرجة في القائمة، على التوقيع دون مزيد من التأخير على خطة عمل تهدف إلى وقف تجنيد الأطفال.

إن الأعمال التي تقوم بها مختلف الجماعات المسلحة والجهات الفاعلة غير الحكومية تشكّل مصدر قلق خاص لوفد بلدي. وكما ذكر آخرون، أقدمت جماعة بوكو حرام في نيسان/أبريل الماضي على خطف ٢٧٦ فتاة من مدرسة في شمال شرقي نيجيريا، عقب تدمير مدرسة في بورنو خلال شباط/فبراير، حيث قُتل ما يقرب من ٦٠ طفلا أو أحرقوا حتى الموت. وفي أيار/مايو، قامت الدولة الإسلامية في العراق والشام بخطف أكثر من ١٥٠ من الفتيان الأكراد العائدين من حلب بعد امتحانات نهاية السنة. ويؤيد وفد بلدي إدراج اختطاف الأطفال كسبب إضافي لإنشاء آلية الرصد والإبلاغ، وإدراجه في قائمة العار الواردة في مرفقات تقارير الأمين العام.

ويجب علينا التأكد من أن تكون جميع الصكوك المتاحة لنا مناسبة تماما للتصدي للجرائم المرتكبة ضد الأطفال، وأن تتضمن عناصر قوية للردع، والمساءلة، والعدالة. وينبغي للدروس المستفادة من الدول المعنية جرّاء أسوأ الإخفاقات وأفضل الممارسات أن تشكل توجيهات مفيدة. وكما ذكرت السيدة زروقي، ينبغي للدور الذي تقوم به المنظمات الإقليمية ذات الصلة أن يكون موضع استكشاف واستغلال إضافيين. وينبغي استخدام جميع الأدوات المتاحة للمجلس باستمرار، بما في ذلك استخدام تجنيد الأطفال والعنف ضد الأطفال كمعيارين لتحديد الجزاءات، وتقديم إحاطات إعلامية مواضيعية منتظمة إلى المجلس ولجان الجزاءات ذات الصلة من جانب الممثل الخاص – مثلما اقترح زميلنا ممثل أستراليا قبل بضع دقائق – والتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية، والمحاكم الخاصة، وبعثات تقصي الحقائق، ولجان التحقيق.

إن القضايا المرفوعة ضد مرتكبي جرائم تجنيد الأطفال وممارسة العنف ضد الأطفال لا تزال قليلة. ويجب علينا أن نضاعف الجهود الرامية إلى تحقيق العدالة وإنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم التي ترتكب ضد الأطفال.

وفي هذا السياق، اسمحوا لي أن أشير إلى القلق الذي يساور وفدي إزاء فشل الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح حتى الآن في اعتماد الاستنتاجات التي خلص إليها بشأن سوريا، حيث سقط أكثر من ١٠ ٠٠٠ طفل ضحية أعمال القتل المتصلة بالصراع، والتشويه، والتشريد، والزواج القسري المبكر. وهناك أعداد هائلة من الأطفال السوريين المحرومين من حقهم في التعليم. ونحن نحث بقوة جميع أعضاء المجلس على وضع مصير الأطفال السوريين فوق كل اعتبار، ودعم الاستنتاجات ذات الصلة التي يتوصل إليها الفريق العامل.

لقد اتخذنا في وقت سابق من هذا العام القرار ٢١٤٣ (٢٠١٤)، مع التركيز بشكل رئيسي على الحاجة إلى احترام المدارس وحمايتها من الهجمات واستخدامها من جانب القوات أو الجماعات المسلحة. والحالة التي شهدتها غزة مؤخرا ذكّرتنا مرة أخرى بالفجوة الهائلة بين نص القرار وتنفيذه.

ومن المؤسف أن المدارس – وهي الملاذات التي يجب أن تكون آمنة للأطفال – تتعرض للهجمات أو يتم تحويلها للأغراض العسكرية، في انتهاك صارخ للقانون الإنساني الدولي. والواقع أن ثمة دراسة أجريت مؤخرا تظهر أن المدارس والجامعات تستخدم منذ عام ٢٠٠٩ للأغراض العسكرية في أكثر من ٣٠ بلدا: كثكنات، ومراكز احتجاز، ومواقع قتالية، ومراكز لتخزين الأسلحة وما إلى ذلك. إن الرصد والإبلاغ في الوقت المناسب أمر حاسم للرد على هذه الهجمات ومساءلة مرتكبيها.

وتدين ليتوانيا بشدة جميع الهجمات على المدارس، وتذكّر أطراف التراع كافة بالتزاماتها وفقا للقانون الإنساني الدولي باحترام مبادىء التمييز والتناسب والحيطة أثناء شن الهجوم. وندعو جميع الدول والجهات الفاعلة من غير الدول إلى التقيد بمبادئ لوسينس التوجيهية لحماية المدارس والجامعات من الاستخدام العسكري خلال التراع المسلح.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أعرب عن تقدير وفد بلدي للعمل المتفاني الذي قامت به لكسمبرغ، رئيسة الفريق العامل المعني بالأطفال والتراع المسلح. واسمحوا لي أن أؤكد لزملائنا ممثلي لكسمبرغ والممثلة الخاصة زروقي على دعمنا وتعاوننا الكاملين فيما يواصلون القيام بعملهم الحيوي من أجل آلاف الأطفال المتضررين من الصراع.

السيدة قعوار (الأردن): أود في البداية أن أتقدم إليكم بالشكر على تنظيمكم لهذه الجلسة الهامة. وأود أن أخص بالشكر السيدة ليلى زروقي، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراع المسلح، لما قامت به في السابق وما تقوم به حاليا من أجل الأطفال في التراعات المسلحة. وأشكر أيضا السيد لادسوس، والسيدة يوكا براندت.

أرحب بوجود السيد فورست ويتيكر الذي أتيح لي شرف التعرف عليه في اليونيسكو منذ عامين. كما نشكر ساندرا أوويرنجيمانا على مداخلتها المؤثرة والتي تذكرنا بأهمية ما نقوم به هنا في نيويورك. أود أيضا أن أرحب بوزير خارجية لكسمبرغ، وأعرب عن تقديرنا للدور الذي تؤديه لكسمبرغ والسفيرة سيلفي في تعميم منظور الأطفال والتراعات المسلحة في مداولات المجلس من خلال رئاسة الفريق العامل.

يؤيد وفدي أيضا البيانين اللذين سيدلى بهما بالنيابة عن حركة عدم الانحياز وشبكة الأمن الإنساني.

لقد رصد تقرير الأمين العام (S/2014/339) المعروض علينا حالات انتهاكات عديدة، ولكن أكثرها وقع في منطقة الشرق الأوسط والقارة الأفريقية. أسمحوا لي هنا أن أركز قليلا في بياني على الأطفال في بعض الدول العربية وفي منطقة الشرق الأوسط.

نحن في الأردن، إذا نظرنا إلى موقعنا لوجدنا أنفسنا محاطين ببلدان يسود فيها التعامل مع موضوع الأطفال بشكل غير مرضٍ وصعب جدا، فإذا نظرنا إلى سوريا لوجدنا أنه منذ أربعِ سنوات ما برحنا نشاهد الأطفال السوريين يُقتلون ويُعذبون ويُهجرون ويُجوّعون ويُجنّدون في جماعات مسلحة من دون أن نحرك ساكنا. إذ أن مجلس الأمن لم يرسل حتى الآن رسالة حازمة ورادعة لمرتكبي هذه الجرائم بحق الإنسانية والطفولة تؤكد لهم بأنهم تحت طائلة العقاب والمساءلة. في شهر أيار/مايو الماضي، عندما حاول المجلس التحرك لإرسال هذه الرسالة بشأن إحالة الحالة في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية من خلال مشروع القرار الفرنسي، باءت هذه المحاولة

بالفشل وتحولت إلى ضوء أخضر للاستمرار في ارتكاب الجرائم والانتهاكات بحق المدنيين، ومن بينهم الأطفال.

يرى الأردن أنه ما من علاج للأزمة السورية وتداعياتها المختلفة إلا من خلال الحل السياسي. لذلك فإنه تلبية لتطلعات الشعب السوري، علينا أن نفكر بأنه من خلال الحل السلمي نعمل على وقف القتل والانتهاكات ضد المدنيين والأطفال. ومن هنا نأمل البدء بعملية انتقالية سياسية. فهذا هو منظور الأردن للمشكلة السورية.

أما في العراق، فما زال التريف مستمرا، وما زال الأطفال هناك يدفعون ثمن الحروب والتزاعات التي امتدت منذ عام ١٩٨٠ وحتى الآن، بل تفاقمت معاناة الطفل العراقي جراء ممارسات الجماعات الإرهابية مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) ،وغيرها، حيث يُقتل الأطفال ويُجندون ضمن هذه الجماعات. وفي هذا الصدد، يدعو الأردن إلى توحيد مكونات الشعب العراقي كافة، ونبذ الطائفية، والمصالح الضيقة، والتهميش والإقصاء بكافة أشكاله، وتشكيل حكومة عراقية جامعة شاملة تلبي طموحات مكونات الشعب العراقي كافة، الأمر الذي سيؤدي إلى هزيمة الجماعات المسلحة والإرهابية تدريجيا، واستعادة الأمن والاستقرار لبلد يستحق أطفاله أن ينعموا بخيراته.

أما بالنسبة لفلسطين، فإني أتساءل دوما إلى متى سيبقى الطفل الفلسطيني مستهدفا. هل كُتِب على الطفل الفلسطيني أن يبقى هدفا للقتل والاعتداءات والاعتقالات التعسفية؟ وإلى متى سنبقى صامتين إزاء معاناة هذا الطفل؟ وهنا أحذر من استمرارية هذا الصمت، فعندها لا تستغربوا أن يتحول هذا الطفل إلى متطرف في المستقبل. وبالطبع فإني لا أبرر التطرف بأي شكل من الأشكال، ولكنها النتيجة المنطقية والحتمية لاستمرار الاستبداد، والعنف، والقتل، والقمع، والتنكيل ضد الطفل الفلسطيني.

إن الحرب الأخيرة التي شنتها إسرائيل على قطاع غزة هي الانتهاك الأكثر بطشا بحق الفلسطينيين وأطفالهم، حيث راح ضحيتها ما لا يقل عن ٤٩١ طفلا فلسطينيا، وأدت إلى إصابة ٣ ٠٠٠ طفل منهم عدد كبير بجراح طويلة الأجل، وهم بحاجة إلى رعاية حثيثة، وأدى ذلك أيضا إلى تشريد داخلي لـ ٤٧٥ فلسطينيا معظمهم من الأطفال، ولجوء ٢٨٠ ألف إلى ٨٥ مدرسة تابعة للأونروا. بالاضافة إلى الآثار النفسية التي تترك تداعيتها السلبية على الأجل الطويل. يوجد في غزة ٣٧٣ ألف طفل بحاجة إلى الدعم النفسي، وما تزال آلاف القذائف من مخلفات الحرب والمتفجرات التي تُركت في المناطق المدنية المتأثرة بالتزاع تشكل تهديدا كبيرا. كما أن الحصار الشامل الذي ينتهك القانون الدولي يشكل مساسا جوهريا بمجمل حقوق الإنسان بالنسبة للفلسطينيين في قطاع غزة، ويؤثر تأثيرا كبيرا على الأطفال.

للأسف، فإن غالبية صفحات هذا التقرير (S/2014/339) تعج بجملة ”جماعات مسلحة إسلامية“. وفي هذا الصدد، أود التأكيد على أن هذه الجماعات لا تمت إلى الإسلام بأية صلة، والإسلام برئ منها. إنها جماعات تتاجر بالدين الإسلامي، وتقتل، وتعذب، وتقطع الرؤوس، وتبيع النفط لشراء السلاح، وتجتذب منتسبين إليها باسم الدين الإسلامي. إنها جماعات شوهت وتشوه هذا الدين المتسامح. فأرجو أن لا نصل بكلمة إسلام عندما نتكلم عن هذه المجموعات الإرهابية.

ختاما، يجسد اجتماعنا هنا الإرادة السياسية للدول الأعضاء في المجلس للنهوض بالعمل بشأن مسألة حماية الأطفال في حالات التزاعات المسلحة. ونتطلع إلى تعزيز جهود جميع الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة في هذا المجال.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكركم، سيدتي الرئيس، على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة. وأشكركم على كلمات الترحيب الرقيقة. إنه ليشرفني أيما تشريف أن أمثل

فرنسا أمام هذه الهيئة، وأن أبدأ بمناقشة هذا الموضوع البالغ الأهمية. أود أيضا أن أشكر المتكلمين الآخرين على تحليلاتهم وشهاداتهم المؤثرة. أغتنم هذه الفرصة لتهنئة لكسمبرغ مرة أخرى على عملها الرائع بشأن موضوع الأطفال والتراع المسلح. إن وجود وزير الخارجية أسيلبورن هنا اليوم دليل آخر على التزام بلاده بتلك القضية.

لم تفتر جهودنا من أجل الأطفال في مناطق التراع المسلح. لقد حققت بالفعل آلية الأمم المتحدة نتائج ملموسة. من الجدير بالذكر أن تلك الآلية منذ بدأ تنفيذها مكّنت من تسريح عشرات الآلاف من الجنود الأطفال كل سنة. وإن حملة ''أطفال، لا جنود'' ستتيح لنا في غضون بضع سنوات من السير على ذلك الطريق أن نرى إمكانية قيام عالم لا يوجد فيه جيش وطني يجند الأطفال.

إن جوهر الآلية يكمن في خطط عملها. فهذا العام، وبفضل تنفيذ خطة من هذا القبيل، تم حذف اسم الجيش الوطني لتشاد من القائمة. وخلاصة القول، أن العشرين خطة عمل التي تم التوقيع عليها في شكل اتفاقات مع الحكومات أو الجماعات المسلحة تمثل درجة من التقدم في الجهود المبذولة لحماية الأطفال في التراعات المسلحة. وينبغي تنفيذ خطط العمل تلك بكل ما يمكن من السرعة لضمان المصداقية لأعمالنا. إن الأمم المتحدة إذ تأخذ ذلك في الاعتبار، ينبغي لها أن تنشر جميع المواد والموارد البشرية المتاحة لديها.

إن مصداقية جهودنا لتحرير الجنود الأطفال تتوقف أيضا على نموذجنا الجماعي لدينا. لذلك تؤيد فرنسا توضيح القواعد المنظمة لمشاركة الجيوش الوطنية المدرجة في قائمة الدول التي تقوم بتجنيد الأطفال في عمليات حفظ السلام. وعلاوة على ذلك، يجب أن تُنفذ تنفيذا كاملا سياسة الأمين العام لفحص سوابق انتهاكات حقوق الإنسان، وسياسة عدم التهاون إطلاقا فيما يتعلق بالاستغلال الجنسي والعنف الجنسي. وبالطبع، فإن القيود المفروضة على الاتصال مع الأفراد المطلوبين لدى المحكمة الجنائية الدولية يجب أن تُطبق تطبيقا صارما وعلى جميع المستويات.

يكون الأطفال أول الضحايا في الكثير جدا من التراعات المسلحة. وفي العراق وسوريا، ثبتت إدانة تنظيم الدولة الإسلامية بارتكاب أسوأ أنواع الاعتداءات على الأطفال. فتلك المنظمة الإرهابية تجند الأطفال بالمئات وتدربهم في معسكرات للتدريب. وينبغي مواصلة وتعزيز الخطوات التي اتخذها المجتمع الدولي لوضع حد لتصرفات تلك الجماعة. ولهذا السبب، ستنظم فرنسا قريبا مؤتمرا دوليا حول الأمن في العراق.

وفي سوريا، لم يتوان النظام وميليشياته لأكثر من ثلاث سنوات حتى الآن عن استهداف الأطفال. وقد قُتل أكثر من ١٠ ٠٠٠ طفل، وهو رقم ربما يكون أقل بكثير مما هو عليه حقا في الواقع. ويجري قصف المدارس بلا هوادة؛ وجرى تدمير ٣ ٠٠٠ منها. ويشكل ذلك حرمانا لجيل بأكمله من التعليم.

ونثني على التزام الائتلاف ومجلس القيادة العسكرية العليا للجيش السوري الحر بمنع تجنيد الأطفال ووضع حد له. ونشجع السيدة زروقي على مواصلة الحوار بهدف التوقيع على خطة عمل.

ويقع الأطفال في جمهورية أفريقيا الوسطى أيضا ضحايا للجماعات المسلحة. فلا يزال هناك أكثر من ٦ ٠٠٠ طفل في صفوف ائتلاف سيليكا السابق والميليشيا المناهضة لحملة السواطير. وسيسمح نشر بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، اعتبارا من ١٥ أيلول/سبتمبر، بالتصدي على نحو أكثر فعالية لتلك الجماعات وهجماتها على المدنيين. ولدى البعثة ولاية قوية لحماية الأطفال، ويجب عليها التحرك بسرعة لتنفيذها.

وتضطلع المحكمة الجنائية الدولية، في إطار سعيها إلى حماية الأطفال، بدور هام وأساسي. وقد بعث الحكم الصادر في عام ٢٠١٢ على توماس لوبانغا ونقل السيد بوسكو نتاغاندا إلى المحكمة في العام الماضي برسالة واضحة وقوية فيما يتعلق بالعواقب الجنائية لتجنيد الأطفال، والذي يُعتبر جريمة حرب. وإننا نؤيد تعزيز الحوار مع المحكمة. وقد تحدثت المدعية العامة فاتو بنسودة أمام الفريق العامل، ويمكن أن ندعوها الآن إلى التحدث أمام المجلس بشأن هذه المسألة.

أود أن أختتم بياني بتجديد دعوتنا إلى جميع الدول إلى تأييد مبادئ والتزامات باريس، المكملة لإجراءات مجلس الأمن. فهي توفر إطارا متينا للمجتمع الدولي في جهوده الرامية لحماية الأطفال في التراع المسلح. وستظل فرنسا ملتزمة بحزم بدورها في تلك المعركة. ويشكل القيام بذلك جزءا من مسؤوليتنا الأخلاقية والسياسية وهو في صميم الضمير العالمي الذي تجسده الأمم المتحدة.

السيد زاغاينوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إننا ممتنون لوفد الولايات المتحدة على مبادرته لعقد جلسة اليوم. كما نود أن نشكر جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية على تقييمهم للحالة فيما يخص حماية الأطفال في التراع المسلح والتزامهم بتحقيق ذلك الهدف. ونود بصفة خاصة الإعراب عن امتناننا للممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراع المسلح، السيدة زروقي، على عملها الدؤوب من أجل سلامة الأطفال في حالات التراع المسلح.

إن الجرائم المرتكبة بحق الأطفال ومعاناتهم في حالات التراع، دائما ما تصدمنا وتهز مشاعرنا. ويجب إيلاء اهتمام متساو لجميع الفئات الست للانتهاكات الجسيمة المرتكبة بحق الأطفال في التراع المسلح، ألا وهي، تجنيد الأطفال واستخدامهم، والعنف الجنسي، والقتل والتشويه، والاختطاف، ومهاجمة المدارس والمستشفيات، ورفض أطراف التراع السماح بوصول المنظمات الإنسانية إلى الأطفال. وهذا النهج الشامل مكرس في القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) ووثائق مجلس الأمن المتعاقبة بشأن هذه المسألة.

وجرى بهذه الطريقة تحديد معايير عمل آليات الرصد والمساءلة، فضلا عن أعمال الفريق العامل المواضيعي التابع لمجلس الأمن. ويجب أن يركز عملهم على حالات التراع المسلح المدرجة على جدول أعمال مجلس الأمن، لأن هذه الحالات هي الأكثر إلحاحا من حيث حجمها وطبيعتها. ويحتاج الأطفال بوضوح للمساعدة، وليس في أوقات التراع فحسب. ويمكن للمجتمع الدولي تعزيز حمايتهم بفعالية إذا التزم بصرامة بالآليات القائمة المتعلقة بتقاسم أعباء العمل داخل منظومة الأمم المتحدة من خلال العمل الثابت والمحدد الأهداف لكل كيان من كياناتها، كل في مجال اختصاصه.

وقد تناولت السيدة زروقي بالتفصيل في إحاطتها الإعلامية معاناة الأطفال في أنحاء مختلفة من العالم يشتعل فيها الصراع. ويساورنا بالغ القلق جراء حالة الأطفال في منطقة أخرى، وهي جنوب شرق أوكرانيا. حيث يجد الأطفال أنفسهم هناك في حالة إنسانية متردية وملحة نتيجة العمليات العسكرية الواسعة النطاق التي تشنها سلطات البلد في تلك المنطقة، بما في ذلك القصف الجوي للمنازل والمنشآت المدنية الأخرى. ولم تستجب كييف للدعوة إلى وضع حد لإراقة الدماء منذ وقت طويل جدا حتى الآن.

ووفقا لبيانات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فقد قُتل ٢٣ طفلا وجُرح ٣٨ على أقل تقدير في البلد منذ منتصف نيسان/أبريل نتيجة لتدمير ٢٠٠ مدرسة وغياب الأمن الأساسي. وتعطلت في الواقع السنة الدراسية في دونيتسك ولوهانسك. ومن المتوقع أن يولد ذلك ضغطا شديدا على النظام التعليمي للمناطق الأخرى. وتم تخصيص عدد كبير جدا من المؤسسات التعليمية وأماكن الإقامة للمشردين داخليا.

وتوقف ٢٠ مستشفى على الأقل عن العمل في دونباس. وجرى تدمير ١٧ مستشفى آخر أو تضرر بشكل خطير.

وثمة نقص خطير في الأطباء والعاملين في المجال الطبي. ومما يقلق بوجه خاص مصير الأطفال الذين يحتاجون إلى مساعدة طبية فورية، مثل الأطفال المصابين والأطفال الذين يحتاجون حقن الأنسولين والأطفال الذين يعانون من السرطان والأمراض الخطيرة الأخرى، فضلا عن الأطفال المعوقين، في منطقة القتال في جنوب شرق أوكرانيا. ووفقا لمصادر مختلفة، تيتم أكثر من ١ ٠٠٠ طفل. وللأسف، ورغم إشارة المدافعين عن حقوق الإنسان في روسيا إلى استعداد الجانب الروسي لاستقبال هؤلاء الأطفال المرضى بسرعة من دونيتسك ولوهانسك لتلقي العلاج، لم يتلق الأطفال الذين يحتاجون إلى مساعدة طبية خاصة أي رد من كييف. ولا يزال لدينا أمل في أنه في ضوء الاتفاقات التي جرى التوصل إليها مؤخرا، سيتم تجنب استئناف النشاط العسكري في تلك المناطق التي طالت معاناتها. ولكن الأطفال هناك والأطفال الذين غادروا المراكز السكانية التي طالها التراع لا يزالون يستغيثون طلبا للمزيد من الاهتمام والرعاية.

لقد نظرنا بعناية في تقرير الأمين العام (S/2014/339) بشأن الأطفال والتراع المسلح. ونشعر بالقلق إزاء زيادة عدد أطراف التراع التي تسمح بارتكاب جرائم خطيرة ضد الأطفال، ويسرد مرفق التقرير أسماء ٥٩ طرفا. ورغم أن بعضها مدرج في قائمة المنتهكين لأكثر من خمس سنوات، لا يزال لا يوجد نهج فعال حول كيفية تصحيح الحالة. ونعتقد أن هناك حاجة إلى وضع إجراءات ومعايير واضحة لإدراج أطراف التراع وشطبها من مرفقات التقرير السنوي للأمين العام.

ويجب أن يكون عمل تلك الآلية موضوعيا وشفافا قدر الإمكان. وقد قدم المجلس التعليمات ذات الصلة في القرارين ١٩٩٨ (٢٠١١) و ٢٠٦٨ (٢٠١٢). وتكتسي معايير اختيار المعلومات لاستخدامها في إعداد التقرير أهمية كبيرة. ويشكل التقييم المتوازن على أساس بيانات موثوقة مُتحقق منها ضمانا لدقة وملاءمة التوصيات المقدمة، فضلا عن ضمان تنفيذها العملي من أجل إقامة حوار يتسم بالاحترام المتبادل مع الحكومات المعنية.

السيد أوه جون (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): إن جمهورية كوريا تقدر مبادرة وفد الولايات المتحدة المتعلقة بعقد مناقشة اليوم بشأن هذا الموضوع الهام. كما نشكر الممثلة الخاصة زروقي ووكيل الأمين العام لادسوس ونائبة المدير التنفيذي براندت والمبعوث الخاص ويتيكر وساندرا أوويرنجيمانا على مشاركتهم وعلى إطلاعنا على تجاربهم. ونرحب أيضا بوزير خارجية لكسمبرغ أسلبورن.

بينما نتكلم في المجلس اليوم، يجد ملايين الأطفال أنفسهم محاصرين في التراعات المسلحة في جميع أنحاء العالم. ويواجه الأطفال في سوريا وضعا مزريا، حيث يُقتلون ويُجرحون ويُشردون. وتحدث انتهاكات مروعة كذلك ضد الأطفال في العديد من المناطق، بما في ذلك أفغانستان، وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية والعراق وفلسطين وجنوب السودان. ومع تغير طابع وتكتيكات التراعات المسلحة، يواجه الأطفال تهديدات أكثر خطورة. ولا يشكل الاستهداف المتعمد للمدارس والاستخدام العسكري لها واستخدام الأطفال لحمل الأجهزة المتفجرة سوى بعض الأمثلة المشينة. وفي ضوء تلك الحالات، اسمحوا لي أن أذكر بعض المجالات التي يمكننا أن نبذل المزيد من الجهد بشأنها.

أولاً، إن وضع خطط عمل ذات منحى عملي بدرجة أكبر ومحددة زمنياً أمر ضروري لحماية الأطفال من أثر التراع المسلح. وعلى الرغم من الجهود الدولية المتزايدة لحظر تجنيد الأطفال كمقاتلين، لا تزال الجماعات غير الحكومية تشكل جل مرتكبي تلك الانتهاكات. وثمة حاجة إلى استراتيجيات

مختلفة للاشتباك، إلى جانب تحديد حوافز خاصة، استناداً إلى الدروس المستفادة من حالات سابقة.

ثانياً، ينبغي أن نقدم دعماً أكبر في معالجة الاحتياجات الخاصة للفتيات في حالات التراع. وكما يتبين من اختطاف الطالبات في نيجيريا وغيرها، فإن الفتيات عرضة للتهديد المستمر بالعنف الجنسي وغيره من أشكال الإيذاء في حالات التراع، وكثيراً ما يحرمن من الحق في التعليم ويغتصبن ويجبرن على الزواج، الأمر الذي تترتب عليه آثار هدامة ومستديمة على صحتهن البدنية والعقلية. بل إن مجتمعاتهن قد تنبذهن بسبب ارتباطهن بالجماعات المتمردة، وغالباً ما يتم تجاوزهن في برامج إعادة الإدماج.

ثالثاً، بغية حماية الأطفال من استخدامهم كمقاتلين، من الأهمية بمكان الحيلولة دون حصول الجماعات المسلحة على الأسلحة الصغيرة والأسلحة عموماً. فالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة يؤدي إلى الموت والإصابات وتشويه الأطفال في التراعات المسلحة. ومعاهدة تجارة الأسلحة، التي اعتمدتها الجمعية في نيسان/أبريل ٢٠١٣، صك مهم لتحديد الأسلحة. وتنص تلك المعاهدة على أنه يتعين على الدول الأطراف المصدرة أن تأخذ بعين الاعتبار خطر استخدام الأسلحة المشمولة في ارتكاب أعمال عنف ضد الأطفال.

أخيراً، فإننا نؤيد اتخاذ إجراءات صارمة ضد المعنين في ارتكاب الانتهاكات، الذين يواصلون ارتكاب الانتهاكات ضد الأطفال عاماً بعد عام، مما يدل على إخفاق نظام العدالة. وإذا كنا جادين في حماية الأطفال، لا بد من ضمان مساءلة أولئك الجناة. وإنهاء الإفلات من العقاب حيوي الأهمية لا لتعزيز العدالة فحسب، بل ولردع الجناة المحتملين أيضاً. وينبغي تمكين التشريعات الوطنية والنظم القضائية من الحماية ومن ملاحقة مرتكبي تلك الجرائم. ولا بد أن تؤدي نظم عقوبات المحاكم الدولية وجزاءات مجلس الأمن دوراً أكبر في هذا المضمار أيضاً.

السيد أولغوين سيغاروا (شيلي) (تكلم بالإسبانية): نشكر الولايات المتحدة على عقد هذه المناقشة المفتوحة، كما نتقدم بالشكر للسيد أسيلبورن، وزير الخارجية في لكسمبرغ على ترؤس بلده للفريق العامل المعني بالأطفال والتراع المسلح. فقد تمخض عمل هذا الفريق عن توصيات هامة. كما نشكر الضيوف من مقدمي الإحاطات الإعلامية، ونخص بالشكر السيدة ساندرا أوويرنجيمانا، التي ينبغي أن تكون طفولتها في خضم التراع مصدر إلهام لنا لمواصلة عملنا بشأن هذا الموضوع.

ووفدي يؤيد البيان الذي سيدلي به ممثل النمسا باسم شبكة الأمن البشري، وبلدي أحد أعضائها.

أشارت السيدة غراسا ماشيل ذات يوم إلى أن هناك أسباباً أخلاقية جلية وقاهرة لحماية كل الأطفال في التراعات المسلحة. وكون أن الأطفال يتعرضون للإيذاء بشكل مخزٍ للغاية هو دليل على أن الطريق أمامنا لا يزال طويلاً للوفاء بالتزاماتنا لحمايتهم.

إن الطابع المتغير للتراعات، والهجمات العشوائية ضد المناطق المدنية وتزايد واستمرار قتل الأطفال وتشويههم واحتجازهم؛ وتجنيد الأطفال واستغلالهم؛ والعنف الجنسي الذي يستهدفهم؛ والهجمات على المدارس والمستشفيات؛ وتصرفات الجماعات المتطرفة، كجماعة الدولة الإسلامية في العراق والشام وجبهة النصرة وبوكو حرام، كل ذلك يقتضي اضطلاعنا بمسؤولياتنا. والأوضاع في قطاع غزة والعراق والجمهورية العربية السورية وجمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان تبرز استمرار ارتكاب تلك التجاوزات.

ولذلك، فإننا نؤيد مبادرات الأمين العام والتوصيات الواردة في تقريره السنوي (S/2014/339). ونحيي عمل ممثلته الخاصة، السيدة ليلى زروقي، واليونيسف وغيرها من الجهات الفاعلة داخل منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك حملة ”أطفال،

لا جنود“. كما نقدر جهود المجتمع المدني في هذا المجال، ونشيد بالدعم المهم الذي يوالي السيد فورست ويتيكر تقديمه.

ونعرب عن ارتياحنا إزاء توقيع ثمان من الحكومات المدرجة في مرفقي تقرير الأمين العام على خطط عمل أو الالتزام بوضع حد لتجنيد الأطفال واستغلالهم من قبل القوات الأمنية في بلدانها. ونأمل أن تكون تلك الالتزامات مصحوبة بمعايير وآجال زمنية لتنفيذها بشكل سريع ومستدام.

وننوه كذلك بالتقدم الذي أحرزته تسع مجموعات مسلحة غير حكومية في الإفراج عن الأطفال ونشر التزاماتها بالحماية، بما في ذلك حظر التجنيد. وبالإضافة إلى ذلك، يوصي الأمين العام باعتماد تدابير ملزمة وملموسة لمنع استخدام المدارس من قبل القوات المسلحة والمجموعات المسلحة غير الحكومية في انتهاك للقانون الدولي المنطبق. وفي هذا الصدد، نحث على تنفيذ المذكرة التوجيهية بشأن القرار ١٩٩٨ (٢٠١١) والقرار ٢١٤٣ (٢٠١٤) من خلال استراتيجيات وخطط عمل لحماية الأطفال ومعلميهم، بما في ذلك اتخاذ إجراءات للمتابعة. ويجب توفير التدريب الكافي لأفراد حفظ السلام من المدنيين بشأن المسائل المتعلقة بحماية الأطفال قبل النشر وخلال البعثة.

والمسؤولية الأساسية عن إنهاء الإفلات من العقاب وملاحقة المسؤولين عن الجرائم المقيتة التي ترتكب بحق الأطفال ومعاقبتهم إنما تقع على عاتق الدول. ولو كانت الدول لا تملك القدرة أو الإرادة لمحاكمة من يزعم مسؤوليتهم عن الانتهاكات، ينبغي أن تتولى المحكمة الجنائية الدولية المحاكمة عن الجرائم المنصوص عليها في نظام روما الأساسي.

ويدرك بلدنا أنه لكي تتحقق العدالة، لا بد من الحفاظ على الأدلة. وتحقيقاً لتلك الغاية، يجب أن تتوفر القدرة على تدريب موظفي الأمم المتحدة وحفظ السلام بشأن المحافظة على الأدلة في الجرائم المرتكبة ضد الأطفال.

وشيلي تدين بشدة كل أعمال العنف الجنسي المرتكبة ضد الأطفال وارتكاب الممارسات التي ترمي إلى الاسترقاق الجنسي للأطفال. ونود أن نعرب عن الحاجة إلى التوعية المستمرة لجميع الأطراف في التراع للقضاء على تلك الممارسات غير المقبولة.

ونعرب عن تقديرنا للتوصيات المقدمة من أفرقة الخبراء المنبثقة عن لجان الجزاءات، فضلاً عن الإحاطات الإعلامية غير الرسمية التي تقدمها اللجان المختلفة والتي تشمل الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراع المسلح والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات التراع. وكما يقترح بلدنا، نأمل أن تعالج القرارات بشأن إنشاء لجان جديدة أو عند تجديد الولايات مسألة الأطفال في التراع المسلح على النحو الواجب.

ختاماً، أعتقد أن لا شيء مما نفعله هنا اليوم سيسمح لنا بأن ننسى الرعب والإيذاء والموت الذي حدثتنا ساندرا عنه. ومع ذلك، فإننا نعرب لها عن تضامننا الكامل، ونأمل أن يتسنى لعمل المجلس، فضلاً عن عمل الأمين العام ومنظومة الأمم المتحدة، تخفيف الإيذاء القائم بعض الشيء.

السيدة برسيفال (الأرجنتين) (تكلمت بالإسبانية): أشكر الولايات المتحدة على تنظيم وعقد هذه المناقشة. وفي الوقت نفسه، أود أن أعرب عن تقديرنا للسفيرة لوكاس على تفانيها في فترة عملها وريادتها على رأس الفريق العامل المعني بالأطفال والتراع المسلح التابع لمجلس الأمن. كما نود أن نتوجه بالشكر الخاص للسيدة زروقي والسيد ويتيكر والسيدة أوويرنجيمانا على إحاطاتهم الإعلامية.

في شهر آب/أغسطس، انقضى ١٥ عاماً منذ اتخاذ القرار ١٢٧١ (١٩٩٩). وكان ذلك أول قرار يتناول مسألة الأطفال في التراع المسلح، وإلى جانب القرار ١٧١٢ (٢٠٠٥) والقرار ٢١٤٣ (٢٠١٤) الذي اتخذ مؤخراً،

فقد أيدت الأرجنتين تلك الجهود في المناسبات الثلاث أثناء عضويتها في المجلس. وبلدي يدعم بقوة عمل مجلس الأمن الهادف إلى وقف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بالنسبة للأطفال في التراع المسلح.

وقد أثبتنا ذلك الالتزام حين أصبحنا من بين أولى الدول التي صدقت على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن إشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة لعام ٢٠٠٢ .

إن الأرجنتين، شأنها في ذلك شأن بقية المجتمع الدولي، مدركة تماما للآثار المدمرة للتراعات المسلحة على الأطفال، جراء شن الهجمات العشوائية على المناطق المدنية، وشن الهجمات المباشرة على المدنيين أنفسهم، سواء كان ذلك بواسطة الأجهزة المتفجرة وعمليات القصف الجوي، أم أساليب الإرهاب التي تسفر عن أعداد غير مقبولة من الضحايا بين الأطفال. ونحن جميعا مدركون للآثار الخطيرة المترتبة في الأجل الطويل عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المكتظة بالسكان، التي يشكّل التصعيد الأخير للعنف بين إسرائيل وفلسطين مثالا واضحا ومأساويا عليها. فقد تضررت المدارس والمستشفيات والمساجد والمواقع المدنية المحمية، بما في ذلك مرافق الأمم المتحدة، أو دُمّرت بالكامل. وسُحقت أسر بأكملها بالإضافة إلى المئات من الأطفال تحت أنقاض المباني المهدمة جراء قصف المناطق السكنية. وسواء أكان ذلك مقصودا أم غير ذلك، وسواء كانت أضرارا جانبية أم خلاف ذلك، فإنه لا مجال لرؤية مثل هذا التمييز حين يكون بوسع القنابل تدمير المباني في المناطق المكتظة بالسكان، وتسفر عن نتائج لا معنى لها سوى قتل البشر. وتحث الأرجنتين على حظر استخدام هذه الأسلحة في تلك المناطق، وأن نكفل أن استخدامها يمثّل جريمة حرب أو جريمة ضد الإنسانية، علاوة على تقديم المسؤولين عنها إلى العدالة.

ويشكل تفاقم الأزمة في سوريا، مقترنا باتساع نطاق الأعمال القتالية بصورة أدت خلال الفترة المشمولة بالتقرير إلى انتهاكات جسيمة للحقوق الإنسانية للطفل وتفاقم الأزمة الإنسانية، وضعا خطيرا آخر يقتضي أن يوليه المجتمع الدولي اهتماما عاجلا. ونأسف لأن الفريق العامل المعني بالأطفال والتراع المسلح التابع لمجلس الأمن لا يزال عاجزا عن العمل على الاستنتاجات التي توصل إليها التقرير بشأن سوريا (S/2014/339). وندعو إلى بذل مزيد من الجهود هنا في المجلس بهدف التوصل إلى التوافق اللازم في الآراء تحقيقا لذلك. ونحث بالقوة نفسها، على أن يستمع المجلس إلى ما ظلت الأرجنتين تكرره منذ أن أصبحت عضوا – وظل يكرره الأمين العام أيضا – فيما يتعلق بضرورة وقف تزويد أي من أطراف التراع بالأسلحة.

وبالتالي، فإنه ليس كافيا بالنسبة لنا أن نحيط علما بما يحدث فحسب. بل يجب أن نعمل إن أردنا إحداث التغيير حقا. ونود تغيير هذا السلوك المثير للاشمئزاز الذي يسبب ممارسة العنف ضد الطفل، سواء كان ذلك في أوقات السلم أو الحرب والتراع المسلح. ويجب علينا أن نكافح من أجل إنهاء إفلات أولئك الذين يرتكبون الجرائم الخطيرة ضد الطفل، وخاصة الجرائم الجنسية، من العقاب. ويغطي تقرير الأمين العام الجزء الأكبر من ذلك، ويشير إلى ضرورة مرتكبي تقديم هذه الانتهاكات إلى العدالة. وكما نعلم، فإن الأطفال في التراعات المسلحة يقعون ضحايا العنف الجنسي بطرق مختلفة. ويستخدم العنف الجنسي لأغراض التعذيب أو الأذى أو للحصول على المعلومات قسرا، أو للإذلال والترهيب أو للمعاقبة على تصرفات الأطفال وأسرهم، سواء كانت حقيقية أم وهمية، بهدف النيل من كرامة الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية. ويستخدم اغتصاب الفتيات بهدف إلحاق العار بهن. واليوم تتعرض الفتيات للاغتصاب في بعض التراعات المسلحة على أساس معتقدات مروعة. فهناك من يعتقد أن من شأن اغتصاب الفتيات أن يوفر الحماية أو العلاج من الإصابة بفيروس نقص

المناعة البشرية. وقد شهدنا كيف يمكن أن يسفر فقدان أفراد الأسرة عن زيادة حالات الزواج المبكر أو القسري، في الوقت ذاته الذي يعزز فيه فكرة أن ذلك يساعد على حماية الفتيات. ويتم تجنيد الأطفال من قبل الجماعات المسلحة والقوات الخاصة لدول بعينها لخدمة أغراض محددة، سواء كانت عسكرية أم من أجل تقديم الدعم، أو الاسترقاق الجنسي.

ونقول، كفى من ذلك. ويجب علينا نحن في مجلس الأمن أن نعمل على مكافحة الإفلات من العقاب. ونشيد في المجلس بالجهود الهامة التي تبذلها الممثلة الخاصة، زروقي، واليونيسيف، علاوة على حملة ”أطفال، لا جنود“، في العمل على وضع حد لتجنيد الأطفال من قبل قوات الأمن والحكومات في حالات التراع المسلح. ويجب أن يحدث ذلك قبل نهاية عام ٢٠١٦. ونرحب بالحكومات الثماني الواردة في تقرير الأمين العام، التي انضمت إلى الحملة لكي تعلن أنه يجب علينا – من الناحيتين الأخلاقية والسياسية – أن يكون لدينا أطفال لا جنود.

وأخيرا، نتفق مع الاستنتاج الذي خلص إليه التقرير ومفاده أن علينا أن نولي اهتماما للجهات الفاعلة من غير الدول، وأن نشركها في الخطة المتعلقة بالأطفال والتراع المسلح. ويجب علينا أن نجد سبلا جديدة للحوار مع الجماعات المسلحة. ونرحب بمثل هذه الجهود، فضلا عن تزايد عدد البيانات الصادرة عن تلك الجماعات بشأن منع تجنيد الأطفال. وندين الهجمات على المدارس والمستشفيات. ومثلما فعل الجميع، فإننا ندين أيضا استخدام المدارس لأغراض عسكرية. فذلك يشكل انتهاكا للقانون الدولي حين تصبح المؤسسات التعليمية أهدافا عسكرية، لأن ذلك يهدد سلامة الأطفال والمعلمين والموظفين، ويعرّض للخطر مستقبل البشرية جمعاء. إن الأرجنتين ملتزمة بتعزيز المبادئ الرامية إلى حماية المدارس والجامعات من أن تستخدم للأغراض العسكرية أثناء التراعات المسلحة.

السيدة الرئيسة، لعلكم تعلمون مدى احترامي لكم بسبب دفاعكم عن حقوق الإنسان. ولذلك السبب، فإنني أدعوكم إلى مساعدتنا هنا في مجلس الأمن. فنحن بحاجة إلى أطفال وليس جنود. وعندما يكرر المجلس القول، المرة تلو الأخرى، أنه يجب علينا أن نعالج الأسباب الجذرية للتراعات، وحين يكرر أيضا القول، المرة تلو الأخرى، أن الحلول العسكرية ليست حلولا، وأن الحلول غير العسكرية هي وحدها الحلول الحقيقية، فإنه لا يمكننا أن نكتفي بترديد هذه العبارات فحسب. بل يجب علينا أن نؤمن بها حقا، وأن نمارسها ونعمل على أساسها. ويجب أن نقول لا للأسلحة والعنف.

وأود أن أقول أيضا إلى السيدة ساندرا، أنه قد سبق أن استمعنا إلى الفتاة الباكستانية مالالا وهي تتكلم هنا. فقد أبلغت المجلس أن المزيد من العنف والمزيد من الأسلحة ليسا حلا. وذلك هو ما قالته بالفعل: إن الطريق إلى تغيير العالم إنما هو الطفل والمدرّس والكتاب والقلم. وذلك هو السلام الذي تؤمن به الأرجنتين.

السيد ليو جيايي (الصين) (تكلم بالصينية): يرحب الوفد الصيني بمبادرة الولايات المتحدة بعقد هذه الجلسة اليوم. وأود أيضا أن أشكر الممثلة الخاصة، زروقي، ووكيل الأمين العام لادسوس، وممثلي اليونيسيف واليونسكو على إحاطاتهم الإعلامية. واستمعت الصين بعناية أيضا إلى البيان الذي أدلى به أحد ضحايا التراعات.

يقتضي توفير بيئة آمنة للطفل لكي ينشأ فيها بذل جهود مشتركة من جانب الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي. وفي السنوات الأخيرة، خطا المجتمع الدولي خطوات كبيرة في العمل من أجل حماية الطفل وحماية حقوقه الأساسية، وحقق نتائج إيجابية في هذه الجهود. ومع ذلك، لا يزال الأطفال – في العديد من مناطق التراع – أكثر الفئات معاناة من الأضرار التي تسببها الحروب والتراعات، بوصفهم أكثر الفئات ضعفا. وتعارض الصين وتدين بشدة انتهاكات حقوق الطفل في التراعات المسلحة، وتعرب عن دعمها للمبادرات المتخذة في إطار الأمم

المتحدة ومجلس الأمن بهدف حماية الأطفال في التراعات من هذا القبيل. وفي ذلك الصدد، أود التأكيد على النقاط التالية.

أولا، إن السبيل إلى حماية الطفل في التراعات المسلحة يتمثل في منع تلك التراعات وحلها. وبما أن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين تقع على عاتق مجلس الأمن، فإنه ينبغي أن يركز قصارى جهده على منع التراعات المسلحة والحد منها وتسويتها. وبذلك يقضي على المصدر الأساسي لإلحاق الأذى بالطفل.

وينبغي للوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة الاستفادة من مزاياها النسبية والعمل بتآزر فيما بينها لتوفير حماية شاملة للأطفال في التراعات المسلحة. ونرحب بحملة ”أطفال، لا جنود“، التي أطلقها الأمين العام واليونيسيف، ويسعدنا أن نرى النتائج الإيجابية التي حققتها. ونأمل من البلدان المعنية أن تتخذ إجراءات في مجال وضع خطط عمل وتنفيذها لتحقيق هدف القضاء التام على ظاهرة الأطفال الجنود.

ثانياً، تتحمل الحكومات الوطنية المسؤولية الرئيسية عن حماية الأطفال. وبالتالي، ينبغي للمجتمع الدولي أن يتيح المجال للحكومات الوطنية للقيام بدور رائد، وتثمين جهودها ومساعدتها على بناء القدرات. وفي الوقت نفسه، من المهم حشد الجهات المانحة للتصدي لصعوبات التمويل لدى تنفيذ برامج لحماية الأطفال. يجب على الفريق العامل المعني بالأطفال والتراع المسلح تعزيز الحوار والتواصل مع الحكومات المعنية، وأن يكون على استعداد للاستماع إلى آرائهم لكسب ثقتهم وتعاونهم.

ثالثاً، يجب على جميع أطراف التراع وقف أعمال العنف ضد الأطفال، واحترام القانون الدولي والالتزامات ذات الصلة بشكل فاعل، وتوفير الحماية والاحترام لحقوق الطفل وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. يجب على المجتمع الدولي والمنظمات الإقليمية، في سعيها لحماية الأطفال، ألا تتغاضى عن أعمال العنف ضد الأطفال التي ترتكبها الجماعات المسلحة والجهات الفاعلة من غير الدول. وبصفة خاصة، فإن الضرر الواقع على الأطفال والهجمات على المدارس التي يقوم بها الإرهابيون المتطرفون يجب أن يحظيا بأعلى أولوية من الأطراف المعنية، ويجب بذل جهود من أجل مكافحة هذه الظاهرة بحزم.

رابعاً، إن حماية الأطفال في التراعات المسلحة تتطلّب من المجتمع الدولي اعتماد استراتيجية متكاملة، وتهيئة بيئات تمكين أمنية واجتماعية للأطفال. وينبغي للمجتمع الدولي، في معرض جهوده الرامية إلى تعزيز الإعمار بعد انتهاء التراع ووضع استراتيجيات بناء السلام، إعطاء الأولوية لعودة الأطفال إلى أسرهم ومجتمعاتهم ومدارسهم ومساعدة الأطفال المتضررين من التراع على استئناف حياتهم العادية.

ونحن نشجع اليونيسيف والبنك الدولي على قيام كل منهما بدوره والعمل بصورة مشتركة لتعزيز قدرة الحكومات الوطنية في مجال حماية الأطفال. وفي الوقت نفسه، من المهم تقديم الدعم إلى الحكومات الوطنية في جهودها الرامية إلى القضاء على الفقر، وجعل التعليم متاحاً للجميع وتعزيز التنمية المستدامة.

يتطلب التصدّي لمشكلة الأطفال والتراع المسلح ليس الجهود التي يبذلها المجلس فحسب، ولكن أيضاً أن تقوم وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية بتعزيز التنسيق والتعاون فيما بينها والاضطلاع بدور أكبر في منع الأطفال من الانجرار إلى التراع. الصين على استعداد للعمل مع الأطراف المعنية لتحسين حالة الأطفال في التراع المسلح بصورة شاملة وضمان حماية الأطفال من الألم والمعاناة التي تسببها الحروب والتراعات.

السيد ندوهونغيريهي (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكرك، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه المناقشة المفتوحة. وأود أن أثني على السيدة ليلى زروقي، الممثلة الخاصة للأمين

العام المعنية بالأطفال والتزاع المسلح، على جهودها التي لا تكل في تنفيذ ولايتها وإحاطتها الإعلامية المتعمّقة اليوم. كما أتوجه بالشكر إلى السيد إيرفي لادسوس، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام؛ والسيدة يوكا براندت، نائبة المدير التنفيذي لليونيسيف؛ والسيد فورست ويتيكر، مبعوث اليونسكو الخاص للسلام والمصالحة، على إحاطاتهم الإعلامية وملاحظاتهم.

وأود أن أوجه تحية خاصة للسيدة ساندرا أوويرنجيمانا لمشاطرتنا قصتها المأساوية، التي كانت، للأسف، قصة منطقة البحيرات الكبرى خلال السنوات العشرين الماضية. إن الدعوة التي وجهتها السيدة أوويرنجيمانا للمجتمع الدولي كي يذهب إلى أبعد من مجرد الاعتراف بمذبحة غاتومبا وضمان تقديم مرتكبي هذه الانتهاكات إلى العدالة تستحق منا الاهتمام الكلّي. وكما طلبت، يجب علينا اتخاذ إجراءات لوقف هذه الكوابيس. وفي الواقع، فإن مذبحة غاتومبا التي نجت منها قبل عشر سنوات، والفظائع الجماعية التي ارتكبت في جمهورية الكونغو الديمقراطية من جانب القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وغيرها من القوات المسلحة والمليشيات على أرض الواقع، الموجهة بشكل رئيسي ضد المجتمع المحلي الناطق باللغة الرواندية، هي نواتج انتشار أيديولوجية الإبادة الجماعية ذاتها التي كادت تدمّر بلدي، رواندا، منذ ٢٠ عاماً.

إن حالة الأطفال في التزاعات المسلحة تلقى صدى خاصاً عند الروانديين. في عام ١٩٩٤، تم قتل الأطفال وتشويههم لأنهم من أبناء التوتسي. وتم تجنيد آخرين في ميليشيات إنتراهاموي، التي ارتكبوا فظائع من أجلها. ذلك من دون أن نذكر الأطفال الذين وقعوا ضحايا التفجيرات، بما في ذلك تلك التي جرت للمدارس والمستشفيات والكنائس. وللأسف، بعد مرور عشرين عاماً، لا يزال الأطفال يتحملون وطأة التزاعات، كما يبلغ الأمين العام بانتظام في تقاريره عن الأطفال والتزاع المسلح. وقد اتخذت الانتهاكات والتجاوزات ضد الأطفال منعطفاً همجياً، كما شهدنا من استخدام الأسلحة الكيميائية ضد الأطفال في سوريا، وعمليات الاغتصاب الجماعي للأطفال والأمهات في مينوفا بجمهورية الكونغو الديمقراطية، واختطاف الفتيات الصغيرات واسترقاقهن من قبل بوكو حرام، والدولة الإسلامية، وجبهة النصرة وغيرها من المنظمات الإرهابية.

الأطفال، شأنهم في ذلك شأن جميع البشر، ينبغي أن يكون لهم الحق في الحياة، ولكن ينبغي أيضاً أن يكون للأطفال الحق في التعليم والطفولة. وينبغي ألا يجندوا للقتل أو يحرموا من الفرح والبراءة. بل يجب إرسالهم إلى المدارس كي يتعلّموا، وينجحوا في إيجاد عالم أفضل ويسهموا فيه. وفي هذا الصدد، فإن رواندا قلقة إزاء تزايد استهداف المدارس والمستشفيات في التزاعات المسلحة، واستخدام هذه المرافق في الأغراض العسكرية. كما يفزعنا استمرار استخدام الأطفال الجنود من قبل الجماعات المسلحة، بما في ذلك المنظمات الإرهابية.

ولكن ما يفزع أكثر هو أن عدداً من قوات الأمن الحكومية ما زالت مدرجة في القائمة الواردة في مرفقات تقارير الأمين العام بسبب انتهاكات مرتكبة ضد الأطفال. ولذلك، نؤكد من جديد تأييدنا لحملة منظمة الأمم المتحدة العالمية ”أطفال، لا جنود“ لوضع حد لتجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل قوات الأمن الحكومية بنهاية عام ٢٠١٦. ونؤيد، في هذا الصدد، الدعوة الموجهة من الأمين العام إلى جميع الدول المعنية للاستمرار بعزم وبخطوات ملموسة من أجل وضع اللمسات الأخيرة لرسم خطط العمل ذات الصلة وتنفيذها.

ونحن ندرك الدور الرئيسي الذي تؤديه الحكومات الوطنية في حماية مواطنيها، بمن فيهم الأطفال. ونحن على اقتناع بأن المسؤولية عن الحماية، على النحو الوارد في الفقرتين ١٣٨ و ١٣٩ من نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (قرار الجمعية العامة ١/٦٠) وعلى نحو ما أعيد تأكيده في القرار

٢١٥٠ (٢٠١٤)، تبدأ بعزمنا الجماعي على حماية الأطفال. من المهم أن يزيد المجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة، الدعم المقدم إلى الدول من أجل توفير الحماية والإغاثة للأطفال المتضررين من التراع المسلح. وفي هذا الصدد، فإن مبادرة ''الحقوق أولاً''، ونشر كبار المستشارين في مجال حماية الأطفال في عمليات حفظ السلام، وإدراج حقوق الطفل وحمايته في برامج تدريب حفظة السلام، كلها مبادرات هامة ستمكننا من الوفاء بمسؤوليتنا في حماية الأطفال.

أظهرت منظومة الأمم المتحدة، من خلال عمل مجلس الأمن والممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والتراع المسلح، التزامها المستمر بجدول الأعمال لتعزيز حماية الأطفال. ومع ذلك، فإن محنة الأطفال الأبرياء الذين لا يزالون ضحايا تتطلّب منا أن نتمعّن في الأسباب التي تجعل التنفيذ الفعال يبقى تحدياً. ولذلك، فإننا بحاجة إلى مضاعفة جهودنا وإيجاد السبل الكفيلة بتجنيب الأطفال أن يدفعوا الثمن الأكبر في حروب اختار الكبار أن يخوضوها.

وفي هذا الصدد، يجب أن تكون منظومة الأمم المتحدة ثابتة في جدول أعمال الحماية وضمان أن الجناة المتمادين، من قبيل القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وهي حركة إبادة جماعية خاضعة لعقوبات الأمم المتحدة ومدرجة في مرفقات تقارير الأمين العام بشأن الموضوع منذ عام ٢٠٠٢، لن يسمح لهم بمواصلة تجنيد المدنيين وقتلهم وتشويههم، ولا سيما النساء والأطفال، والإفلات عملياً من العقاب. وفي السياق نفسه، ينبغي للأمم المتحدة أن تكفل التنفيذ التام لسياسة تحظر على الأمم المتحدة التعاون مع الكيانات الوارد ذكرها في تلك المرفقات، بما في ذلك البعثات التي صدر بها تكليف من الأمم المتحدة، إلى أن يقرّ الأمين العام بالتنفيذ التام لخطة عملها لإنهاء الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال ومنعها.

وبينما نسعى جاهدين لتحسين المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في التراعات، ينبغي أيضاً إيلاء الاهتمام لضمان أن الدعم القوي والتعاون يقدّمان إلى الدول في إطار تعزيز سيادة القانون. لذلك ينبغي للأمم المتحدة البناء على الأطر القائمة ومواصلة التعاون مع الحكومات والمنظمات الإقليمية من أجل التوصل إلى حلول مستدامة لحماية الأطفال.

ومن نفس المنطلق، من الضروري أيضا معالجة الأسباب الهيكلية التي تؤدي إلى نشوب التراعات وتجنيد الجماعات المسلحة للأطفال، وفي الوقت نفسه تحسين الأحوال المعيشية وتوفير البدائل للأطفال، ولا سيما عن طريق التعليم.

وفي الختام، أود أن أنوه بمشاركة السيد جون أسيلبورن، وزير الشؤون الخارجية والأوروبية في لكسمبرغ، في هذه المناقشة. وأغتنم هذه الفرصة لأشيد ببلده، من خلال السفيرة سيلفي لوكاس، على تفانيه في خدمة قضية الأطفال والتراع المسلح، بما في ذلك من خلال القيادة الفعالة للفريق العامل المعني بالأطفال والتراع المسلح، المنشأ عملا بالقرار ١٦١٢ (٢٠٠٥).

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة الولايات المتحدة.

أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام زروقي، والمبعوث الخاص ويتيكر، ونائب المدير التنفيذي براندت، ووكيل الأمين العام لادسوس، ووزير الخارجية أسيلبورن، وساندرا أُوويرينجيمانا على إحاطاتهم الإعلامية التي قدموها إلينا اليوم، وعلى جهودهم الدؤوبة لصالح الأطفال في العالم.

لقد استمعنا إلى الكثير من الإحصاءات التي تعبّر عن الحجم الهائل لهذه المشكلة. وهي تشمل ثلاثة ملايين طفل خارج المدارس في سوريا، و ٩ ٠٠٠ من الأطفال المجندين للقتال في جنوب السودان. وتكلم العديد من زملائي، وهم

محقون، بشأن المشاكل الدائمة من منظور الصورة الكبيرة، التي يجب علينا معالجتها، مثل العنف الجنسي، وشن الهجمات على المدارس. وفي خضم هذا العدد الكبير من المسائل، من السهل أن ننسى أننا نتكلم عن الكثير من فرادى الأطفال – الفتيان والفتيات والأطفال الذين يعانون أوجه الظلم المؤسفة هذه. وبما أنني المتكلمة الأخيرة من بين أعضاء المجلس، أود أن أسرد ثلاث قصص آملة أن تذكرنا أنه بصرف النظر عن مدى الجهد الذي نبذله لحماية الأطفال، علينا أن نعمل بجهد أكبر.

روت فتاة عمرها ١٨ عاما من الموصل، في شمال العراق، هامسةً ما حدث لها بعد أن اختطفها رجال مسلحون من الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). لقد أخذها المقاتلون إلى قرية اسمها كوشو، حيث فصلوا الرجال والفتيان البالغين من العمر أكثر من ١٢ عاما عن النساء والفتيات والفتيان الأصغر سنا. وأُجبرت هذه الشابة، التي لم يتجاوز عمرها الـ ١٨ عاما، على مشاهدة المقاتلين وهم يقتلون الرجال والفتيان الأكبر سنا قتلا جماعيا. وبعد ذلك أرجعها مختطفوها إلى الموصل، حيث قالت إنها احتُجزت مع أكثر من ٣٠٠ من الفتيات والنساء اليزيديات. وتم حبسهن، اثنتان أو ثلاث نساء في الغرفة. وكان الروتين اليومي الشيء نفسه، يُؤمرن بالاغتسال، وبعد ذلك، يأتي الرجال ليغتصبوهن. واستطاعت الفتاة أن تُخفي هاتفا خلويا قبل أن يختطفها المقاتلون، واتصلت بأحد أفراد الأسرة من مكان احتجازها لتروي قصتها. ووقع هذا في ٢٠ آب/أغسطس، قبل بضعة أسابيع تحديدا. وكان هذا الخبر هو آخر ما سمعنا من هذه الشابة.

أما ماثيو البالغ من العمر ١٦ عاما، فقد كان يحضر درس رياضيات في بينتيو بجنوب السودان عندما هاجم المقاتلون المتمردون مدرسته. وماثيو من إثنية النوير، كما هو حال غالبية سكان قريته. الرجال المسلحين، وقال الرجال المسلحون لماثيو، وهو واحد من حوالي ٣٠٠ طالب هناك، إنهم سيأخذون الطلبة ليقاتلوا الحكومة، وسيكون ذلك بقيادة الجماعة المنافسة، الدينكا. لم يرد ماثيو القتال، ولكن قيل له إن أسرته ستُقتل إذا رفض. ورضخ للأمر حيث أُخِذ للتدريب العسكري. وتدرب على المشية العسكرية وكيفية التّخَفّي وإطلاق النار. وفي إحدى الليالي، عندما أُرسل ليجمع الحطب، فرّ ووصل في نهاية المطاف إلى أحد مخيمات الأمم المتحدة حيث روى قصته لقناة الجزيرة. ويخشى أن يمسك به المقاتلون إذا غادر موقع الأمم المتحدة. ويقول ”إذا وجدوني فسيقتلوني“.

وفقد أبو إبراهيم زوجته وأربعة من أولاده، عندما ضرب النظام السوري منزله في الغوطة ببرميل متفجر في نيسان/أبريل ٢٠١٣. وكاد طفله الوحيد الباقي على قيد الحياة – البالغ من العمر عشرة أعوام – أن يموت جراء جروح تسببت بها شظايا أصابته في ساقه ورأسه وصدره. وعلى مدى ثمانية أشهر، حمل أبو إبراهيم اليائس ابنه من مدينة لأخرى في سوريا ملتمسا الحصول على المساعدة الطبية. وفي كانون الثاني/يناير، نجح في نهاية المطاف في الوصول إلى عمان، حيث عولج ابنه. عندما التقيت بأبي إبراهيم في أحد مخيمات اللاجئين في حزيران/يونيه، كان ابنه الذي يتماثل للشفاء من الإصابات البدنية، ولكنه لا يزال قد يمر بمعاناة قاسية. ولم يلتحق بالمدرسة لفترة تزيد عن عام.

وهذه ليست سوى ثلاث أماكن من الأماكن الـ ٢٣ التي يغطيها التقريرعن الأطفال والنزاع المسلح (S/2014/339)، حيث يقع الأطفال ضحايا للعنف. هناك العديد من الأماكن – باكستان، فلسطين وإسرائيل، ونيجيريا، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وأفغانستان، وعدد كبير من البلدان الأخرى. إن ما يحدث للفتاة ذات الـ ١٨ ربيعا والمحتجزين اليزيديين الآخرين في العراق، وماثيو في جنوب السودان، وأطفال أبي إبراهيم يشكل جزءا من نمط مثير للقلق.

أولا، نحن نرى الزيادة المستمرة في الجماعات المتطرفة التي تعادي علنا حقوق الطفل، ولا سيما حقوق الفتيات. إن

الفتيات اللواتي تحتجزهن جماعات مثل بوكو حرام وداعش يجري بيعهن في الأسواق، ويُقدَّمنَ إلى المقاتلين على أنهن ما يُسَمَّينَ بزوجات أو يُبقّين بوصفهن رقيقا جنسيا. ثانيا، وكما لاحظ آخرون، لدينا مشكلة المجرمين المعاودين. فواحد وثلاثون جماعة من الجماعات المسلحة الـ ٥٩ المدرجة في التقرير وردت أسماؤها في التقرير على مدى السنوات الخمس الماضية؛ و ١١ من أولئك الجناة المتمادين وردت أسماؤهم في التقرير الصادر عن الأمين العام منذ أن بدأ مكتب الممثل الخاص في إصدار التقارير في عام ٢٠٠٢.

علينا أن نعمل بشكل أفضل في مجال حماية الأطفال. وتتمثل إحدى الخطوات الرئيسية بأن ندين بصوت واحد موحد تلك الانتهاكات. وأحد الأمثلة على ذلك هو القرار ٢١٢٩ (٢٠١٤) الذي اتخذه المجلس في آذار/مارس، والذي يدين الاستخدام العسكري للمدارس. والمعارك الوحيدة التي ينبغي خوضها في المدارس هي معارك الأفكار. ونحن أيضا بحاجة إلى محاولة العمل مع كل الجماعات – الدول والجماعات من غير الدول – من أجل وضع خطط عمل ملموسة ومحددة زمنيا من أجل اجتثاث تلك الممارسات. ويمكن أن يكون ذلك أمرا بالغ الصعوبة مع الجماعات من غير الدول، ولكن في عام ٢٠١٣، أصدرت تسع جماعات من غير الدول بيانات عامة أو أوامر تحظر استخدام الأطفال الجنود. وفي الشهر الماضي، وجّه الجيش السوري الحر رسالة إلى المجلس معلنا حظر استخدام الأطفال الجنود، ومتعهدا بمعاقبة المسؤولين عن تجنيدهم.

وإذ تتضح بجلاء مشكلة المجرمين المعاودين، فإن الحملات العالمية وخطط العمل والدورات التدريبية لن تحلها لوحدها. وما أخبرتنا ساندرا اليوم بشكل مؤثر، يجب أن يخضع الجناة للمساءلة. والجماعات التي لا تغيّر سلوكها يجب أن تُضرب حيث تشعر بالألم. ويمكن للأمم المتحدة تطبيق تلك الضغوط، بطبيعة الحال. كما بوسع كل بلد على حدة أن يقوم بذلك. في عام ٢٠٠٨، أصدرت الولايات المتحدة قانون منع تجنيد الأطفال، الأمر الذي يحد من مساعدة جيش الولايات المتحدة للحكومات التي تجند الأطفال أو تستخدم الأطفال الجنود.

وتشاد تعطينا مثالا على الكيفية التي يمكن بها للضغط المتعدد الأطراف أن يُحدث تغييرا حقيقيا. في العام الماضي، حثت جهاتٌ فاعلةٌ بصوت واحد تشادَ على معالجة مشكلة الأطفال الجنود لديها في الفترة السابقة لإعادة أدوار حفظة السلام التابعين لتلك الجهات في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. واستجابت تشاد بإنشاء وحدات لحماية الأطفال تجري مسحا للتحقق من سن أفراد قواتها مع الأمم المتحدة، وتوقيع مرسوم رئاسي يقضي بجعل الثامنة عشرة الحد الأدنى لسن التجنيد، من بين خطوات أخرى. ونتيجة لذلك، شُطِب اسم تشاد من قائمة الجهات التي ترتكب الانتهاكات الواردة في تقرير الأمين العام السنوي. والآن، فإن ذلك لا يعني أن عملنا قد انتهى، ولكن تم إحراز تقدم حقيقي. الحكومات يمكن أن تتغير، وعندما تفعل ذلك، تتغير كذلك حياة الأطفال.

لقد أثرت فينا جميعا اليوم قصةُ ساندرا. فهي طفلة وُلِدت لتجد حربا، على نحو ما وصفت. وهي فتاة أُخرجت من مدرستها ومنزلها، وشهدت مقتل أقاربها بدم بارد في ملاذ اعتقدوا أنه آمن. ولكن الجزء الأكثر تأثيرا من قصة ساندرا ليس الارتعاش، إنما ما قالته الفتاة، التي عمرها ١٠ سنوات، وهو أن ما أخافها هو صلاتها الأخيرة أمام ماسورة البندقية. والسمة المميزة هي الفتاة اليافعة التي خاطبت الأمم المتحدة اليوم بقوة وتصميم هائلين. الفتاة اليافعة التي لم تتكلم عن الانتقام بل العدل. الفتاة اليافعة التي قامت بالفعل بالكثير من أجل مساعدة الأطفال للتعافي من آثار تجارب مثل تجربتها،

وكرّست نفسها من أجل تغيير العالم كي ينخفض عدد الأطفال الذين يعانون من أهوال من هذا القبيل.

إن رؤية ساندرا اليوم تعني رؤية إمكانات جميع الأطفال في تلك الأهوال حيث مصائرهم تحددها التراعات القائمة اليوم. وهناك عدد كبير منهم – أمثال ساندرا الذين احتُجِزوا في نيجيريا، وأمثالها الذين يعانون معاناة إنسانية جراء الحصار في سوريا، وأمثالها الفارون من المذابح في جمهورية أفريقيا الوسطى. إنهم الأطفال الذين، شأنهم شأن ساندرا، سيغيرون العالم. ويجب أن نفعل المزيد من أجل ضمان تمكنهم من ذلك.

استأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة مجلس الأمن.

أعطي الكلمة لممثل باكستان.

السيد مسعود خان (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الأطفال والتراع المسلح. كما نقدر الإحاطات الإعلامية المستنيرة التي قدمها اليوم مختلف مقدميها، ونشيد بالممثلة الخاصة للأمين العام ليلى زروقي لجهودها الحثيثة الرامية إلى حماية حقوق الأطفال العالقين في التراعات.

إن الإحصاءات المتعلقة بتجنيد الأطفال واستخدامهم في التراعات المسلحة تقشعر لها الأبدان. فقد وثقت الأمم المتحدة أكثر من ٤ ٠٠٠ حالة في عام ٢٠١٣. غير أن تقرير الأمين العام (S/2014/339) يقول إن من المعتقد أن الآلاف من الأطفال تم تجنيدهم واستخدامهم. والأنكى من ذلك أن الإفلات من العقاب على الانتهاكات الخطيرة والمستمرة لحقوق الأطفال أمر متفش. ولا يزال الأطفال يُقتَلون ويشوّهون ويُختَطَفُون ويتعرضون للعنف الجنسي. وتترك الحروب والتراعات ندوبا نفسية صادمة وعميقة في أذهانهم الغضة. وتدين باكستان تجنيد واستخدام الأطفال في التراعات. ونحن ندعو جميع أطراف التراعات – الدول والجماعات المسلحة من غير الدول – إلى التوقف فورا عن ارتكاب الانتهاكات لحقوق الطفل، ومنع تكرارها.

وفي السنوات الخمس عشرة الماضية، وبسبب الجهود الحازمة للمجلس والاتصالات الفعالة التي أجراها الأمين العام، أُحرز تقدم كبير في مجال حماية حقوق الطفل. فقد تم إدماج موضوع الأطفال والتراع المسلح في عمل المجلس بشكل فعال للغاية، حيث بات يشار إليه الآن كمثال جيد على كفاءة عمله. وجرى وضع قواعد ومعايير شاملة. والعمل الجدير بالثناء الذي قام به الفريق العامل المعني بالأطفال في التراع المسلح، والرصد، والإبلاغ، وإدراج أسماء الأطراف في القائمة بشكل منتظم، وخطط العمل، كلها أمور ساعدت على تحقيق ذلك. وتم تسريح آلاف الأطفال، وأعيد تأهيلهم وأعيد إدماجهم في المجتمعات. ومع ذلك، لا تزال هذه الآفة قائمة.

إن باكستان تؤيد حملة ”أطفال، لا جنود“، التي أطلقتها الممثلة الخاصة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) بغية وضع حد لتجنيد الأطفال واستخدامهم من جانب قوات الأمن الحكومية بحلول عام ٢٠١٦. ومن المؤكد إحراز تقدم عن طريق هذه الحملة المبتكرة بسبب تركيزها على الأنشطة ذات الأولوية، وخرائط الطريق، والمقاييس، والمواعيد النهائية، وإجراء استعراض يتعلق بذلك، فضلا عن المشاركة النشطة من جانب الدول المدرجة في القائمة. وينبغي للجهات المانحة أن تتقدم في هذه المرحلة لملء الفجوات في التمويل.

وكما قلتم في ملاحظاتكم، سيدتي الرئيسة، يجب تحديد هوية مرتكبي جرائم العنف المستمرة ضد الأطفال وتقديمهم إلى العدالة من خلال النظم القضائية الوطنية، وعند الاقتضاء، من خلال استخدام آليات العدالة الدولية. وتحقيقا لتلك الغاية، ينبغي تعزيز قدرات التحقيق والادعاء العام على جميع المستويات.

ونحن نؤيد رسالة الأمين العام الرئيسية. إن الهدف النهائي هو كفالة عدم ارتباط أي طفل في أي زمان ومكان مع أطراف الصراع. وفي هذا السياق، نرحب بالحوار الذي جرى مع الجماعات المسلحة من غير الدول وأدى إلى إصدار بيانات علنية وأوامر بحظر تجنيد الأطفال واستخدامهم. وينبغي لاستراتيجية الأمم المتحدة المتعلقة بالدعوة أن تشمل سبلا لإقناع قادة الجماعات المسلحة ومنظّريها بعدم تلقين الأطفال المشاركة في الصراعات. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن تتوقف الهجمات على المدارس والمستشفيات، وينبغي ألاّ يسمح باستخدام المدارس لأغراض عسكرية. وينبغي لذلك أيضا أن يكون جزءا من التخطيط والتدريب العسكريين. كما ينبغي لحماية الأطفال أن تكون جزءا لا يتجزأ من مفاوضات واتفاقات السلام.

إن لبعثات حفظ السلام دورا هاما تضطلع به من أجل حماية الأطفال في حالات التراع المسلح. لذلك، من الضروري أن تتلقى بعثات حفظ السلام ما يلزمها من تدريب وموارد بغية القيام بهذه المهمة الحاسمة. وبوصف باكستان واحدة من أكبر البلدان المساهمة بقوات، فهي ترحب بالتوصيات المتعلقة بتدريب قوات حفظ السلام تدريبا عمليا قبل نشرها وخلال المهمة التي تؤديها.

وتؤيد باكستان ولاية الممثلة الخاصة التي تفي بمواجهة حالات التراع المسلح. نحن نريد تعزيز التوافق السياسي حولها، ولكن الولاية ليست بحاجة إلى أن تتوسع. إننا نؤمن إيمانا راسخا بأن المعايير القانونية للولاية المنشأة بموجب القرارات ١٢٦١ (١٩٩٩)، و ١٦١٢ (٢٠٠٥) و ١٣٧٩ (٢٠٠١) يجب احترامها. وينبغي أن يظل تركيزنا الوحيد منصبا على الأطفال الجنود، وحماية الأطفال في التراعات المسلحة. وفي هذا السياق، نريد أن نقول، للعلم به وتسجيله، إن الإشارات إلى باكستان في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٥ أيار/مايو (S/2014/339) ليست ضمن نطاق الولاية المنشأة بخصوص الأطفال والتراع المسلح. ونأمل أن يظل يؤخذ هذا المبدأ في الاعتبار عندما يجري إعداد تقارير أخرى في المستقبل.

أخيرا، ندعو المجلس والفريق العامل إلى تناول محنة الأطفال في غزة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل تركيا.

السيد شفيق (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر رئاسة الولايات المتحدة على تنظيم هذه المناقشة الهامة، فضلا عن مقدمي الإحاطات الإعلامية على تعليقاتهم وملاحظاتهم الثاقبة.

إن التطورات في الإطار القانوني والمعياري بشأن الأطفال والتراع المسلح؛ والاهتمام القوي بهذه المسألة في مجلس الأمن، الذي يتجلى في اتخاذ قرارات هامة، مثل القرار ٢١٤٣ (٢٠١٤)؛ وتنامي الزخم الذي حققته حملات رائدة من قبيل حملة أطفال، لا جنود، أدت إلى تطورات كبيرة على أرض الواقع.

ومع ذلك، ثمة تحديات كبيرة لا تزال قائمة. فآخر تقرير للأمين العام (S/2014/339) يسلط الضوء على الطرق الخسيسة التي يتواصل بها انتهاك حقوق الأطفال، فضلا عن الآثار الشديدة التي تخلّفها التراعات على الأطفال. ومع الطبيعة المتغيرة للصراعات؛ وعمليات الخطف والتعذيب، والعنف الجنسي ضد الأطفال؛ والهجمات على المدارس والمستشفيات؛ والتلبية المحدودة حتى لأبسط الاحتياجات الإنسانية؛ والتشريد على نطاق واسع، أصبحت هذه الأمور من وقائع الحروب.

هناك مثال مفجع هو الحالة في سوريا، التي تقع مباشرة على حدودنا. فوفقا لإحصاءات منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ثمة ما يزيد على ٥ ملايين طفل في سوريا بحاجة

إلى الدعم الإنساني الأساسي، ويقدّر بأن ٣ ملايين طفل قد شُرِّدُوا، وأكثر من مليون طفل هم خارج المدرسة، بينما تعرضت المدارس للتدمير، أو الضرر أو الاستخدام لأغراض أخرى. وتقرير لجنة التحقيق المستقلة الذي صدر في الشهر الماضي يشير إلى الجرائم الخطيرة التي لا تزال ترتكب ضد أطفال سوريا، مثل تعرّضهم للقتل، والتشويه، والإصابة بجروح، فضلا عن تجنيدهم واستخدامهم في الأعمال الحربية. وفي غزة القريبة منها، يعاني الأطفال صعوبات ابتداء من العام الدراسي الجديد حيث المرافق التعليمية قد دمرت أو تضررت، أو تستخدم لإيواء المشردين. أخيرا وليس آخرا، ترتكب الدولة الإسلامية في العراق والشام الانتهاكات الشنيعة ضد الأطفال في العراق وسوريا.

إن إظهار القوة في ممارسة الإرادة السياسية والعمل المشترك على الصعيد العالمي هو أداتنا الحاسمة للغاية. فالأمم المتحدة والبعثات الأخرى تقدّم المساعدة الضرورية للأطفال، فضلا عن القيام بمهام الرصد والإبلاغ التي تيسر تحسين التخطيط والحماية والاستجابة. وينبغي دعمها.

ثمة سبيل آخر للمضي قدما هو إدماج الأحكام المتعلقة بحماية الطفل في المفاوضات والاتفاقات المتعلقة بوقف إطلاق النار وتحقيق السلام. كما أنه من الضروري توفير الوسطاء في هذه الحالات من ذوي الخبرة الكافية في مجال حماية الأطفال. وهناك سبيل آخر لإحراز التقدم هو تعميم المبادئ المتعلقة بالأطفال والتراع المسلح في ولايات حفظ السلام.

أخيرا، إن ما يزيد من أهمية التعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة والبلدان والمنظمات الإقليمية، والبلدان المساهمة بقوات وغيرها من الجهات الفاعلة ذات الصلة بمناطق الأزمات هو تزايد عدد التراعات واتساع نطاقها. وبوسع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بخاصة أن تساهم في توفير الحماية للمدنيين والأطفال.

وبينما يجري التركيز على التهديدات والتحديات الجديدة، يجب ألاّ نغفل عن الهدف الأوّلي المتمثل في تعبئة الجهود من أجل وضع حد لتجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل الجماعات المسلحة. ويجب أن يواصل مجلس الأمن ممارسة الضغط على مرتكبي الجرائم باستمرار، بما في ذلك من خلال فرض الجزاءات إذا لزم الأمر. والتدابير الوقائية، مثل إنشاء الأطر القانونية وآليات التحقق من السن، لا سيما تسجيل المواليد، هي تدابير ذات أهمية خاصة. من ناحية أخرى، ينبغي للمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية أن تمتنع عن إبرام أي نوع من الوثائق، بما في ذلك وثائق الالتزام، مع المنظمات الإرهابية، التي يمكنها بسهولة أن تسيء استخدام هذا الوضع لإضفاء الشرعية على وجودها وأفعالها.

وفي ختام كلمتي، أود أن أبدي استعدادنا القوي لتوفير دعمنا الكامل للجهود الدولية والإقليمية المتعلقة بحماية الأطفال، والأطفال الجنود. وأود أن أثني خاصة على الجهود القيّمة التي تبذلها الأمم المتحدة، وأن أعرب عن امتناننا الصادق للممثلة الخاصة للأمين العام زروقي والفريق العامل معها.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثلة كولومبيا.

السيدة ميخيا بيليث (كولومبيا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم جزيل الشكر، سيدتي، على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة جدا. وأشكر أيضا وزير خارجية لكسمبرغ ومجموعة الأصدقاء المعنية بهذه القضية.

تكلمت بالإسبانية

أود أن أعرب عن تقديري للبيانات المؤثرة للغاية التي أدلى بها مقدمو الإحاطات الإعلامية، بمن فيهم السيد ويتيكر، وساندرا أوويرنجيمانا، والسيدة برانت.

أقول ذلك لأننا نمر بفترة اضطرابات كبيرة جراء حالة التراع التي تؤثر على السلم والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي.

أما وقد استمعت إلى السيدة زروقي هذا الصباح، وبعد أن قرأت تقرير الأمين العام المثبط عن الأطفال والتراع المسلح (S/2014/339)، لا يسعني إلا أن أثني عليها وأعرب عن إعجابي بعملها. أما في حالة بلدي، كولومبيا، فقد وفرت لنا جهودها الدعم الحقيقي والفعال للتصدي لهذه المشكلة.

على الرغم من أن الحالة في كولومبيا غير مدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن، ورد ذكرنا في تقرير الأمين العام. من الواضح أن التراع الداخلي في كولومبيا قد أثر على مواطنينا. وكما أشارت الممثلة الخاصة عن حق، فإن التراع أثر على الأطفال من خلال الأعمال التي ترفضها بشدة كولومبيا حكومة ومجتمعا. لذلك، منذ آب/أغسطس ٢٠١٢، ما فتئنا نعمل من أجل التوصل إلى اتفاق عام بشأن إنهاء الصراع، وإحلال سلام مستقر ودائم. وفي معرض المحادثات على طاولة الحوار في هافانا، تناقش حاليا الحكومة والقوات المسلحة الثورية الكولومبية النقطة الخامسة المدرجة في جدول الأعمال والمتعلقة بالضحايا، بما في ذلك الأحكام الخاصة المتضمنة في اتفاقات السلام المبرمة والمتعلقة بالأطفال المتأثرين بالصراع، كما ذكرت السيدة زروقي في إحاطتها الإعلامية.

بالنسبة لنا لا يوجد لدينا ضحايا تنال أهمية أكثر من غيرها. ولكننا نهدف بشكل خاص إلى تفادي معاناة النساء من الوطأة غير المتناسبة، إذ أنه وفقا لمحكمتنا الدستورية، لا يزال الأولاد والبنات والمراهقون في كولومبيا يعانون من شدة الصراع. وعلى النقيض من ذلك، نهدف إلى ضمان أن تتمكن الأجيال المقبلة من النمو والازدهار بوصفهم أفرادا ومواطنين يعيشون للمرة الأولى في جو يسوده السلام. ولا نقصر دورنا على الخطاب السياسي. وكما سبق أن قلنا هنا في المناقشات السابقة، فقد نجحت حكومة الرئيس خوان مانويل سانتوس كالديرون في إقرار قانون في الكونغرس يتعلق بتعويض الضحايا والتعويض عن الأضرار بالممتلكات. ذلك يمثل تقدما كبيرا على المسار الصحيح. ما برح القانون معلما تاريخيا لكولومبيا، إذ أنشأ عملية لجبر الضرر – وفي الواقع بدأت تلك العملية حتى قبل التوقيع على الاتفاقيات. نحن على استعداد لكي نتقاسم مع الجميع جوانب الضعف والنجاح والصعوبات كوننا نتعلم من تجربتنا على أرض الواقع.

في الفترة المشمولة بتقرير الأمين العام، وبغية فتح مجال لتثقيف السكان المعرضين للخطر بشأن المسائل المتصلة بالألغام المضادة للأفراد ومنع تجنيد الأطفال وارتكاب العنف الجنسي ضدهم، عملنا على تفعيل نظام وطني حقيقي مبتكر لتوفير الرعاية والتأهيل الشاملين. تمكن هذه الآلية من تقييم عملية استعادة جثث الضحايا ليس فقط في المناطق الحضرية في بلدنا، بل أيضا في المناطق الريفية في كولومبيا التي تعتبر أكثر صعوبة، وهي صعوبة لا نزال نواجهها يوميا.

إن العلاقة التي أقامتها كولومبيا مع منظومة الأمم المتحدة خلال سنوات عديدة، بما في ذلك مع وكالاتها، هي علاقة تعاون ودعم حتى خلال الأوقات العصيبة من التراع الذي نريد أن نتركه وراءنا، ومن دون الإخفاق في تعلم الدروس المستقاة. لذلك تتمثل مهمتي في إقامة علاقة منسجمة ومستقرة على أساس من الاحترام المتبادل مع المنظومة يمكن من خلالها تحسين الظروف على أرض الواقع بعد التوقيع على اتفاق سلام وتنفيذ المبادئ المنصوص عليها في حملة ”أطفال، لا جنود“ وهي حملة نؤيدها بحزم، لكي لا يرد أبدا مرة أخرى ذكر كولومبيا في تقرير الأمين العام فيما يتعلق بهذه المسألة. والتزامنا بذلك ثابت لا يقبل الجدل. من الواضح أنه لا يزال أمامنا الكثير لنفعله، ولدينا في كولومبيا دائما مجال للتحسين. ولكن الأدوات متوفرة لدينا وكذلك لدينا الإرادة السياسية

الواضحة للعمل مع الفتيان والفتيات في بلدنا. ذلك حق لهم، وتلك مسؤولية ملقاة على عاتقنا.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل.

السيد باتريوتا (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئيسة على عقد هذه المناقشة بشأن مسألة هامة. كما أود أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، ليلى زروقي، والسيد إيرفي لادسوس، والسيدة يوكا براندت، والسيد فورست ويتيكر على إحاطاتهم الإعلامية المُنيرة. كذلك أعرب عن امتناني للإحاطة الإعلامية المؤثرة التي قدمتها السيدة ساندرا أوويرنجيمانا الجديرة بتقديرنا الخاص. في هذا الصدد، علي أيضا أن أقر بالتزام وزير خارجية دوقية لكسمبرغ جان أسيلبورن .

تكرر البرازيل تأييدها لمبادرة مكتب الممثلة الخاصة بإطلاق حملة ”أطفال، لا جنود“.

إن حماية الأطفال من ويلات الحرب ليست فقط متطلبا قانونيا أو التزاما إنسانيا، بل قبل كل شيء إنها حتمية أخلاقية عالمية – إنها دعوة قوية ينبغي لها أن توحد البشرية في سعيها إلى بناء غد أفضل وأكثر أملا.

على مر السنين، عزز مجلس الأمن الإطار المؤسسي المعني بالأطفال والتراع المسلح، بما في ذلك صكوك من قبيل الرصد وآليات الإبلاغ والفريق العامل. لقد استمر ذلك الاتجاه الإيجابي، كما أكده مؤخرا إصدار مذكرة توجيهية بشأن الهجمات على المدارس والمستشفيات، عملا بالقرار ١٩٩٨ (٢٠١١). نحن على ثقة بأن هذه الوثيقة سوف تعزز الوعي وتشجع الحوار مع الأطراف المعنية من أجل منع شن الهجمات على المؤسسات التعليمية والصحية.

عندما نتفحص ٢٣ قضية مدرجة حاليا في إطار ولاية الممثلة الخاصة للأطفال والتراع المسلح، ينبغي أن لا يحيد بصرنا عن التمييز الجوهري بين حالات التراع المسلح، من جهة، وتلك المتعلقة بإنفاذ القوانين المحلية، من الجهة الأخرى، فهما فئتان مختلفتان جدا، وكل فئة تمثل تحديات سياسية وقانونية محددة.

أما بالنسبة لحالات التراع المسلح التي تقع ضمن نطاق اختصاص مجلس الأمن، فإن القانون الإنساني الدولي واضح فيما يتعلق بمسؤولية جميع الأطراف عن حماية المدنيين، بمن فيهم الأطفال. إن أطفال الحرب والأطفال الجنود، من الفئات الضعيفة جدا، وفي هذه الحالة هم بحاجة إلى حماية محددة. وعلاوة على ذلك، ينبغي دائماً تركيز الجهود على تعزيز المبادرات الدبلوماسية الرامية إلى وقف الأعمال القتالية وتعزيز السلام المستدام، بغية تقليص أثر التراعات على المدنيين بشكل عام. ويجب أيضا تأييد المساءلة. إن دور المحكمة الجنائية الدولية لا يقتصر على التحقيق مع الأفراد المتهمين بارتكاب جرائم خطيرة ومحاكمتهم بموجب نظام روما الأساسي، ولكنه يشمل أيضا تقديم التعويض للضحايا.

في حالات إنفاذ القانون التي تنطوي على أي حالة من حالات التراع المسلح التي لا ينطبق عليها القانون الإنساني الدولي، ينبغي أن تتمثل أولويتنا في توفير الحماية للأطفال والفئات الضعيفة الأخرى وفقا للمعايير الأعلى المنشأة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان. إن تلك المسألة تتناول مباشرة القوانين المحلية للدول، ولذلك تقع خارج ولاية مجلس الأمن. وينبغي أن تسترشد أعمالنا بمختلف الصكوك والآليات التي أُنشئت أصلاً لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها.

كما يُبرز التقرير السنوي للأمين العام (S/2014/339)، لا تزال التراعات المسلحة في جميع أنحاء العالم تؤثر على الأطفال بطريقة غير متناسبة. وفي حين طرأ تحسن على بعض الحالات، لا تزال الصورة العامة مريعة.

إن الأعمال القتالية التي طال أمدها في سوريا تركت أعدادا لا تعد ولا تحصى من الأطفال عرضة للتشريد القسري والتجنيد العسكري، والاحتجاز غير القانوني وانتهاكات أخرى. لقد ساهمت البرازيل في استراتيجية ”لا لضياع أي جيل“ التي أطلقتها الأمم المتحدة لدعم الأطفال السوريين بتوسيع نطاقها ليشمل التعليم والدعم النفسي والاجتماعي، وتعزيز التماسك الاجتماعي والنهوض بجهود بناء السلام.

أما في العراق، فيوجد مئات القُصّر الذين يُقتلون في كل عام ويوجد عدد آخر لا حصر له استبدت بطفولتهم دوامة العنف التي يمكن تقصي منشئها إلى عام ٢٠٠٣. ومما لا شك فيه أن هذا الاتجاه سيتفاقم جراء ظهور تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وغيرها من المجموعات المتطرفة.

أما التراع الأخير في غزة، حيث ما يقدر بأن ٥٠٠ طفل فلسطيني قضوا نحبهم، وأصيب ٠٠٠ ٣ شخص آخر بجراح بسبب لجوء السلطة القائمة بالاحتلال إلى الاستخدام غير المتناسب للقوة، فهو تذكير قاس آخر بخسائر غير مقبولة وقعت في صفوف المدنيين الأبرياء في دولة فلسطين. وكما ذكرت حنان عشراوي، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وعضو المجلس التشريعي الفلسطيني الأسبوع الماضي في الأمم المتحدة، فإن

> ”جميع الأطفال في قطاع غزة يعانون، وهم في حالة صدمة. إنها ليست حالة إجهاد ناجمة عن الصدمة النفسية؛ إنها صدمة مستمرة“.

يتعين على المجتمع الدولي أن ينظر في الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي قد تؤثر على سلامة ورفاه الأطفال في حالات التراع المسلح. بينما من الخطأ الاعتقاد بسلسلة تلقائية تربط بين أسباب الفقر والعنف، وتعزيز فرص الحصول على التعليم، والإدماج الاجتماعي، والأمن الغذائي وتهيئة بيئة صحية، فإنها يمكن أن تقلل من خطر إيذاء الأطفال في كثير من الظروف.

نشعر بالقلق إزاء التناقض بين توافق الآراء الدولي بشأن ضرورة تعزيز حماية الأطفال ورفاههم، لا سيما المتأثرون منهم بالتراع المسلح، ومن دواعي الأسف أن البلدان المتقدمة النمو تعمل باستمرار من أجل تخفيض ميزانية الأمم المتحدة فيما يتعلق بالأنشطة الإنمائية.

وأي التزام ثابت بإنقاذ الأطفال من مآسي التراع سينهار إذا كانت برامج ووكالات الأمم المتحدة المكرسة لتعزيز التنمية هي الضحية الأولى للتخفيضات في الميزانية.

تؤمن البرازيل بقوة الرياضة والفنون والأنشطة الثقافية في هذا المجال. ومن الأمثلة المبتكرة على ذلك برنامج ”الكابويرا من أجل السلام“ في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والذي أطلقته البرازيل ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمات المجتمع المدني في الشهر الماضي. وستمكن هذه المبادرة ٢٠٠ ١ طفل كانوا مرتبطين سابقا بالجماعات المسلحة من ممارسة الكابويرا – وهي شكل من أشكال فنون القتال شبيه بالرقص ورثته البرازيل عن أفريقيا، باعتبارها وسيلة لجعلهم يمارسون نشاطا يعزز الانضباط ويشجع التفاعل الجماعي والتعاون، وهو ما من شأنه تيسير إعادة إدماجهم اجتماعيا في مقاطعة كيفو الشمالية.

ولنتذكر مرة أخرى أن حماية المدنيين، بمن فيهم الأطفال، ينبغي أن تتم بطريقة غير انتقائية. والأطفال في بانغي وفي جوبا وفي حلب وفي غوما وفي رفح يستحقون نفس الاهتمام والتضامن والمشاركة من جانبنا. وعلى نفس المنوال، فإن الأطفال، بوصفهم شريحة مجتمعية ضعيفة، كثيرا ما يكونون من أول ضحايا الجزاءات الاقتصادية حيث تؤثر هذه التدابير سلبا على تعليمهم وصحتهم وظروفهم المعيشية وكثيرا ما تعرضها للخطر.

ولهذا السبب، فإن الاستثمارات في المجال الدبلوماسي ومنع نشوب التراعات وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية

وفي التنمية الاقتصادية والاجتماعية هي دائما الخيار الأمثل. وهي لا تقربنا من تجنيب الأطفال ويلات الحرب فحسب، بل إنها تقدم أيضا لنفس هؤلاء الأطفال مثالا معبرا عن الكيفية التي يمكن بها تسوية المنازعات من خلال الحوار، وليس عن طريق الإكراه.

وختاما، أود أن أشدد على أن البرازيل ستواصل العمل مع المجلس ولجنة بناء السلام والفريق العامل ومنظومة الأمم المتحدة، وكذلك مع شركائنا الثنائيين، من أجل حماية الأطفال من التراعات العنيفة في جميع أنحاء العالم، فيما نسعى جاهدين إلى كفالة ظروف معيشية أفضل للأجيال المقبلة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل السويد.

السيد غروندیتز (السويد) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن بلدان الشمال الأوروبي – أيسلندا، الدانمرك، فنلندا، النرويج وبلدي السويد.

في البداية، نود أن نشكر رئاسة الولايات المتحدة على استمرار المجلس في التركيز على هذه المسألة الهامة. كما نود أن ننوه بالدور الحاسم الذي تؤديه الممثلة الخاصة ليلى زروقي ومكتبها، وكذلك بالعمل الهام الذي تضطلع به منظمة الأمم المتحدة للطفولة وغيرها من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في الميدان. وفي هذا الصدد، نود أن نشكر جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم على إسهاماتهم القيمة في هذه المناقشة. ونود أيضا أن نشكر الأمين العام وموظفيه على التقرير الممتاز (S/2014/339).

إن التراعات المسلحة ذات آثار مدمرة على الأطفال. واليوم، هناك بليون طفل يعيشون في مناطق متضررة من التراع المسلح، من بينهم ٣٠٠ مليون طفل دون سن الخامسة. والأزمات الجديدة تغطي على بعض المكاسب التي حققناها سابقا على صعيد حماية الأطفال. والزيادة الكبيرة في عدد الأطفال الذين قُتلوا أو جُرحوا في التراع في عام ٢٠١٣ تثير القلق وتذكرنا مرة أخرى بالتأثير الخطير على الأطفال لاستخدام الأسلحة المتفجرة في مناطق مأهولة وللاستخدام العشوائي للعنف من جانب بعض الجماعات المسلحة من غير الدول. ولكن يجب علينا أيضا أن ننظر في النطاق الواسع للوفيات لأسباب غير مباشرة بين الأطفال، أي، العدد الهائل من الأطفال الذين يموتون جراء الآثار غير المباشرة للصراع، مثل الأمراض والمجاعة والجفاف. فمعدل وفيات الأطفال عند الولادة في الدول المتضررة من التراع يبلغ ضعف مثيله في البلدان المتقدمة النمو التي يسودها السلام.

ونحو ٧٧ في المائة من الأطفال في المناطق المتضررة من التراع والدول الهشة لا يلتحقون بالمدارس الابتدائية مطلقا، ويهدد سوء التغذية الناتج عن التراع قدرتهم على التعلم. وبطبيعة الحال، فإن غالبية الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية في العالم يعيشون في مناطق متضررة من الصراع.

تحل في تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام الذكرى السنوية الخامسة والعشرون للتوقيع على اتفاقية حقوق الطفل، غير أننا ما زلنا نرى ارتكاب فظائع ضد الأطفال. وحماية الأطفال في التراعات المسلحة حتمية أخلاقية، وهي مسألة تؤثر على مصداقيتنا بوصفنا ممثلين للمجتمع الدولي. ومن بين الخطوات التي يمكننا اتخاذها تدريب حفظة السلام على حماية الطفل قبل انتشارهم، على نحو ما ذكره وكيل الأمين العام لادسوس في الإحاطة الإعلامية التي قدمها في وقت سابق خلال هذه الجلسة. وفي الشهر الماضي، استضافت السويد دورة للأمم المتحدة لتدريب المدربين في مجال حماية الطفل في المركز الدولي للقوات المسلحة السويدية، وذلك بمشاركة ٢٧ مدربا متمرسا من ٢٣ بلدا. واستفادت الدورة من مشاركة مستشارين في مجال حماية الأطفال من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد

لتحقيق الاستقرار في مالي وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة الأمم المتحدة في السودان، والذين تقاسموا خبراتهم مع المدربين الوطنيين. وهؤلاء المدربون جاهزون الآن لتوفير تدريب لحفظة السلام قبل الانتشار بشأن مسألة حماية الطفل في البلدان التي سينتشرون فيها. ومن المهم أن تحافظ البلدان المساهمة بقوات في بعثات الأمم المتحدة على أعلى المعايير في هذا الصدد.

وتود بلدان الشمال الأوروبي أيضا التشديد على أهمية الاستمرار في توفير الخدمات الأساسية، بما في ذلك التعليم والرعاية الصحية، للأطفال خلال فترات التراع وما بعد الصراع. والهجمات على المدارس والمستشفيات تحرم الأطفال من حقوقهم الأساسية ويمكن أن تصل إلى مرتبة جرائم الحرب. واستخدام المدارس من قبل الأطراف المسلحة كقواعد أو ثكنات أو مرافق لتخزين الأسلحة أو لأغراض عسكرية أخرى، على النحو المفصل في تقرير الأمين العام، يعرقل سبل الحصول على التعليم والتعلم ويشكل تهديدا خطيرا لحياة الطلاب والمعلمين. وقد شهدنا أمثلة مروعة للهجمات على المدارس خلال الشهور القليلة الماضية. وندعو جميع الدول إلى اتخاذ تدابير ملموسة للامتناع عن استخدام المدارس والمرافق المماثلة للأغراض العسكرية وعن شن هجمات على المرافق المستخدمة لإيواء الأطفال. وحماية المدارس وتوفير فرص للحصول على التعليم في حالات التراع لا يترتب عليهما حماية الأرواح فحسب، ولكنهما يقللان إلى أدنى حد من الآثار الطويلة الأجل للصراعات على الأطفال ومجتمعاتهم المحلية. والمدارس يجب، بكل بساطة، أن تكون ملاذات آمنة.

إن بلدان الشمال الأوروبي تشعر بقلق بالغ إزاء الحالات العديدة للعنف العشوائي والقتل في العراق. ونحن ندين قتل وتشويه الأطفال، وكذلك تفشي استخدام الاختطاف والعنف الجنسي في الهجمات على المدنيين والأقليات، بما في ذلك الأطفال. وبالمثل، فإن الحالة في سوريا لا تزال خطيرة للغاية حيث يجري قتل الأطفال وتشويههم وشن هجمات على المدارس والمستشفيات بمعدلات مرتفعة للغاية. وحقيقة أن الأطفال يمثلون قرابة ربع عدد القتلى في التراع الذي شهدته غزة مؤخرا هي حقيقة مروعة بكل بساطة.

وكما جاء في التقرير، فإن التطورات الحاصلة في العديد من الدول الأفريقية، وكذلك في أفغانستان، تشكل أيضا مدعاة للقلق البالغ، لا سيما في ما يتعلق باختطاف الأطفال على يد جماعات مسلحة من غير الدول، أبرزها جماعة بوكو حرام. ونحث بقوة جميع الجهات الفاعلة على الوقف الفوري لكل الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي في ما يتعلق بالأطفال، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني. ويجب ألا يفلت مرتكبوها من العقاب. ولا بد أن نكافح الإفلات من العقاب وأن ندعم آليات المساءلة على الصعيدين الوطني والدولي مثل المحكمة الجنائية الدولية.

ونؤكد مجددا دعمنا لحملة ”أطفال لا جنود“ التي أطلقتها الممثلة الخاصة لإنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل قوات الأمن الحكومية بحلول عام ٢٠١٦، والتي أقرها المجلس في ٧ آذار/مارس. ونرحب بالتزام الحكومات الثماني المعنية بحماية الأطفال ونعرب عن تقديرنا للجهود التي تبذلها حكومة تشاد للوفاء بمتطلبات تسريع تنفيذ خطة عملها التي تهدف إلى وضع حد لتجنيد الأطفال واستخدامهم كجنود. ونؤيد الرأي القائل بأن الأمر يستلزم تكريس المزيد من الموارد لتضميد جراح الأطفال الجنود السابقين وإعادة إدماجهم.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل المكسيك.

السيدة مورغان (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية): نشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية الذين تكلموا في بداية الجلسة، وكذلك الوفد الذي يرأس المجلس على عقد هذه المناقشة الهامة.

في الشهور الأخيرة، توفرت، للأسف، أمثلة كثيرة جدا بخصوص مشكلة الأطفال والتراع المسلح. وحالات العراق وجنوب السودان وغزة تذكرنا بضرورة مواصلة العمل الجماعي من أجل حماية الأشخاص الذين يعانون بشكل غير متناسب من آثار التراع المسلح والعنف والإيذاء.

والمكسيك، بوصفها عضوا مسؤولا في المجتمع الدولي، تدافع بثبات عن مبدأ الأولوية العليا لمصالح الأطفال في جميع الظروف وتدعو إلى تعزيز التعاون من أجل التصدي لهذا التحدي على الصعيدين الدولي والوطني وعلى الصعيد الإقليمي. ونكرر تأكيد التزامنا بضمان تمتع المدنيين بالحماية الكاملة في التراعات المسلحة، ولا سيما حماية النساء والأطفال، وهما من أشد الفئات ضعفا.

إن بلدي يدين الهجمات على المدارس والمستشفيات كأسلوب من أساليب الحرب، فضلا عن استخدام المتفجرات في المناطق ذات الكثافة السكانية، نظرا لآثارها غير المتناسبة والعشوائية على السكان المدنيين، وخاصة القصر. كما أن هذه الأفعال تتعارض مع القانون الإنساني الدولي، والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

إننا نرحب بالتطورات التي حصلت مؤخرا لعكس هذه الوتيرة، وخصوصا المذكرة التوجيهية بشأن مهاجمة المدارس والمستشفيات، التي عممتها اليونيسيف في شهر أيار/مايو، ومنظمة الصحة العالمية والممثلة الخاصة، والتي تروم الإسهام في تنفيذ القرار ١٩٩٨ (٢٠١١).

وعلاوة على ذلك، يشكل القرار الذي اتخذ مؤخرا ٢١٤٣ (٢٠١٤) خطوة مبتكرة وإيجابية إلى الأمام، تهدف إلى ضمان حماية المدارس وتعزيز اتخاذ تدابير للإثناء عن استخدام المدارس لأغراض عسكرية ووضع حد لذلك. إن الهجمات على المدارس لا تهدد فحسب حياة آلاف الأطفال والمدرسين، بل إنها تقوض مستقبل المجتمعات المتضررة، من خلال حرمان هذه الفئة من السكان من حقها غير القابل للتصرف في التعليم، وبالتالي تنمية بلدانها.

لقد أيد بلدي عددا من المبادرات في هذا المجال، بما في ذلك حملة أطفال، لا جنود، التي تسعى إلى منع ووقف تجنيد واستخدام الأطفال في القوات المسلحة بحلول عام ٢٠١٦، فضلا عن اقتراح الحكومة البريطانية التعامل مع العنف الجنسي في التراعات المسلحة، الذي يسعى إلى تعزيز استجابة المجتمع الدولي في هذا المجال.

ومن منظور مشاركة الأطفال في التراعات المسلحة، عبرت المكسيك عن قلقها جراء الارتباط القائم بين هذه التراعات والعنف الجنسي، كأسلوب من أساليب الحرب. ويفاقم هذا العنف التراعات، ويمنع إعادة بناء النسيج الاجتماعي وعندما يستخدم بشكل ممنهج، فإنه يشكل جريمة حرب، وتهديدا للسلم والأمن الدوليين. وسنواصل العمل يدا بيد مع المجتمع الدولي، والمجتمع المدني لإظهار أننا قادرون على مواجهة ذلك التحدي الكبير.

وكما أشارت الممثلة الخاصة للأمين العام في بداية هذه الجلسة، يمثل الإفلات من العقاب عقبة كبيرة أمام الجهود الرامية للتعامل مع تأثير التراعات المسلحة على الأطفال. ومن الأهمية بمكان اتخاذ السلطات الوطنية والأطراف المعنية الإجراءات القانونية المناسبة لتقديم الجناة إلى العدالة. ويجب أن تكون مكافحة الإفلات من العقاب جزءا من عملية إعادة الإدماج والعناية الخاصة التي يحتاجها الأطفال المتأثرون بالتراع المسلح.

وفي ذلك السياق، يجب على مجلس الأمن ضمان أن تأخذ لجان جزاءاته في الحسبان حماية الأطفال كمكون رئيسي في ولاياتها، وأن تحلل بعناية وبالتفصيل حالات الجناة المتمادين الذين يرتكبون انتهاكات منهجية ضد الأطفال، بحيث يمكن اتخاذ تدابير أكثر دينامية في ذلك الصدد.

إننا نحث الفريق العامل المعني بالأطفال والتراع المسلح على تعزيز الاستخدام الفعال لجميع الأدوات المتاحة له، مثل الاستخدام المنتظم للزيارات إلى الميدان، وعقد اجتماعات إعلامية، وطارئة أو غير رسمية، عندما يواجه حالات خطيرة، بناء على طلب من الرئيس، أو أي عضو من أعضاء الفريق العامل.

أخيرا، يود وفد بلدي الإشادة بالعمل الجدير بالثناء الذي تضطلع به الممثلة الخاصة للأمين العام ليلى زروقي وفريقها، وكذلك عمل اليونيسيف، التي نفذت مع المجتمع المدني، آلية عملية للتحقيق والرصد، والتي تعمل بلا كلل بخصوص هذه المسألة ذات الأولوية على جدول الأعمال الدولي.

لا يمكننا، وينبغي ألا نتوانى عن حذرنا. فمستقبل أطفالنا هو مسؤوليتنا الرئيسية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تايلند.

السيد بامرونغفونغ (تايلند) (تكلم بالإنكليزية): أود، في البداية، أن أعرب عم تقدير لكم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه المناقشة الهامة. كما تشكر تايلند الأمين العام على تقريره (S /2014/339)، فضلا عن الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراع المسلح، ووكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، ونائبة المدير التنفيذي لليونيسيف، والمبعوث الخاص لليونسكو من أجل السلام والمصالحة، على إحاطاتهم الإعلامية الزاخرة بالمعلومات.

تؤيد تايلند بصفتها عضوا في شبكة الأمن الإنساني وحركة بلدان عدم الانحياز البيانين اللذين سيلقيهما في وقت لاحق خلال هذه الجلسة، ممثلا سويسرا وجمهورية إيران الإسلامية.

ليست تايلند أقل قلقا من غيرها فيما يتعلق بمحنة الأطفال المتأثرين جراء التراع المسلح. والعدد الكبير من الأطفال الذين قتلوا أو أصيبوا، كما ورد في التقرير الأخير للأمين العام، في التراعات الجارية في العديد من المناطق، هو أمر غير مقبول ويجب أن ينتهي على الفور.

إن تايلند، بوصفها دولة طرفا في اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها الاختياري، ملتزمة تماما بالوفاء بالتزاماتها المترتبة عليها بموجب الصكين. لقد كنا من المؤيدين النشطين لمختلف الجهود الدولية المبذولة في مجال حماية الطفل. ومع ذلك، فإننا نشعر بالقلق إزاء بعض جوانب التقرير الأخير للأمين العام بشأن الأطفال والتراع المسلح، الذي يشير إلى الحالة في المقاطعات الحدودية الجنوبية لتايلند. وفي هذا الصدد، أود أن أقدم بعض ملاحظاتنا.

أولا، تود تايلند التأكيد على أن نطاق التقرير يجب أن يقتصر فقط على حالات التراع المسلح أو تلك المدرجة على جدول أعمال المجلس. وأود أن أوضح بأن الحالة في المقاطعات الحدودية الجنوبية، لا تشكل نزاعا مسلحا، وفقا للقانون الدولي. وليست الحالة في مقاطعات تايلند الحدودية الجنوبية مدرجة على جدول أعمال مجلس الأمن. لذلك، لا توافق تايلند على إدراج الحالة في تلك المنطقة في التقرير الصادر عن مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراع المسلح، الذي تنطبق ولايته على حالات التراع المسلح وينبغي أن تقتصر على ذلك فقط.

لا أحد ينكر أن العنف المرتكب ضد الأطفال الأبرياء هو فعل بغيض. ولم تدخر تايلند أبدا أي جهد لتعزيز حماية الأطفال في البلد، بطريقة فعالة ومستدامة من خلال إنفاذ القانون، وآليات الحماية المختلفة. ولدينا تعاون وثيق وبناء في مجال حماية الطفل، مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة في إطار ولاية كل منها، ونحن مستمرون في تعزيز هذا التعاون، لما فيه مصلحة الأطفال.

ثانيا، يجب أن تراعي الأمم المتحدة بدرجة كبيرة الحساسيات وتعقيدات الحالة الميدانية، التي تتطلب معرفة خاصة وفهما وخبرة، فضلا عن اتباع نهج مصمم خصيصا. لذلك، ينبغي للأمم المتحدة أن تعمل بشكل وثيق مع الحكومات المعنية والحصول على موافقتها، لا سيما عندما يتعلق الأمر بالأطراف الفاعلة من غير الدول.

وينبغي الإشارة إلى الأطراف الفاعلة من غير الدول أو التواصل المباشر معها بأقصى درجات الحرص، وفقط عند وجود ولاية تنص على ذلك. حيث يمكن لهذا التواصل أن يتسبب في تعقيد الحالة الميدانية، وإعطاء تلك الجماعات مزيدا من النفوذ وربما يعني، في كثير من الحالات، الاعتراف بهذه الجماعات. ومن أجل تجنب عواقب سلبية غير مقصودة، ينبغي للأمم المتحدة أن تضطلع بدور داعم، يهدف إلى ضمان أن تقوم الدول بتحمل مسؤوليتها السيادية عن حماية الأطفال.

ثالثا، نقترح بقوة أن تكون مصادر المعلومات الواردة في تقارير الأمين العام قابلة للتحديد والتحقق. ونقدر المعلومات الموضوعية والدقيقة من جميع أصحاب المصلحة. وبالمثل، ينبغي احترام المعلومات أو التعليقات التي تقدمها الحكومات المعنية، وأخذها بعين الاعتبار على نحو جدي.

إن حماية الطفل مسألة حاسمة وذات اهتمام مشترك، وتتطلب بذل جهودنا الجماعية وتعاوننا البناء. وبالتالي، من الضروري تعزيز وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة والدول الأعضاء الاحترام المتبادل والثقة. وفي ضوء ذلك، تود تايلند الإشارة إلى أن التوسيع التعسفي للولايات، والاعتماد على معلومات غير دقيقة ومنحازة، وعدم المراعاة، لن يعزز روح التعاون. بل على العكس من ذلك، يمكن أن يأتي ذلك بنتائج عكسية، ويؤدي إلى عدم الثقة وتوجيه السياسات والموارد في المستقبل توجيها خاطئا، بل والأسوأ من ذلك، يمكن أن يؤدي إلى وضع الأطفال عن غير قصد في حالات أكثر خطورة.

في الختام، تؤكد تايلند من جديد على عزمها الحاسم وجهودها الحثيثة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، خاصة بالنسبة للنساء والأطفال.

وسنواصل العمل على نحو بناء مع المجتمع الدولي وهيئات الأمم المتحدة المُكَلّفَة بصورة مناسبة، فضلا عن المجتمع المدني، من أجل حماية أطفالنا على وجه أفضل.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل إيطاليا.

السيد كاردي (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركِ، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه المناقشة المفتوحة. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بالممثلة الخاصة للأمين العام ليلى زروقي على عملها، مُعرِبينَ مجددا عن دعمنا القوي لولايتها. وأود أيضا أن أشكر وكيل الأمين العام إيرفي لادسوس، وممثلة منظمة الأمم المتحدة للطفولة، والمبعوث الخاص لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة فوريست ويتيكر على التزامهم، الذي يكتسي في رأينا أهمية حاسمة فيما يتعلق بالجهود الرامية إلى النهوض بقضيتنا.

وتؤيد إيطاليا البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، وتود أن تدلي ببعض الملاحظات بصفتها الوطنية.

إن إيطاليا، باعتبار دعوتها المتواصلة إلى تعزيز إجراءات مجلس الأمن لمواجهة آفة الأطفال في التراعات المسلحة، ترحب بما أُحرِزَ من تقدم في الأعوام الأخيرة صوب تعزيز الإطار المعني بحمايتهم. وذلك الاتجاه يؤكده القرار ٢١٤٣ (٢٠١٤)، الذي شاركت إيطاليا في تقديمه.

كما تتفق إيطاليا مع تقييمات الأمين العام الواردة في تقريره السنوي (S/2014/339) عن ازدياد الهجمات المتعمدة على المدارس والمعلمين والطلاب. ومن بين ٢٣ نزاعا من التراعات التي يتناولها التقرير، شملت ١٧ منها الهجمات

المحددة الأهداف على المدارس والطلاب و/أو المعلمين، بل حتى المستشفيات.

وفي الكثير من أرجاء العالم، تُقترَفُ الانتهاكات ضد الأطفال، بما في ذلك العنف الجنسي، بدون عقاب، مما يديم ما يسميه تقرير الأمين العام ''الأثر غير المتكافئ للتراعات المسلحة على الأطفال''.

ويكتسي التعاون مع المحاكم الوطنية والدولية أهمية حاسمة. وفي الحالات التي تنطوي على ارتكاب الجرائم الخطيرة، عندما تعجز الأنظمة القضائية الوطنية عن التدخل أو لا تريد ذلك، ينبغي أن نُذَكِّرَ الجميع بأن الدول الأطراف في نظام روما الأساسي يتعين عليها أن تنظر في إمكانية إحالة هذه الحالات على المحكمة الجنائية الدولية.

ولا بد من التزام منظومة الأمم المتحدة برمتها بكفالة تنفيذ الهيكل الذي أنشئ منذ اتخاذ القرار ١٦٢١ (٢٠٠٥). وبالتالي، فإننا نشيد مرة أخرى بعمل إدارة عمليات حفظ السلام، بالتعاون مع مكتب الممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والتراع المسلح، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة والمنظمات غير الحكومية، بغية وضع برنامج تدريبي شامل ومنهجي بشأن حماية الأطفال وحقوق الأطفال لفائدة جميع العاملين في مجال حفظ السلام. تلك مبادرة أيدتها إيطاليا تأييدا قويا منذ إطلاقها. كما تستضيف إيطاليا مركز الامتياز لوحدات الشرطة المعنية بتحقيق الاستقرار الذي يوجد مقره في فيتشانزا، في إطار تعاونها التقني مع أي بلد أو طرف يرغب في ذلك.

وينبغي تنفيذ إطار قوي لتوفير الحماية وتأييد حملة ''أطفال، لا جنود'' وتعزيزها. وأي صبي أو فتاة ننقذهما من آفة الحرب يمثل الأمل في مستقبل أفضل. ومثلما قال العديد من المتكلمين قبلي، ينبغي أن نواصل ممارسة الضغط من جانب المجتمع الدولي، لكن في الوقت ذاته ينبغي أن نُقِرّ بما أحرزَ من تقدم ونشيد بالحكومات التي تشارك مشاركة قوية، على غرار تشاد واليمن والصومال وجنوب السودان وأفغانستان وميانمار وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

ونأمل أن يستمر هذا الاتجاه، وأن تصدق البلدان كافة قريبا على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن مشاركة الأطفال في التراع المسلح. وذلك سيظهر إصرارنا القوي على مضافرة جهودنا بغية تنفيذ جميع أحكامه من أجل كل طفل في العالم.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر ممثل إيطاليا والمتكلمين السابقين على التقيد بحصر مدة بياناتهم في خمس دقائق.

أعطي الكلمة الآن لممثل أذربيجان.

السيد مهدييف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر رئاسة الولايات المتحدة على عقد مناقشة اليوم المفتوحة بشأن الأطفال في التراع المسلح. كما نود أن نشكر جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية على إحاطاتهم الإعلامية الشاملة والهامة.

لا تزال التراعات المسلحة تلحق بالأطفال الأذى المتمثل في العنف وشتى أشكال الحرمان. وبالنظر إلى عجز الأطفال عن القيام بالاختيارات الاجتماعية أو السياسية، فإنهم يتعرضون على نحو متزايد لمختلف التهديدات، مثل التيتم أو المعاناة من الإصابات والإعاقة. ولسوء الطالع، من الصعب نسيان التجارب الصادمة والعنيفة التي تكون لها تداعيات طويلة الأمد على الأطفال المتضررين وعلى المجتمعات قاطبة.

ولا يزال بلدي يشعر بالقلق إزاء الأثر السلبي للتراعات المسلحة على الأطفال، وهو يدين إدانة شديدة جميع ما يُرتكب ضدهم من انتهاكات للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويشكل ظهور أعداد متزايدة من اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا نتيجة للتراعات والحروب

العديدة، معظمهم أطفال، تذكرة يومية بالانتهاكات الصارخة المقترفة ضد الأطفال. لكن عندما يستمر تحدي حق العودة ويسود الإفلات من العقاب، من الصعب جدا تحقيق المصالحة وإحلال السلام المستدام. وينبغي لآليات المصالحة والعدالة الانتقالية أن تحمي حق الاسترداد والتعويض ورد الاعتبار.

ولايسعنا سوى أن نتفق مع الرأي القائل إن الأطفال لا مكان لهم في الحرب مهما كانت الظروف، وبأن أفضل سبيل لتوفير الحماية هو الوقاية. وجهود توفير الحماية وما يتصل بها من سياسات عامة دولية يجب أن تكون خالية من الانتقائية والنهج والأفضليات ذات الدوافع السياسية. وفي ذلك الصدد، نقدر الدور الحاسم الذي يضطلع به مجلس الأمن والهيئات المُكَلّفة ذات الصلة في وضع مسألة حقوق الأطفال وحمايتهم على رأس جدول الأعمال الدولي في مجالي التنمية والعمل الإنساني. وفي ذلك السياق، أود أن أشيد أيضا بحملة ”أطفال، لا جنود“.

لقد اكتسى عمل مجلس الأمن، فضلا عن مختلف مبادرات منظومة الأمم المتحدة، أهمية حاسمة في تحقيق تغيير في الميدان. لكن ما زالت هناك تحديات خطيرة. ففي سياق حماية حقوق الأطفال، ينبغي إيلاء الاهتمام على نحو خاص للأطفال المشردين داخليا من حيث كفالة حقهم غير القابل للتصرف في العودة، ولتداعيات السياسات العامة والممارسات غير القانونية في حالات الاحتلال الأجنبي. ونشيد بما أولته السيدة ليلى زروقي، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتزاع المسلح، من اهتمام لحالة الأشخاص المشردين داخليا، والأطفال المشردين داخليا على نحو خاص، خلال الكلمة التي أدلت بها مؤخرا أمام مجلس حقوق الإنسان قبل أسبوع تحديدا.

إن الأطفال الرهائن أو الذين يُعتبرون في عداد المفقودين يشكلون تحديا يستحق اتخاذ إجراء على وجه الاستعجال. وحل تلك المسألة ينبغي ألا يُرهن بالتسوية السياسية للتزاعات.

وكفالة حماية الأطفال المتضررين بالحرب ودعمهم ينبغي أن تكون أولوية قصوى لمنظومة الأمم المتحدة برمتها، خلال التزاع المسلح وبعده. ولا بد من وضع ودعم سياسات عامة وبرامج تتيح للأطفال المتضررين بالحرب فرص الحصول على التعليم والتدريب الجيدين في مجال المهارات التقنية التي ستمكنهم من السعي إلى سبل الرزق المنتجة والمستدامة.

وفي الختام، أعرب عن تأييدي لتوصيات الأمين العام الواردة في تقريره عن الأطفال والتزاع المسلح (S/2014/339).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (سوريا): شكرا، السيد الرئيس. التهنئة، بداية، على ترؤس أعمال مجلس الأمن لهذ الشهر. وشكرا لعقد هذه الجلسة الهامة. وأضم صوتي، بداية، إلى البيان الذي سيلقيه ممثل جمهورية إيران الإسلامية، نيابة عن حركة عدم الانحياز.

في المناطق التي تسيطر عليها داعش أو جبهة النُصرة أو الجبهة الإسلامية أو جيش الإسلام أو ما يسمى بالجيش الحر وغيرها من الجماعات الإرهابية التي تدور في فلكها أو فلك تنظيم القاعدة، تم تأسيس كتائب إجرامية تحت مسميات مختلفة مثل أشبال الزرقاوي في غوطة دمشق، وأشبال الخلافة في البوكمال في شرق سوريا اللتين تتبعان داعش، وأشبال ابن تيمية في ريف حلب التي تتبع جبهة النُصرة؛ ووقود وجنود هذه الكتائب هم من الأطفال الذين يخضعون لغسيل أدمغة تخلق منهم وحوشا وقتلة ومغتصبين وجلادين، ويخضعون لرياضات بدنية قاسية، ويتلقون التدريب على حمل السلاح واستخدامه، ويحملون العتاد الحربي الذي يفوق وزنه أحيانا عدة مرات أوزان أجسامهم الضعيفة. وقد اختفت في هذه المناطق ضحكات وأصوات الأطفال البريئة لتحل مكانها شعارات تفيض بالكراهية والقتل والدم، وليتم تحويلهم إلى انتحاريين مشحونين غرائزيا بالكُره والحقد تجاه الآخرين من

أبناء وطنهم. وتنتشر مقاطع فيديو في هذه المناطق، وفي أحد هذه المقاطع يجتمع شيخٌ مع مجموعة من الأطفال داخل ساحة إحدى المدارس ويبدأ بتلقين طلبته الأطفال بلهجة خليجية واضحة جملا دينية تم تحريفها، ثم يربطها بشخص أو دين أو حزب معين ليصبح لدى المتلقي مبرر ديني وإلهي للقتل والذبح؛ وفي ذات المقطع نرى هذا الشيخ يسأل تلامذته الأطفال عما هو حكم الصليبيين واليهود الكفرة، فيكون الجواب الذي تم تلقينه لهم مرارا وتكرارا الذبح الذبح، وطبعا يلي ذلك عبارة الله أكبر.

ولمواجهة تلك الانتهاكات وغيرها اتخذت الحكومة السورية منذ بداية الأزمة وبحكم مسؤوليتها الدستورية في حماية أطفالها ومواطنيها مجموعة من الإجراءات والتدابير والتعهدات الهادفة إلى تعزيز حماية الطفل، بما في ذلك اتخاذ جميع الإجراءات القانونية التي تحول دون تجنيد الأطفال في العمليات القتالية أياً كان نوعها. وأصدرت الحكومة السورية مرسوما تشريعيا بتاريخ ٦ أيار/مايو ٢٠١٣ لهذا الغرض. كما اتخذت الحكومة السورية كل ما يمكن من تدابير لمنع استهداف المشافي والمدارس والهجوم عليها، وللقضاء على جميع أشكال العنف الممارس ضد الأطفال السوريين، بما في ذلك العنف الجنسي والقتل والتشويه. ولتعزيز قدراتها في هذا المجال تعاونت الجهات المختصة في سوريا مع فريق الممثلة الخاصة القطري المعني بالرصد والإبلاغ عن الجرائم المرتكبة بحق الطفل السوري والتحقيق فيها لكشف مرتكبيها. ودأبت الحكومة السورية على تزويد هذا المكتب بمعلومات موثقة عن مئات الجرائم والانتهاكات الجسيمة التي ارتكبتها الجماعات الإرهابية المسلحة في سوريا على أمل رصد فوري لكشف ملابسات تلك الجرائم إلا أننا للأسف لم نر أي خطوة فعالة ملموسة في هذا المجال حتى الآن. فعلى سبيل المثال، زوّد الوفد الدائم فريق الممثلة الخاصة بتاريخ ٦ شباط/فبراير ٢٠١٤ بدلائل موثقة عن كيفية قيام تلك الجماعات الإرهابية بشكل منهجي ومتكرر بالهجوم على المدارس وتفجير المستشفيات، إضافة إلى قائمة تتضمن ٢٨ حالة استهدفت فيها المجموعاتُ الإرهابية المدارسَ، و ٥٤ حال قتل وتشويه واختطاف للأطفال. ثانيا، طلبنا بتاريخ ٧ آذار/مارس ٢٠١٤ من الممثلة الخاصة إجراء تحقيق فوري في قيام جهات أجنبية ومحطات فضائية تبثّ من دول عربية خليجية بتجنيد أطفال سوريين كمراسلين مسلحين حربيين. ثالثا، أعلمنا الممثلة الخاصة في رسالتنا المؤرخة ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٤ عن تنفيذ أكثر من ٠٠٠ ١٨ حالة اتجار بالأعضاء البشرية لسوريين في المناطق الشمالية لسوريا، معظمهم أطفال وعن تقارير توثق أن أكثر من ٠٠٠ ١٠٠ طفل سوري في مخيمات اللجوء في تركيا معرضون للاتجار بهم وبأعضائهم البشرية. رابعا، أعربنا عشرات المرات عن قلقنا من تجنيد الأطفال السوريين في مخيمات الدول المجاورة وطالبنا باتخاذ كل ما يكفل لإنهاء معاناة السوريين، أطفالا ونساء في تلك المخيمات وعشرات الأمثلة التي، للأسف، لا يسمح الوقت بذكرها الآن.

أخيرا، سيدي الرئيس، ما زلنا نتساءل منذ عامين ماذا فعلت الممثلة الخاصة وفريقها القطري في دمشق للتحقق من صحة تلك الجرائم؟ وماذا اتخذت من إجراءات لفضح الانتهاكات التي ترتكبها الجماعات الإرهابية المسلحة في بلادنا بحق الطفل السوري؟

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد توماس ماير – هارتنغ (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة لعضوية الاتحاد وهي تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا والجبل الأسود وصربيا وألبانيا، وبلدا عملية تحقيق الاستقرار والانتساب المحتمل ترشيحهما،

البوسنة والهرسك وصربيا؛ وكذلك أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وأرمينيا وجورجيا.

أود أولا أن أشكر جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم على ما قدموه، وعلى وجه الخصوص السيدة ليلى زروقي، الممثلة الخاصة للأمين العام، وأن نؤكد مجددا دعمنا القوي للولاية المسندة إليها.

إن التقرير المقدم إلى المجلس اليوم (S/2014/339) يؤكد مرة أخرى على الأثر المباشر للتراعات المسلحة المستمرة في جميع أنحاء العالم على الأطفال. ونحث جميع الأطراف على الوقف الفوري للانتهاكات المذكورة في التقرير، واتخاذ إجراءات لمنع ارتكابها في المستقبل. كما ندعو كل الدول إلى أن تصبح أطرافا في البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، الذي صدقت عليه جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

إن حماية حقوق الطفل وتعزيزها ومسألة الأطفال والتراعات المسلحة تكتسيان أهمية بالغة في سياسة الاتحاد الأوروبي في مجال حقوق الإنسان، وآليات التمويل. ويشمل ذلك الحق في التعليم ورفاه الأطفال المتضررين من التراعات، الأمر الذي تجري معالجته من خلال اتخاذ إجراءات، من بينها، مبادرة أطفال السلام التابعة للاتحاد الأوروبي. وتلك المبادرة مصممة خصيصا لتوفير التعليم للأطفال في حالات الطوارئ. واستفاد من هذا البرنامج ٠٠٠ ١٠٨ طفل بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٤ .

الاتحاد الأوروبي مصمم على مواصلة دعمه للأنشطة الرامية إلى منع تجنيد الأطفال، وتسريح الأطفال الجنود السابقين وإعادة إدماجهم في مجتمعاتهم المحلية. ونشدد على إدراج حماية الطفل في تدريب حفظة السلام، وولايات عمليات إدارة الأزمات وإجراءات التشغيل الموحدة وقواعد الاشتباك. وعمم الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠١٣ مراعاة تعزيز حقوق الإنسان، وحماية الطفل، والقانون الإنساني الدولي في ولاية بعثة التدريب التابعة للاتحاد الأوروبي في مالي. كما أدرج الاتحادُ الأوروبي حمايةَ الطفل في وثائق تخطيط عملياته في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ونحن فخورون بدعم حملة ”أطفال لا جنود“ الرامية إلى إنهاء ومنع تجنيد واستخدام الأطفال في التراعات على أيدي القوات المسلحة الحكومية بحلول عام ٢٠١٦. وينبغي أن تكون مكافحة الإفلات من العقاب على هذه الجرائم الخطيرة التي تبعث على القلق الدولي جزءا من الإجراءات التي نتخذها، ونحن ما زلنا نرى أن دور المحكمة الجنائية الدولية أساسي في هذا الصدد.

ويستثمر الاتحاد الأوروبي في تعزيز قدراته في مجال حماية الأطفال، سواء في مقره أو في عملياته في الميدان. ونظمنا، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة وعدد من المنظمات غير الحكومية، الدورة التدريبية العادية الأولى لموظفينا بشأن الأطفال والتراع المسلح. ونحن في الوقت الراهن نضع اللمسات الأخيرة على نموذجنا التدريبي بشأن حماية الأطفال في مرحلة ما قبل النشر المخصص للأفراد المدنيين والعسكريين.

ونشدد على أهمية زيادة التعاون بين المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في ضوء دورها الهام في تعزيز حقوق الطفل وحمايتها. ونظمنا في العام الماضي في أديس أبابا، بالاشتراك مع الاتحاد الأفريقي والبنك الدولي والأمم المتحدة، حلقة عمل بشأن الأطفال والتراع المسلح، ونأمل أن نواصل تطوير هذه الشراكات مع المنظمات الأخرى.

ونحن نشعر بالقلق حيال الزيادة الكبيرة في تجنيد واستخدام الأطفال في جمهورية أفريقيا الوسطى في أثناء عام ٢٠١٣، وهو الأمر الذي يرد وصفه في تقرير الأمين العام. وينفذ حاليا الاتحاد الأوروبي، بمساعدة من منظمة الأمم المتحدة للطفولة، برنامجا تعليميا في جمهورية أفريقيا الوسطى يتضمن عنصرا لتوفير الرعاية المؤقتة وتدريبا لـ ٠٠٠ ١طفل من الذين كانوا مرتبطين بالجماعات المسلحة.

ونحن نشاطر الأمين العام قلقه إزاء استهداف المدارس واختطاف الأطفال وتجنيدهم من قبل جماعة بوكو حرام، كما أُبرز بجلاء من حوادث الاختطاف التي وقعت في نيسان/أبريل.

وفي إطار التعاون مع نيجيريا، يقدم الاتحاد الأوروبي المساعدة في مجال مكافحة الإرهاب وخدمات حماية الأطفال في ولاية بورنو الشمالية.

ونحن أيضا نشاطر الأمين العام القلق بشأن الاعتداءات على المدارس والمستشفيات التي أصبحت سمة مشتركة في معظم التراعات المسلحة والحالات المشمولة في تقريره. ونحث الأطراف كافة على وقف الهجمات على المدارس والمستشفيات ومنع الاستخدام العسكري للمدارس بموجب القانون الدولي.

وأود أن أؤكد أيضا أن الاتحاد الأوروبي يشجب الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة بحق الأطفال التي ترتكبها جميع أطراف التراع في العراق، والتي أشارت إليها السيدة زروقي، الممثلة الخاصة للأمين العام خلال الدورة الاستثنائية الأخيرة لمجلس حقوق الإنسان بشأن العراق. ونشعر بالقلق بشكل خاص إزاء قيام جماعة الدولة الإسلامية في العراق والشام بقتل المدنيين، بما في ذلك الأطفال، بصورة وحشية، لا في العراق فحسب، بل وفي سوريا أيضاً. وما زال الأطفال يمثلون الفئة الأكثر تأثراً بالتراع المسلح في سوريا. فقد قتل أكثر من ١٠ ٠٠٠ طفل حتى الآن، فضلاً عن سقوط العديد من الجرحى. ونعرب عن بالغ استيائنا إزاء حجم ونطاق وفداحة الانتهاكات والتجاوزات المرتكبة ضد الأطفال.

ختاماً، نود أن نؤكد من جديد إيماننا القوي بأن قضية الأطفال والتراع المسلح يجب أن تظل في بؤرة اهتمام هذا المجلس وجهودنا على الصعيدين الوطني والإقليمي.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل النمسا.

السيد رايكن (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الأعضاء في شبكة الأمن البشري، وتضم الأردن، أيرلندا، بنما، تايلند، سلوفينيا، سويسرا، شيلي، كوستاريكا، مالي، النرويج، اليونان، وجنوب أفريقيا بصفة مراقب، وبلدي، النمسا. وشبكة الأمن البشري مجموعة غير رسمية من الدول التي تدعو إلى اتباع نهج شامل للأمن البشري محوره البشر بحيث يكون مكملاً للفهم التقليدي للأمن الوطني والدولي.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشكر رئاسة الولايات المتحدة للمجلس على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة، ومقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم على عروضهم وتشاطر تجاربهم المؤثرة معنا، ولكسمبرغ على عملها وجهودها كرئيس للفريق العامل المعني بالأطفال والتراع المسلح.

وشبكة الأمن البشري ترحب بتقديم التقرير السنوي الأخير للأمين العام بشأن الأطفال والتراع المسلح (S/2014/339)، بما تضمنه من قائمة بالأطراف الضالعة في الانتهاكات في مرفقيه. ونرحب بالعمل الجاد والملتزم من جانب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراع المسلح واليونيسيف.

وتود شبكة الأمن البشري أن تسترعي الانتباه إلى اتخاذ القرار ٢١٤٣ (٢٠١٤)، الذي يحدد خطوات عملية لمكافحة الانتهاكات بحق الأطفال في التراع المسلح وحماية حقهم في التعليم، بما في ذلك من خلال التدريب الوقائي للجيوش والشرطة وحفظة السلام في مجال حماية الأطفال. والأحداث الأخيرة تبين أهمية توقيت التركيز على حماية المدارس من الاستخدام العسكري، بما في ذلك كمرافق لتخزين الأسلحة، ولذلك، فإننا نؤكد على دعوة المجلس الدول الأعضاء للنظر في اتخاذ تدابير ملموسة لمنع استخدام المدارس من قبل القوات المسلحة والجماعات المسلحة غير الحكومية. وفي هذا الصدد، تحيط الشبكة علماً مع الاهتمام بالعمل الجاري في ما يسمى مشروع المبادئ التوجيهية – لوسيتر بشأن الاستخدام العسكري للمدارس.

وبالرغم من أننا مازلنا نشعر بالقلق إزاء ذلك العدد المرتفع من الأطراف المدرجة في مرفقي تقرير الأمين العام، بما في ذلك الأطراف الـ ٣١ التي اعتادت ارتكاب الانتهاكات، فإننا نقر أيضاً بأن هناك تقدماً كبيراً، مما يؤكد فوائد ومزايا إطار مجلس الأمن لحماية الأطفال في التراع المسلح.

ونود أن نثني على الحكومة التشادية للخطوات المختلفة التي اتخذتها في عام ٢٠١٣ التي أدت إلى شطب قواتها المسلحة من القائمة وتشجيعها على اتخاذ المزيد من التدابير لضمان استدامة وفعالية منع الانتهاكات بحق الأطفال. ويمثل ذلك التقدم خطوة مهمة صوب تحقيق الهدف من حملة ”أطفال، لا جنود“. وفي هذا الصدد، نثني أيضا على الحكومة اليمنية لتوقيعها في أيار/مايو ٢٠١٤ على خطة عمل لإنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل القوات المسلحة اليمنية.

وتقرير الأمين العام يسلط الضوء أيضا على الأزمات الحالية في جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان والجمهورية العربية السورية وأثرها المدمر على الأطفال. فالعنف في الجمهورية العربية السورية بلغ مستويات غير مسبوقة في عام ٢٠١٣ ويبقى مصدر قلق ملح. وتقدر الأمم المتحدة أن أكثر من ١٠ ٠٠٠ طفل قتلوا في التراع، وأن الانتهاكات، بما في ذلك القصف العشوائي والهجمات التي تستهدف المدنيين وقتل الأطفال وتجنيدهم واستخدامهم من قبل الجماعات المسلحة، مستمرة بلا هوادة. وظهور حالات جديدة تنطوي على آثار مقلقة بشأن الأطفال يذكرنا بأن العنف ضد الأطفال بات سمة مشتركة للتراعات في أيامنا هذه. ومؤخراً، أفادت اليونيسيف في ٧ آب/أغسطس أن ٤٢٩ طفلا قتلوا ”نتيجة الضربات الجوية والقصف“ في غزة. وفي نيجيريا، يلاحق سوء السمعة جماعة بوكو حرام لاعتداءاتها على المدارس والتلاميذ. وهذا يذكرنا بضعف الفتيات بوجه خاص في التراعات المسلحة، حيث غالباً ما يستخدمن في أدوار معاونة.

وإذ نرحب بالتقدم المحرز، نود أن نشير إلى أن جل الأطراف المدرجة في تقرير الأمين العام هي أطراف مسلحة غير حكومية. وندعو إلى بذل مزيد من الجهود لمعالجة الإفلات من العقاب والتحقيق مع من يرتكبون انتهاكات جسيمة بحق الأطفال ومقاضاتهم ومعاقبتهم.

أخيراً، تشجع شبكة الأمن البشري الدول التي لم تصدق بعد على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق باشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة على أن تفعل ذلك.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد بروسور (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئ الولايات المتحدة على رئاستها لمجلس الأمن لهذا الشهر. كما أود أن أثني على الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة ليلي زروقي، لاسترعائها الانتباه إلى هذا الموضوع الهام، وهو أمر مطلوب بشدة.

تولي إسرائيل أهمية كبيرة لحماية الأطفال في التراع المسلح، ونتطلع إلى الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعتماد اتفاقية حقوق الطفل في تشرين الثاني/نوفمبر.

إن الدكتور سوس، وهو من أكثر كتاب الأطفال شعبية في العالم، كتب يوماً: ”الإنسان إنسان، مهما كان صغيراً“. وكل الأطفال في جميع أنحاء العالم يستحقون أن يترعرعوا في بيئة تُحترم فيها كرامتهم وحقوقهم الإنسانية وتكون تطلعاتهم موضع تقدير. ولكن في أجزاء كثيرة جداً من العالم، يكون الأطفال أهدافاً للعنف أو ضحايا للصراع. والتجاوزات بحق الأطفال في التراع المسلح لا تمزق قلوبنا فحسب، بل إنها تمزق مجتمعات برمتها وتدمر نسيج المجتمع. ويقدر أن مليوني طفل قد توفوا كنتيجة مباشرة لتراعات مسلحة خلال العقد الماضي، وأصيب عدد أكبر من ذلك بعجز دائم أو بجراح خطيرة.

في الشرق الأوسط، دأب الإرهابيون على أن يختصوا الأطفال بهجماتهم. وفي حزيران/يونيه، تملك الفزع من ملايين الإسرائيليين عندما علموا أن إرهابيي حماس خطفوا وقتلوا ثلاثة من المراهقين الإسرائيليين – إيال وجلعاد ونفتالي – بينما كانوا في طريق العودة من المدرسة إلى البيت. وهذا مجرد هجوم واحد من هجمات عديدة استهدفت الأطفال الإسرائيليين. وخلال الصيف، أطلق أكثر من ٨٠٠ ٣ من الصواريخ وقذائف الهاون على إسرائيل، أي بمعدل صاروخ واحد كل ١٠ دقائق في المتوسط. وسقطت تلك الصواريخ على رياض الأطفال والملاعب والبيوت الإسرائيلية. وكان دانيال تراغرمان وعمره أربعة أعوام، من مستوطنة ناحال عوز، أحد الخسائر البشرية المأساوية التي سقطت في تلك الهجمات. وقد أرسلت والدة دانيال، غيلا، رسالة إلى الأمين العام هذا الأسبوع، حيث كتبت تقول:

”دانيال، وعمره أربع سنوات ونصف السنة، قتل في مترلنا، بينما كان يلهو مع أخته في خيمة أقيمت داخل المترل وليس خارجه، لما ينطوي عليه ذلك من خطر. قتلته قذيفة هاون أطلقها إرهابيون من غزة، توفي بين أيدينا. دانيال مات أمام أخته الصغيرة، وعمرها ثلاث سنوات ونصف السنة؛ مات دانيال أمام شقيقه الوليد أوري، وعمره أربعة أشهر فقط، وأمام أعيننا، والدته ووالده.لقد قتل دانيل بقذيفة هاون أطلقت من قبل أعضاء حركة حماس من مدرسة ابتدائية للفتيان في مدينة غزة. ولم تكن تلك قذيفة طائشة. ولم تكن وفاته لمجرد صدفة. فمن تلك المدرسة أطلق الإرهابيون قذائفهم عمدا صوب كيبوتز بهدف قتل المدنيين: الأطفال والنساء وكبار السن.“

واليوم، يعيش أكثر من مليون من الأطفال الإسرائيليين تحت تهديد القذائف التي تطلقها حماس. وقد جرى تشخيص إصابة واحد من بين كل ثلاثة أطفال يعيشون في المجتمعات المحلية بالقرب من غزة بالاضطرابات الإجهادية اللاحقة للصدمة. ولا يستطيع الآلاف من هؤلاء الأطفال أن يناموا ليلا ويرفضون الذهاب إلى الأماكن المفتوحة، لسبب منطقي. وفي الأسابيع الأخيرة اكتشفت قوات الدفاع الإسرائيلية عشرات من أنفاق الإرهاب التي تبدأ من غزة وإلى أعتاب المجتمعات المحلية الإسرائيلية. وقد خططت حماس لاستخدام تلك الأنفاق لإرسال الإرهابيين إلى قلب تلك المجتمعات كي يتسنى لهم قتل واختطاف أكبر عدد ممكن من الأشخاص.

وأستطيع أن أقول – بصفتي أبا قام بتربية ثلاثة أطفال في إسرائيل – أن الأطفال الإسرائيليين ينشأون في واقع غير عادي. فهم يذهبون إلى المدارس مصحوبين بحراس الأمن ويسيرون عبر أجهزة الكشف عن المعادن في المراكز التجارية، في حين جهزّت مبانيهم بالملاجئ المحصنة. وهم ينشأون ظانين أن كل ذلك أمر عادي. وفي كل يوم يساور الآباء الإسرائيليين القلق من أن أطفالهم سيكونون الضحايا القادمين لهجوم صاروخي أو محاولة اختطاف أو تفجير انتحاري أو جراء الرشق بالحجارة.

وإسرائيل ملتزمة باحترام القانون الدولي، وتواصل اتخاذ التدابير الفعالة لضمان حماية المدنيين. وعلى النقيض من ذلك لا ترى الجماعات الراديكالية المتطرفة من قبيل حركة حماس غضاضة في استخدام المدنيين والأطفال وسيلة لتحقيق أهدافها. فهي تنشر القصّر وتعهد إليهم بمهام التفجيرات الانتحارية، وتجندهم أيضا لشن الهجمات على المدنيين والجنود الإسرائيليين. وترسل الأطفال لحفر أنفاقهم الإرهابية عميقا في باطن الأرض. وتعرّض تلك الجماعات الأطفال للخطر عن طريق استخدام المدارس والمستشفيات والأحياء المدنية قواعد لأنشطتها الإرهابية. وأثناء التصعيد الأخير استخدم الإرهابيون الأفخاخ المتفجرة في مئات المنازل الفلسطينية، بل ذهبوا إلى

حد استخدم غرف نوم الأطفال وأسرّة الأطفال الرضّع لإخفاء المتفجرات، علاوة على إخفاء الأنفاق الإرهابية. وأطلقت حماس أيضا صواريخ من طراز M-75 من ملعب للأطفال في حي الشجاعية. وأُطلقت العشرات من الصواريخ أيضا على بعد خطوات فحسب من إحدى المدارس في غزة، بما في ذلك مدرسة الأوقاف الشرعية، ومدرسة سيناء، ومدرسة خالد العلمي للبنات، ومدرسة شهداء المنطار. وبطبيعة الحال، فنحن نعلم بالعثور – في ثلاث مناسبات منفصلة على الأقل – على صواريخ مخبأة في مدارس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). ويمكنني أن أؤكد لكم أن حماس لم تضع تلك الصواريخ هناك لأنها أضافت علم الصواريخ إلى المناهج الدراسية.

بل إن حماس جعلت أولوياتها التعليمية واضحة تماما. ففي وقت سابق من هذا العام، سعت الأونروا إلى توزيع كتب مدرسية جديدة لتثقيف الأطفال في غزة في مجال حقوق الإنسان. غير أن حماس رفضت تلك الكتب على أساس أن القصد من المواد التي تحتويها غسل أدمغة الأطفال الفلسطينيين. وأوضح ممثل لوزارة التعليم التي تتولى إدارتها حماس أن تلك الكتب ”ستعزز المشاعر السلبية إزاء المقاومة المسلحة“ وأن من شأن إدراج مواضيع مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أن يلوث عقول الأطفال.

تصوّر: إن من شأن التثقيف في مجال حقوق الإنسان أن يلوث عقول الأطفال! والحقيقة هي أن حماس تلوث عقول الشباب الفلسطينيين كل يوم بمشاعر الكراهية والعنف. فقد تخرج ما يزيد على ١٠٠ ٠٠٠ طفل من مخيمات حماس شبه العسكرية التي تشجع المراهقين على السير على خطى ”الشهداء الانتحاريين“. وتسمم تلك الدروس التي تلقنها حماس للأطفال الفلسطينيين أي فرصة ممكنة لأن يترعرعوا في سلام. وقد عانت أجيال من الفلسطينيين من قيادة تعطي أولوية قصوى لهدم إسرائيل بدلا عن بناء شعبها. وقد حان الوقت لأن تعلّم القيادة الفلسطينية أطفالها قيم التسامح والتعايش والتفاهم المتبادل.

وتقع على عاتق الأمم المتحدة المسؤولية عن حماية الشباب في جميع أنحاء العالم من مشاعر الكره، فضلا عن حمايتهم أينما تعرضوا للتهديد وحيثما كانوا. ومن أجل هؤلاء الأطفال ومستقبل منطقتنا، فإنه يجب على المجتمع الدولي أن يشرع في العمل الآن. وكما كتب الدكتور سيوس ”ما لم يولِ أشخاص مثلكم العناية الفائقة اللازمة، فلا شيء سيمضي نحو الأفضل مطلقا“.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة قطر.

السيدة آل ثاني (قطر): نهنئكم على توليكم رئاسة المجلس، ونشكركم على عقد هذه الجلسة التي تعتبر فرصة لإسماع صوت جميع الأطفال المتضررين من التراعات المسلحة. كما يسعدني أن أرحب بمشاركة السيد جان أسيلبورن، وزير الشؤون الخارجية والأوروبية للكسمبرغ صباح اليوم. ولا يفوتني أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراع المسلح، ووكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، ونائبة المدير التنفيذي لليونيسيف، والمبعوث الخاص المعني بالسلام والمصالحة لليونيسكو، على بياناتهم القيّمة صباح اليوم.

أود أن أغتنم هذه الفرصة لأنوه بأهمية حملة ”أطفال، لا جنود“ لإنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل القوات المسلحة الحكومية في التراعات. وتأتي هذه الحملة في وقت مناسب، مع تزايد معدّل الانتهاكات المتمثلة في تجنيد الأطفال واستخدامهم في التراعات في مناطق عديدة من العالم، وغير ذلك من التحديات والانتهاكات الجسيمة المرتكبة بحقهم.

وإذ نشعر بقلق بالغ إزاء تنوع أشكال وسبل هذه الانتهاكات التي تمثل دون أدنى شك أزمة إنسانية قائمة، فإنه وبالإضافة إلى قتل الأطفال وتشويههم وتجنيدهم، والاعتداءات الجنسية عليهم، تشهد الفترة الأخيرة تزايدا في حالات اختطاف الأطفال، مثل حادثة اختطاف تنظيم بوكو حرام لأكثر من ٢٠٠ طالبة لا زلن مفقودات. وتعدّ هذه الحوادث مبعثا للقلق الشديد.

لقد أبرز آخر تقرير للأمين العام عن الأطفال والتزاع المسلح (S/2014/339) حقيقة مؤلمة تبعث على الحزن والقلق، مفادها أن الأطفال ما زالوا أكثر من يعاني من آثار التزاع المسلح في مختلف أنحاء العالم. إننا نعي أن معاناة الأطفال في عالمنا العربي هي جزء من صورة أكبر لمعاناة العديد من الأطفال في أجزاء مختلفة من العالم. ولكنني أود أن أتطرق خصوصا إلى حالتين بارزتين.

مما لا شك فيه أن الأطفال الفلسطينيين ليسوا بمنأى عن الظلم جراء الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة. وبالإضافة إلى ما ورد في تقرير الأمين العام من انتهاكات جسيمة وقتل للأطفال الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، أدى العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة، إلى مقتل أكثر من ٢ ٠٠٠ من المدنيين معظمهم من الأطفال والنساء.

أما في سوريا، فلقد بيّن تقرير الأمين العام ما تعجز الكلمات عن وصفه من انتهاكات خطيرة ومخاطر جسيمة على الأطفال، حيث قتل أكثر من ١٠ ٠٠٠ طفل منذ بدء التزاع. وتزايد قتل الأطفال وتشويههم بصورة هائلة في العام ٢٠١٣. ولا زالت القوات الحكومية تواصل القصف العشوائي للمناطق المأهولة بالمدنيين. ويقع الأطفال ضحية أيضا لما يقوم به تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام من انتهاكات، بما في ذلك اختطافهم.

إننا ننظر ببالغ القلق لمسألة انتهاك حرمة المنشآت التعليمية في التزاعات المسلحة. وندين على وجه الخصوص الهجمات المتكررة على المدارس، كالاستهداف المتعمد لمدارس الأونروا في غزة الشهر الماضي. إن استهداف المدارس بالقصف وتحويلها إلى جزء من ميدان المعركة، واستخدامها من قبل الأطراف المتنازعة لأغراض عسكرية، بما ذلك استخدامها ثكنات عسكرية وقواعد للعمليات، ومراكز احتجاز، لا يشكل فقط انتهاكا للطابع المدني للمدارس، بل يعرّض سلامة الأطفال للخطر، ويحرمهم من حقهم الأساسي في التعليم.

ولقد أكدت هذه الحقائق التقارير ذات الصلة، من بينها التقرير الأخير بشأن الاعتداءات على التعليم الصادر عن التحالف العالمي لحماية التعليم من الهجمات، الذي سلط الضوء على استخدام المدارس والجامعات لأغراض عسكرية في أكثر من ٢٤ بلدا منذ عام ٢٠٠٩. وفي هذا الصدد، نود أن نثني على الجهود التي يبذلها التحالف لوضع أدلة إرشادية من أجل حماية المدارس والجامعات من الاستعمال العسكري.

ونود أن نشدد على أهمية اتخاذ المزيد من التدابير الصارمة والملموسة إزاء الممعنين في ارتكاب الانتهاكات والاعتداءات ضد الأطفال، ولمنع الاستخدام العسكري للمدارس، واعتماد المزيد من القوانين التي تجرم هذه الانتهاكات.

لنبذل جهودا متضافرة من أجل وقف جميع الانتهاكات والفظائع التي لا ينبغي لأي طفل في العالم أن يتعرض لها. فلنستثمر في مستقبل هؤلاء الأطفال الذين هم بأمس الحاجة لمساعدتنا علّنا نعيد إدماجهم في مجتمعاتهم وننسيهم الأهوال التي شهدوها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد دهقاني (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أود، إذ أخاطب مجلس الأمن بالنيابة عن بلدان حركة عدم الانحياز، أن أبدأ بتهنئة الولايات المتحدة الأمريكية على تولي رئاسة المجلس وبشكركم، السيد الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة في الوقت المناسب بشأن هذه المسألة الهامة للغاية المتمثلة في الأطفال والتراع المسلح. كما أود أن أشكر الأمين العام على تقريره المعنون ''الأطفال والتراع المسلح'' (S/2014/339)، الذي يغطي الاتجاهات التي سادت العالم فيما يتعلق بهذا الموضوع. كما أتوجه بالشكر إلى السادة مقدمي الإحاطات الإعلامية وإلى السيدة ساندرا ويرينغييمانا على التقارير القيمة المقدمة إلى المجلس.

تشير الأحداث العالمية الحالية إلى أن الأطفال يعانون بأعداد هائلة نتيجة للتراعات المسلحة. وبالرغم من كل الجهود المبذولة على المستوى الدولي لحماية المدنيين بشكل عام، وبالرغم من التدابير التي اتخذها مجلس الأمن والمؤسسات الإنسانية ذات الصلة، للأسف لايزال الأمر صحيحا أن الأطفال ما برحوا يعانون كثيرا من آثار التراعات المسلحة. وكما يشير تقرير الأمين العام، ما زلنا نشهد تجنيد الأطفال واستغلالهم، وممارسة أعمال العنف الجنسي ضدهم، وعمليات قتل الأطفال وتشويههم، والهجمات المتكررة على المدارس والمستشفيات، في انتهاك للقانون الدولي.

وعاني دائما الأطفال في الأراضي الفلسطينية المحتلة من أكبر معدلات الإصابة. ويستمر تضررهم بشدة من الاحتلال العسكري المستمر والتراع والحصار. ويشير تقرير الأمين العام إلى أنه في عام ٢٠١٣، قتل ثمانية أطفال فلسطينيين وأصيب ١ ٢٦٥ طفلا في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بينما هناك ١٥٤ صبيا تتراوح أعمارهم بين ١٤ و ١٧ سنة قيد الاحتجاز العسكري الإسرائيلي بدعوى انتهاكات أمنية. وعلاوة على ذلك، ووفقا للأمم المتحدة، خلال الجولة الأخيرة من جولات العدوان الإسرائيلي على غزة، قتل ٥٠١ طفل على الأقل وجرح أكثر من ٣ آلاف آخرين، بينما يحتاج ٣٧٣٠٠٠ طفل فلسطيني للإسعافات الأولية النفسية الفورية. ووفقا لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، تضررت ٢١٩ مدرسة على الأقل من الغارات الجوية الإسرائيلية، بينما دمرت تماما ٢٢ مدرسة أخرى.

وفي ضوء ما سبق، تود حركة عدم الانحياز أن تغتنم هذه الفرصة للدعوة إلى إخضاع إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، للمساءلة عن الجرائم والانتهاكات التي ارتكبتها خلال العدوان العسكري الأخير ضد السكان المدنيين الفلسطينيين، وعن التدمير الوحشي للبنية التحتية المدنية الحيوية في قطاع غزة. وينبغي للمجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، كفالة بذل جهود المتابعة الجادة لوضع حد لإفلات إسرائيل من العقاب وكفالة تحقيق العدالة للضحايا.

وتدعو حركة عدم الانحياز جميع الأطراف في التراعات المسلحة إلى مضاعفة جهودها من أجل الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي، بما في ذلك مبدأ التناسب، من بين جملة أمور أخرى، وحظر استهداف السكان المدنيين والممتلكات المدنية وبعض الممتلكات الخاصة أثناء التراعات المسلحة، وإلزام أطراف التراع بضمان الحماية العامة ضد الأخطار الناجمة عن العمليات العسكرية للمنشآت المدنية والمستشفيات والمدارس، ووسائل النقل ومواد الإغاثة وتوزيعها.

كما أعربت دول حركة عدم الانحياز عن عزمها على القضاء على جميع أشكال التمييز والعنف ضد النساء والفتيات، وخاصة في حالات التراع المسلح والاحتلال الأجنبي، بما في ذلك استخدام أطراف التراع المنهجي لعمليات الاختطاف والاغتصاب باعتبارها أداة من أدوات الحرب، وكذلك الاتجار بالنساء والفتيات والإيقاع بهن كضحايا للتراع. وفي

ذلك الصدد، دعت حركة عدم الانحياز الدول إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة ضد مرتكبي تلك الأفعال وضمان الامتثال للقانون الدولي والتشريعات المحلية. ويجب أن يشمل ذلك تشريعات لحماية النساء والفتيات في حالات التزاع المسلح، وتقديم الجناة إلى العدالة وضمان إمكانية وصول الضحايا الناجين إلى العدالة.

وأخيرا، تدرك الحركة التقدم المحرز في مجال حماية الأطفال في حالات التزاع المسلح. وبغية الحفاظ على ذلك التقدم، من الأهمية بمكان مواصلة جميع الأطراف المعنية العمل بشكل وثيق لضمان أن تستند التقارير والوثائق بشأن هذه المسألة الهامة إلى بيانات واضحة ودقيقة وقابلة للتحقق. إذ تعتمد جميع التعليقات والتوصيات، في المقام الأول، على تلك البيانات. وفي ذلك الصدد، تؤكد حركة عدم الانحياز ضرورة معالجة أوجه القصور في عملية الإبلاغ، وضرورة بذل الجهود لتحسين عملية الإبلاغ. ولا بد من أن تشمل تلك الجهود تعزيز التعاون والتنسيق فيما بين البلدان المعنية ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتزاع المسلح، والفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بهذه المسألة. ويجب أن يأخذ مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتزاع المسلح والفريق العامل التابع لمجلس الأمن في الاعتبار تلك الثغرات ويكفل معالجتها. تعتمد سلامة التقارير وأعمال منظمتنا على ذلك الشرط الأساسي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا.

السيد تومس (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد ألمانيا البيان الذي أدلى مراقب الاتحاد الأوروبي.

أود أن أشكر المتكلمين الذين تحدثوا اليوم على تشاطر خبراتهم ونظرتهم الفاحصة للمسألة. لقد أظهروا لنا مرة أخرى أن حالة الأطفال في التزاعات الحالية في جميع أنحاء العالم لا تزال خطيرة. ويتضمن مرفق التقرير الحالي للأمين العام بشأن الأطفال والتزاع المسلح (S/2014/339) قائمة تضم ٥٩ طرفا من أطراف التزاع الضالعة في ارتكاب انتهاكات جسيمة ضد الأطفال في حالات التزاع. كل طرف من تلك الأطراف ارتكب العديد من الانتهاكات.

وبالرغم من التقدم الكبير الذي أحرزه المجلس على الجانب التشريعي، فضلا عن الالتزام المتزايد من جانب الحكومات بإثارة المسألة ومعالجتها، يبقى التنفيذ على أرض الواقع في كثير من الأحيان غير كاف. وعلاوة على ذلك، يبدو أنه ثمة تزايد في عمليات استهداف الأطفال عمدا، جنبا إلى جنب مع غيرهم من المدنيين، خلال التزاعات، وخاصة من قبل الجهات الفاعلة من غير الدول. كما تظهر قائمة العار الحالية أن التعامل مع الجهات الفاعلة من غير الدول يظل التحدي الأكبر الذي يواجهنا. وقد أدرجت العديد من تلك المجموعات في القائمة لفترة طويلة للغاية. يجب على المجتمع الدولي تعزيز جهوده في ذلك الصدد، ونحن بحاجة إلى إيجاد حلول جديدة ومبتكرة للتعامل مع ذلك النوع من الانتهاكات.

وبتناول أحد الأمثلة الحالية، يساورنا قلق من تقارير واردة من العراق تشير إلى أن ما يسمى بالدولة الإسلامية قد استخدم أعمال العنف الجنسي كأسلوب من أساليب الحرب، خاصة ضد الأطفال الذين ينتمون إلى الأقليات الدينية. كذلك، في نيجيريا، تقوم المنظمة الإرهابية بوكو حرام بانتظام، بخطف الأطفال وقتلهم وتشويههم وتهاجم عمدا المدارس والمستشفيات. يبحث تقرير الأمين العام هذا العام في التزاع لأول مرة، والنتائج مروعة. ينشأ الأطفال في شمال نيجيريا في خوف ولا ينعمون بالأمن حتى في مدارسهم. وفي ذلك الصدد، نرحب بالمذكرة التوجيهية المحددة والملموسة للغاية بشأن الهجمات ضد المدارس والمستشفيات التي أطلقتها

في آيار/مايو الممثلة الخاصة للأمين العام بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

يبين التقرير الأخير للأمين العام أن ثمانية أطراف قد وردت أسماؤها في القائمة لشنها هجمات على المدارس والمستشفيات في التراعات المسلحة.

ويحدونا الأمل في أن توفر المذكرة التوجيهية تعليمات واضحة للأفراد الذين يقومون بالرصد والإبلاغ في الميدان. وسوف تسهم المذكرة في تنفيذ فعّال أكثر من أي وقت مضى للقرار ١٩٩٨ (٢٠١١). وفي رأينا، هناك أهمية قصوى لنشر عدد كاف من الموظفين المعنيين بحماية الأطفال، حيثما كان ذلك ممكناً وذا صلة، إلى بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة من أجل السماح بالرصد وتقديم الدعم الشاملين. وعندما يكون لدينا صورة واضحة لما يحدث على أرض الواقع، عندئذ يمكن أن نتخذ إجراءات كافية ونحشد التأييد لإحداث تغيير.

تؤيد ألمانيا تأييداً تاماً حملة الأمم المتحدة ”أطفال، لا جنود“، ونرحب بالتزام القوات المسلحة المدرجة أسماؤها في القائمة من أجل وضع حد لتجنيد الأطفال بحلول عام ٢٠١٦. علاوة على ذلك، سيكون من المهم ضمان عدم السماح للقوات المسلحة للدول الأطراف الواردة أسماؤها في مرفقات التقرير السنوي للأمين العام عن الأطفال والتراع المسلح بالمساهمة بقوات في البعثات الصادر بها تكليف من الأمم المتحدة إلا عندما يصدق الأمين العام على تنفيذها الكامل لخطة عملها مع الأمم المتحدة لوقف الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال ومنعها.

إن وضع حد للانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال هي مهمة تحتاج إلى جهودنا المشتركة نحن جميعاً – الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني.

وفي حين أن مبادئ توجيهية محددة قد تم وضعها في نيويورك، فإن العمل على تنفيذها الفعلي يتعين القيام به في الميدان. لذلك، نود أن نشجع جميع الدول الأعضاء على دعم الأمم المتحدة والمنظمات ذات الصلة في مسعاها الهام من أجل إنهاء العنف ضد الأطفال في التراع المسلح. ومن المؤكد أن ألمانيا ستبقى ملتزمة بهذه المسألة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ماليزيا.

السيد حنيف (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئ الولايات المتحدة على توليها رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر.

تؤيد ماليزيا البيان الذي أدلى به ممثل إيران باسم حركة عدم الانحياز والبيان الذي سيدلي به ممثل إندونيسيا باسم منظمة التعاون الإسلامي.

يساورنا بالغ القلق إزاء استمرار الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في حالات التراع المسلح في جميع أنحاء العالم، على النحو الذي أبرزه الأمين العام في تقريره (S/2014/339) وعلى الرغم من سلسلة من التدابير التي يتخذها المجتمع الدولي لحماية الأطفال في التراعات المسلحة، فإنهم ما زالوا يتعرّضون للتجنيد، والقتل، والتشويه، والاختطاف، والاستغلال الجنسي والحرمان من الحصول على المساعدة الإنسانية والرعاية الصحية. في الأشهر القليلة الماضية وحدها، ما برح المجتمع الدولي مصدوماً من هول صور الأطفال الذين يعانون في تبادل إطلاق النار في التراعات التي لا حيلة لهم فيها في كثير من أنحاء العالم، ولا سيما في الشرق الأوسط وأفريقيا.

تشعر ماليزيا بقلق عميق إزاء العدد الكبير من إصابات الأطفال الناجمة عن العدوان الإسرائيلي والأعمال الوحشية التي حدثت مؤخرا في غزة وأودت بحياة ما يزيد على ٥٠٠

طفل. خلّفت الهجمات المروعة والوحشية أيضاً ما يزيد على ٣ ٠٠٠ طفل مصاب ويتّمت عدداً كبيرا جدا. وحقيقة أن مرافق الأمم المتحدة غير العسكرية التي تؤوي اللاجئين، بما في ذلك المدارس والمستشفيات، استهدفت عن عمد أثناء التراع أمر يبعث على الأسى ولا يمكن التغاضي عنه. يجب الحفاظ على حرمة المدارس والمستشفيات في أوقات الحرب لضمان أن المجتمعات المحلية في الأزمة تستمر في الحصول على التعليم والرعاية الصحية. وفي هذا الصدد، نؤيد تماماً دعوة الأمين العام للدول الأعضاء، بما يتماشى مع القانون الإنساني الدولي الواجب التطبيق ووفقاً للقرار ٢١٤٣ (٢٠١٤)، إلى النظر في اتخاذ تدابير إضافية ملموسة للحيلولة دون الاستخدام العسكري للمدارس وغيرها من الأماكن العامة.

وما زلنا نشعر بالانزعاج أيضاً إزاء اعتقال الأطفال واحتجازهم في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث يتعرض العديد منهم للمعاملة القاسية والسيئة والمهينة من جانب قوات الأمن الإسرائيلية. إن سوء المعاملة وعدم توفر الحماية القانونية الملائمة للأطفال الفلسطينيين المحتجزين أمر غير مقبول ويجب أن يعالج على وجه السرعة.

وتلاحظ ماليزيا مع بالغ القلق زيادة الهجمات على الأطفال واختطافهم من الجماعات الإرهابية. كما ندين استمرار تجنيد الأطفال واستخدامهم في التراعات المسلحة في أنحاء كثيرة من العالم. لا ينبغي لأي طفل أن يكون مرتبطاً بأطراف الصراع. لقد حان الوقت لتضطلع الدول الأعضاء بمسؤوليتها في توفير الحماية للأطفال، ولا سيما الأطفال المحاصرون في حالات الصراع. لذلك، فإن ماليزيا ترحب ترحيباً حاراً بحملة ”أطفال، لا جنود“، التي أطلقتها الممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والتراع المسلح واليونيسيف، والرامية إلى إنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم في التراع من قبل القوات المسلحة الحكومية بحلول عام ٢٠١٦. ندرك أن هذه مهمة طموحة، وندعو الأمين العام أن يكفل تعميم هذه الحملة في جميع مناحي عمل الأمم المتحدة، من عمليات السلام إلى بناء السلام. ونحن على ثقة بأن خريطة الطريق وخطة العمل الشاملة التي أدرجت في الحملة ستثمر نتائج إيجابية عديدة.

كما أصبنا بصدمة شديدة بسبب المستوى المشين الذي بلغه العنف الجنسي والجنساني ضد الأطفال والموثق في تقرير الأمين العام. وتمثل هذه الأعمال جرائم فظيعة يجب أن يساق مرتكبوها إلى العدالة. كما أنها تنطوي على آثار بعيدة المدى بالنسبة لتنمية المجتمعات المتأثرة بوجه عام. ونشعر بالقلق من أن الإفلات من العقاب على الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال، ولا سيما العنف الجنسي، أمر شائع في العديد من الحالات ويؤدي إلى تفاقم قابلية الأطفال للتعرّض للضرر. يعتقد وفد بلدي أنه ينبغي عدم التساهل أو العفو عن الجرائم المرتكبة ضد الأطفال الأبرياء، ونواصل دعوة الدول الأعضاء إلى وضع تدابير فعالة للمساءلة من أجل تحقيق العدالة والكرامة وإعادة التأهيل للأطفال ضحايا التراعات المسلحة.

ونتفق تماما مع توصيات الأمين العام في أن يواصل المجلس تعزيز الأحكام المتعلقة بحماية الأطفال في جميع الولايات ذات الصلة لبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، والبعثات السياسية الخاصة وبعثات بناء السلام المتضمنة نشر مستشارين لحماية الطفل. ينبغي أن يكون حفظة السلام والعاملون في الخط الأمامي في حالات التراع مجهزين بصورة كافية لمنع الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال والتخفيف منها. تؤيد ماليزيا أيضاً الجهود الرامية إلى تعميم إدراج بند جدول أعمال الأطفال والتراع المسلح في عمل مجلس الأمن، الأمر الذي يكفل استمرار الظهور البارز لهذا الموضوع.

إن الأطفال من بين الأفراد الأكثر ضعفاً في أي مجتمع، لأنهم الفريسة الأسهل أمام الجناة عديمي الشفقة. وفي الوقت نفسه، فهم مفتاح المستقبل لأي من المجتمعات في العالم.

يمكن للعنف الذي يسلّط على الأطفال في التراعات المسلحة أن يترك ندوباً جسدية ونفسية تستمرّ لأجيال، مؤثراً في الجهود الرامية إلى إعادة بناء المجتمعات والأمم المسالمة. وبالتالي، علينا أن نضع حداً لأعمال تلك الجماعات والأفراد الذين يقومون بشكل منظم ومقصود باستهداف الأطفال والإساءة لهم في حالات التراع المسلح.

وختاماً، تود ماليزيا أن تعرب عن التزامها المستمر بالعمل مع أعضاء المجلس والمجتمع الدولي لضمان أن تظل حماية الأطفال في أنحاء العالم كافة أولوية لدينا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة غواتيمالا.

السيدة بولانيوس بيريز (غواتيمالا) (تكلمت بالإسبانية): نود أن نشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن موضوع ذي صلة كبيرة بعمل المجلس. ونود أيضاً أن نعرب عن تقديرنا للسيدة ليلى زروقي، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراع المسلح؛ ووكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد ايرفي لادسوس؛ ونائبة المدير التنفيذي لليونيسف، السيدة يوكا براندت؛ والسيد فورست ويتيكر، على مشاركتهم وإسهاماتهم القيمة في المناقشة الجارية اليوم. ونود أيضاً أن نشكر السيدة ساندرا أوويرنجيمانا على البيان الذي أدلت به، والذي يحفزنا على بذل مزيد من الجهد في العمل.

نحيط علماً بتقرير الأمين العام (S/2014/339)، الذي يمثل الأساس الذي تقوم عليه مداولاتنا، ونعرب عن تقديرنا الخاص لوفد لكسمبرغ لرئاسته الفريق العامل المعني بالأطفال والتراع المسلح.

ومن دواعي القلق البالغ لوفدنا تلك المعلومات المقدمة في مرفقات التقرير الصادر مؤخرا للأمين العام، التي تشمل ثماني مجموعات جديدة تجند الأطفال أو تستخدمهم؛ وتقتل الأطفال أو تشوههم؛ وترتكب جريمة الاغتصاب وسائر أشكال العنف، بما في ذلك العنف الجنسي ضد الأطفال؛ والهجمات على المدارس والمستشفيات. هذه الهجمات على المدارس والمستشفيات أو استخدامها للأغراض العسكرية؛ والانتهاكات الجسيمة لحقوق الفتيان والفتيات، بما في ذلك حقهم في التعليم؛ والقتل ليس للأطفال وحسب، بل للمعلمين والموظفين العاملين في المباني المدرسية، أمور غير مقبولة.

إننا نشعر بالقلق إزاء ظهور جماعات مسلحة جديدة وأكثر تطرفاً، وتشتت القوات المسلحة وزيادة الجماعات المسلحة الأخرى الأكثر عنفاً، مثل دولة الإسلام في العراق والشام وبوكو حرام، التي ما فتئت تغيّر صورة التراعات المسلحة وتشكل التحالفات، فضلاً عن ظهور هياكل أخرى، بعضها معارض للحكومات وأخرى مرتبطة بها.

لذلك، نعتقد أن التركيز ينبغي أن يتطور وفقا للظروف المتغيرة.

ونحن نرى أنه من الضروري تعزيز القدرات الوطنية ودعم الأمن وإصلاح قطاع العدالة، فضلا عن إنشاء محاكم خاصة ومحاكم مختلطة لمكافحة الإفلات من العقاب لأولئك الذين يرتكبون انتهاكات خطيرة لحقوق الأطفال، ولا سيما الجناة المثابرون على ذلك، الذين ينبغي عدم منحهم أي نوع من العفو، أو شغل وظائف في حكوماتهم أو في القوات المسلحة. ونؤكد على المبادئ الإنسانية بغية توفير حماية واسعة وفعالة، حتى ضد اختطاف الفتيان والفتيات المتضررين من الصراع، أو الذين يعيشون حالات مثيرة للقلق. ونرى أيضا أن أوجه التكامل بين الهيئات القضائية الدولية، مثل المحكمة الجنائية الدولية، والآليات الوطنية هي على نفس القدر من الأهمية حيال تقديم المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب المرتكبة ضد الأطفال إلى العدالة.

ونشعر بالجزع إزاء عودة التراعات وتصاعد الأعمال العدائية التي أدت إلى ارتكاب انتهاكات خطيرة على نطاق واسع لحقوق الأطفال في الجمهورية العربية السورية، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجنوب السودان، وشمال نيجيريا، على سبيل المثال لا الحصر. وإننا نقلق قلقا عميقا تجاه الوضع الإنساني القائم في تلك المنطقة، حيث تكثّف جماعة بوكو حرام هجماتها على المدارس. وتواصل غواتيمالا إعطاء أولوية عالية لمعالجة حالة الأطفال المحاصرين في التراع المسلح، وكذلك لتعزيز الأحكام المتعلقة بحماية الفتيان والفتيات في جميع الولايات ذات الصلة بالبعثات السياسية الخاصة وبناء السلام، بما في ذلك نشر مستشارين معنيين بحماية الأطفال، حسب الاقتضاء.

لقد أيدنا وسوف نواصل تأييد حملة أطفال، لا جنود التي بدأتها الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراع المسلح ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). ونحن نشكرهما على اطلاعنا على المستجدات المتعلقة بالتأثيرات الناجمة عن هذه الحملة، التي تجري بالتعاون مع سائر الوكالات والصناديق التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، على أن ينتهي بحلول عام ٢٠١٦ تجنيد الأطفال واستخدامهم كجنود من قبل القوات المسلحة التابعة للحكومات المدرجة في مرفقات التقارير السنوية.

ونعتقد أن الزيارات الميدانية للفريق العامل المعني بالأطفال والتراع المسلح مفيدة جدا في إبلاغنا عن كل حالة على حدة. وكان لوفدنا شرف المشاركة في القيام بزيارة ميانمار خلال كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، مما سمح لنا بتقييم الإرادة السياسية للحكومة من أجل وضع حد لتجنيد الأطفال في قواتها المسلحة، والتزامها المتجدد بتوسيع خطة العمل. ونحن نشجع على الاستمرار في القيام بمثل هذه الزيارات.

وفي الختام، لدينا التزام تجاه الأجيال المقبلة في البلدان المتضررة من التراعات المسلحة. إن خرق انتهاكات حقوق الأطفال تعرّض للخطر الرخاء وقدرة البلدان على تحقيق السلام الدائم في المستقبل. ويجب أن نتعهد القيام بكل ما لدينا لمنع ارتكاب الانتهاكات البشعة، والارتقاء إلى مستوى التحدي المتمثل في حماية الأطفال في العالم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إستونيا.

السيد كولغا (إستونيا) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر رئاسة الولايات المتحدة على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة حول هذا الموضوع الهام. كما أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام زروقي، ووكيل الأمين العام لادسوس، ونائبة المدير التنفيذي براندت، والمبعوث الخاص ويتيكر على بياناتهم المثيرة للاهتمام والتفكير. وأتوجه بالشكر الخاص إلى السيدة ساندرا أوويربخيمانا على قصتها المؤثرة والمفجعة.

تؤيد إستونيا تمام التأييد البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

إن إستونيا ترحب بتقرير الأمين العام (S/2014/339)، وتتشاطر القلق العميق إزاء الانتهاكات الجسيمة المبينة فيه. ويجب أن نتخذ جميع التدابير التي تمنع الانتهاكات ضد الأطفال، فضلا عن جعل الجناة عرضة للمساءلة. وندعو جميع الدول التي لم تفعل ذلك بعد إلى التوقيع على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشراك الأطفال في التراعات المسلحة، وإلى الانضمام إلى نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. واسمحوا لي أن أشدد على بعض المواضيع الرئيسية من وجهة نظرنا.

أولا، إن التعليم أحد العناصر الرئيسية للوقاية. كما أنه هام للحيلولة دون عكس مسار حالات من التقدم واحتمال تجنيد مسلحين أطفال. ونشاطر الأمين العام قلقه إزاء استخدام المدارس لأغراض عسكرية، كما رأينا – من بين أماكن عديدة

أخرى – في سوريا وغزة والهجمات التي تشنها بوكو حرام في نيجيريا، من بين عدة بلدان غيرها. علاوة على ذلك، تولّد التراعات العسكرية حالات عابرة للحدود، حيث يكون الجيران في حاجة إلى إيجاد السبل الكفيلة بضمان تعليم الأطفال في مخيمات اللاجئين أيضا.

ونشعر بقلق عميق إزاء حقيقة أن آلاف الأطفال يظلون بلا تعليم أساسي. لذلك، اسمحوا لي أن أشدد على أن المدارس يجب أن تكون للأطفال، وينبغي ألاّ تستخدم أبدا وتحت أي ظرف من الظروف لأغراض عسكرية. وفي هذا الصدد، نرحب بمشروع مبادئ لوسينس التوجيهية لحماية المدارس والجامعات من الاستخدام العسكري خلال التراع المسلح. وفي هذا الصدد، أود أن أذكر أن إستونيا تقدّر عاليا عمل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في توفير التعليم الجيد للأطفال خلال الأزمات الإنسانية، وهي دعمت مؤخرا عمل اليونيسيف في جنوب السودان، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وغزة، وسوريا، والصومال.

ثانيا، إن تثقيف أفراد قوات حفظ السلام وتدريبهم جانب هام آخر. ونحن نؤمن بأن التدريب قبل الانتشار ينبغي أن يكون القاعدة بدلا من الاستثناء، وفي هذا الصدد، نرحب بالتدريب على حماية الأطفال الذي استُهل في نيسان/أبريل. واسمحوا لي أيضا أن أؤكد مجددا على الدور الحاسم للمستشارين المعنيين بحماية الأطفال، الذين يتم نشرهم في عمليات حفظ السلام، وبعثات بناء السلام، والبعثات السياسية الخاصة.

ثالثا، المساءلة. بالنسبة إلى تقرير الأمين العام، كانت إستونيا تود أن ترى المزيد من التركيز على بُعد المساءلة، حيث نرى بوضوح ظاهرة الإفلات من العقاب كأحد الأسباب الرئيسية لتكرار هذه الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال. وليس بوسعنا أن نردع عن ارتكاب هذه الجرائم إلاّ من خلال إجراء محاكمات متسقة إمّا محليا أو دوليا، عن طريق إرسال إشارة قوية مفادها أن الأشخاص الذين يرتكبون مثل هذه الأعمال الوحشية سوف يتحملون المسؤولية عن أعمالهم.

وتحقيقا لذلك، نكرر الكلام عن الدور الهام للمحكمة الجنائية الدولية عندما تكون الدول غير قادرة على تقديم الجناة إلى العدالة على الصعيد المحلي أو غير مستعدة للقيام بذلك، ونشدد على ضرورة أن تتعاون جميع الدول، والمجلس، والمنظمات الدولية والإقليمية مع المحكمة الجنائية الدولية. علاوة على ذلك، نعتقد أيضا أن المجتمع الدولي ينبغي أن يساعد في تعزيز القدرات القضائية الوطنية بغية كفالة المساءلة، بما في ذلك من خلال وضع التشريعات التي تجرّم الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال.

ويرحب وفدي بالتقدم الإيجابي الذي أحرزته حملة أطفال، لا جنود، وبالتعاون المستمر مع الدول المشار إليها في مرفقات التقرير. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به، والمهم إيجاد المزيد من السبل للتواصل مع الجماعات المسلحة من غير الدول والتعاون معها.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أشدد على أن إستونيا تقدّر عمل مجلس الأمن، وفريقه العامل المعني بالأطفال والتراع المسلح، ومناقشاته المفتوحة بشأن هذه المسألة. ونحن نقدّر عمل الممثلة الخاصة للأمين العام، واليونيسيف، وجميع هياكل الأمم المتحدة الأخرى المعنية، فضلا عن المساهمة ذات الأهمية القصوى من جانب منظمات المجتمع المدني. ليس هناك أبدا ما هو كثير تجاه ما نفعله للأطفال. باختصار، من خلال حمايتنا للأطفال نحمي مستقبلنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن جامعة الدول العربية.

السيد فتح الله: السيد الرئيس، نظرا لأن هذه هي المرة الأولى التي نقوم فيها بمداخلة أمام مجلس الأمن خلال هذا الشهر، أتوجه بالتهنئة إلى وفد الولايات المتحدة الأمريكية بمناسبة توليها مسؤولية رئاسة مجلس الأمن في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، وأتمنى لكم النجاح والتوفيق. كذلك أشكركم على المبادرة إلى عقد هذا الاجتماع الخاص لمجلس الأمن حول موضوع الأطفال والتراع المسلح.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لتوجيه الشكر إلى الأمين العام للأمم المتحدة على تقريره الوارد في الوثيقة (S/2014/339)، وللتأكيد على الاهتمام الذي نوليه لما جاء فيه. ونأمل أن يتوصل هذا الاجتماع إلى رؤية شاملة عن كيفية زيادة وتدعيم الجهود المبذولة من أجل تنمية وحماية الطفولة ورعايتها أثناء التراعات المسلحة، وبالطبع عدم مشاركة الأطفال في هذه التراعات.

في رأينا أن أهمية اجتماع اليوم تتمثل في كونه يناقش ويبحث القضايا المتعلقة بالأطفال والتراعات المسلحة، خاصة في ظل الظروف والأوضاع المأساوية التي تعيشها أقطار عربية عدة، مما زاد من معاناة الأطفال وتعرضهم للخطر بدءا من المشاكل النفسية وانتهاء بالقتل والاشتراك بشكل مباشر في التراعات المسلحة التي تمر بها المنطقة العربية، الأمر الذي يضعنا أمام مسؤولياتنا لحماية فئة تمثل نصف عدد سكان الوطن العربي. فما نزرعه من أجل أطفالنا اليوم سنحصده غدا لنحصل على وطن أكثر إشراقا.

على الرغم من أن القانون الدولي يمنع استغلال الأطفال في التراعات، استغلت العديد من الدول والأطراف الأطفال في التراعات المسلحة، خاصة في منطقة الشرق الأوسط حيث تم الزج بهم في أماكن القتال، وإقحامهم دون إرادتهم في تلك التراعات وتجنيدهم قسرا، وإرغامهم على حمل السلاح ليصبحوا محاربين صغار السن. بالإضافة إلى تحريضهم على ارتكاب جرائم وانتهاكات والمشاركة في القتل، الأمر الذي يجعلهم أداة للإجرام وعُرضة للانتقام منهم من قبل الطرف الآخر.

وفي هذا الشأن، تولي جامعة الدول العربية اهتماما كبيرا لحقوق الأطفال أثناء التراعات المسلحة، خاصة في السنوات الأخيرة نتيجة التطورات والأحداث المتتالية في منطقة الشرق الأوسط منذ أواخر عام ٢٠١١، حيث اعتمد مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورته المنعقدة في بغداد عام ٢٠١٢ إعلان مراكش الصادر عن المؤتمر العربي الرابع الرفيع المستوى لحقوق الطفل، كمنهج عمل تلتزم به الدول الأعضاء وكخطة عمل لمدة خمس سنوات للارتقاء بأوضاع الطفولة في المنطقة العربية، وتطوير الآليات العربية لمواجهة التأثير السلبي للتراعات المسلحة على الأطفال، بما في ذلك إجراءات الرصد والدراسة والمتابعة والتوثيق، وتفعيل دور المؤسسات العربية العاملة في المجالات ذات الصلة، وعقد المنتديات العلمية، وحلقات التدريب لتعزيز دور المجتمع المدني في إعادة تأهيل ودمج هؤلاء الأطفال في المجتمع.

بالإضافة إلى ذلك، لم يغفل إعلان الدوحة الصادر عن قمة الدوحة المعقودة في عام ٢٠١٣ قضايا الطفولة في المنطقة حيث أكدت الدول العربية فيه على أهمية تعزيز التعاون العربي في مجالات الطفولة لزيادة الرفاه العام للأطفال من الناحيتين الكمية والنوعية. وتم التأكيد أيضا على ضرورة توفير الإمكانيات والقدرة على التدخل لحماية الأطفال في مناطق الكوارث والتراعات المسلحة.

أكد أيضا إعلان عمّان أولويات المنطقة العربية للتنمية الشاملة والمستدامة لما بعد عام ٢٠١٥ الذي اعتمده مجلس وزراء التنمية والشؤون الاجتماعية العرب في شهر أيار/مايو ٢٠١٤ ونص على ”ضمان توفير الحماية الاجتماعية للأطفال والقضاء على جميع أشكال العنف ضدهم، ضمن أهم أولويات

التنمية الشاملة في المنطقة العربية في إطار الحوار العالمي لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥''.

إن جامعة الدول العربية، على الرغم من الظروف الاستثنائية التي تمر بها المنطقة خلال الأعوام الماضية، ملتزمة بالمسار الذي اختارته على طريق الوفاء بتطبيق المواثيق والاتفاقيات الدولية ذات الصلة بقضايا الطفولة، ومنع أشكال العنف كافة التي تمارس ضد الأطفال. وفي هذا الشأن، أود إلقاء الضوء على بعض جهود جامعة الدول العربية لحماية الأطفال وإنفاذ حقوقهم، خاصة في ضوء التحولات السياسية والاجتماعية التي تمر بها المنطقة العربية، وما تنطوي عليه من تأثير على الأطفال.

أولا، قامت جامعة الدول العربية بالتعاون مع السيدة راديكا كوماراسوامي، الممثلة الخاصة السابقة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراع المسلح بتفعيل حملة ''صفر دون ١٨'' التي أطلقتها بالتعاون مع الممثلة الخاصة المعنية بالعنف ضد الأطفال، واليونيسيف، ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، ولجنة حقوق الطفل بهدف تحقيق عالمية التصديق على البروتوكول الاختياري بشأن إشراك الأطفال في التراعات المسلحة بحلول عام ٢٠١٢.

وفي هذا الإطار، تحرص جامعة الدول العربية خلال كل الفعاليات التي تنظمها والتي تناقش حماية الطفل وإنفاذ حقوقه، على حث الدول العربية الأعضاء التي لم تنضم بعد إلى البروتوكولات الاختيارية الملحقة بالاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، ومن بينها البروتوكول الإضافي المتعلق بإشراك الأطفال في التراعات المسلحة، وبأهمية الانضمام إليها لتواكب ركب المجتمع الدولي الساعي إلى حماية حقوق الطفل وتعزيزها.

ثانيا، تدعم جامعة الدول العربية الجهود التي تبذلها السيدة ليلى زروقي، الممثلة الخاصة الحالية للأمين العام للأمم المتحدة المعنية بالأطفال والتراع المسلح في مجال تعزيز حقوق الأطفال المتأثرين بالتراع المسلح وحمايتهم. كذلك تدعم حملة ''أطفال، لا جنود'' التي أطلقتها السيد زروقي في مطلع هذا العام، وتهدف الحملة إلى أن يتحقق بنهاية عام ٢٠١٦ وقف تجنيد الأطفال واستخدامهم على أيدي أي قوات أمن حكومية طرف في نزاع خاص، وتضم الحملة ثلاث دول عربية. وإذ نرحب بالجهود المبذولة لإنهاء تجنيد القوات الحكومية للأطفال، ونسعى إلى تعزيز أُطر التعاون للوصول إلى هذا الهدف النبيل، يجب علينا ألا نغفل الانتهاكات التي ترتكبها الجماعات المسلحة من غير الدول بحق الأطفال. فأغلبية الأطراف المدرجة في تقرير الأمين العام هي جماعات من غير الدول.

ثالثا، حرصا من جامعة الدول العربية على توطيد، وتفعيل التعاون مع مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراع المسلح، أود الإفادة بأن جامعة الدول العربية في طريقها إلى التوقيع على اتفاقية تعاون مع مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراع المسلح على غرار الاتفاقات التي أبرمها مكتب الممثلة الخاصة مع الاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي.

رابعا، خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، ستنظم الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالتعاون مع مؤسسة إنقاذ الطفل الدولية والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين ومنظمة اليونيسيف، مؤتمرا بعنوان ''انقذوا أطفال سورية، جيل لن يضيع''، تأكيدا على حق الأطفال في الحماية في جميع الظروف، وبالأخص في حالات الحروب والتراعات المسلحة، واستجابة للحملة التي تقودها اليونيسيف والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين ومنظمة إنقاذ الطفولة التي تدعو إلى حشد مناصرين لأطفال سوريا كجزء من استراتيجية ''لا لضياع جيل بأكمله''.

في ختام كلمتي، أود التذكير بأنه يوجد أكثر من مليون و ٨٠٠ ألف فلسطيني في غزة يرزحون تحت الاحتلال

ويتعرضون للعقاب الجماعي في ظل الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، وهو حصار تسبب في إلحاق أضرار كبيرة، إذ أن أكثر من ٨٠ في المائة من أسر غزة تعتمد على المساعدات الإنسانية. بالإضافة إلى سقوط أعداد كبيرة من القتلى والجرحى من أطفال غزة جراء العدوان الإسرائيلي الذي دام لمدة ٥٠ يوما على قطاع غزة. إن الأطفال في قطاع غزة يحتاجون إلى تضافر ودعم المجتمع الدولي، والوفاء بالتزاماته، وتوفير الحماية الدولية لهم، وتأمين المساعدة الإنسانية من خلال الأونروا، وأجهزة الأمم المتحدة المتخصصة الأخرى، والعمل الجاد والمخلص لإعادة إعمار قطاع غزة، وضمان حقوقهم الأساسية للعيش في كرامة وأمان، ومحاسبة مرتكبي الجرائم والانتهاكات الصارخة للقانون الدولي، والقانون الإنساني الدولي ولاتفاقيات جنيف الأربع وغيرها من المعاهدات والمواثيق الدولية التي تكفل سلامة وأمن الشعوب الواقعة تحت الاحتلال.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجزائر.

السيد بوقادوم (الجزائر) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ كلمتي بالقول بأن الالتزام الذي يجب علينا إظهاره تجاه الأطفال المتضررين من الحروب وجميع أشكال الاعتداء عليهم ينبغي أن يتجاوز ما تمثله الصكوك القانونية الدولية وقرارات مجلس الأمن الملزمة لجميع الدول. إنه واجب أخلاقي أكثر مما هو واجب قائم على تمثيلنا لبلداننا، أو على أساس خدمتنا في المنظمات الدولية لمكافحة آفة استخدام الأطفال جنودا، وهو واجب علينا تأديته بأقصى ما بوسعنا، سواء جرى استخدامهم كأهداف، أو وقع اعتداء عليهم بأي شكل من الأشكال. وأعتقد اعتقادا راسخا، وأنا أتكلم هنا بالنيابة عن بلدي، الجزائر، بأن مكان الأطفال في المدارس، ويجب أن تكون المدارس محصنة ومحمية.

ومما يثلج الصدر شروع المجتمع الدولي في تقدير حجم هذه المسألة الحاسمة. وتكتسي مناقشة اليوم المفتوحة، التي أشكر الولايات المتحدة على عقدها، أهمية كبيرة، وتأتي بعد اجتماعات مماثلة عقدت خلال العامين الماضيين. مع ذلك، وبينما ثمة بعض الصكوك القانونية في هذا المجال، واعتماد مجلس الأمن بعض القرارات بشأن هذا الموضوع، علينا أن نواجه حقيقة أنه وفقا لتقارير موثوقة، لا يزال ٣٠٠ ٠٠٠ طفل مجندين قسرا، ولا يزال البعض الآخر يعيش في دوامة حالات التزاع. ولا يزال الأطفال في الأراضي الفلسطينية المحتلة يعانون من الاحتلال العسكري المستمر. ويستمر إلقاء القبض عليهم واحتجازهم ومحاكمتهم في محاكم عسكرية للأحداث، كما جرى تسليط الضوء على ذلك في تقرير الأمين العام (S/2014/339). ولا تزال صور الأطفال على شاطئ غزة ماثلة في أذهاننا ومدارسهم مدمرة.

وفي هذه المرحلة من المناقشة، ترى الجزائر أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يجعل رسالته وعمله واضحين قدر الإمكان. أولا، ينبغي للعالم كله أن يعلم بأن المجلس سوف يتخذ إجراءات محددة حيثما استمر ارتكاب الانتهاكات ضد الأطفال، وضد كل من يقترفها، سواء تعلق الأمر بدول أو أشخاص أو جماعات. ثانيا، يجب أن تشمل جميع عمليات حفظ السلام، إلى جانب المستشارين المنتشرين حاليا، أحكاما مختلفة محددة بشأن الأطفال في التزاع المسلح. ثالثا، ينبغي أن تتضمن تقارير الأمين العام توصيات محددة. رابعا، ينبغي أن يكون مجلس الأمن استباقيا ويتخذ تدابير وقائية فيما يخص مسألة العدالة والمساءلة، سواء تعلق ذلك بالدول والجماعات المسلحة أو الأفراد. ولا يمكن أن تكون الجزاءات خيارا ملتبسا أو افتراضيا. ومن ناحية أكثر إيجابية، يجب أن أشكر الأمين العام على تقريره، وأثني على العمل الرائع الذي قامت به الممثلة الخاصة للأمين العام السيدة زروقي، ومكتبها، اللذين يستحقان

دعما أكبر وأوسع، من الناحية السياسية ومن ناحية إعطاء مكتبها الوسائل الملائمة. إننا نشيد بحملة الأمم المتحدة العالمية ”أطفال، لا جنود“، التي أطلقت بالتعاون مع اليونيسيف.

ومن المهم أيضا تشجيع إبرام اتفاقات مع المنظمات الإقليمية والدول. ومن واجبنا تشجيع تلك الدول التي أبرمت طوعا هذه الاتفاقات، وأظهرت الفعالية. وفي هذا الصدد، نرى أنه من المهم تهنئة تشاد على تقديم مثال لأفريقيا وخارجها. وينبغي لجميع الدول الأعضاء مواصلة العمل من أجل تحقيق الاستقرار، ومساعدة تلك البلدان من خلال اتخاذ تدابير ملائمة. كما ينبغي للمجتمع الدولي الشروع في إعادة بناء البيوت والأنفس. ونحن مدينون للأطفال بضمان حملهم الأقلام والحواسيب في المدارس الآمنة، وليس الرشاشات أو أن يشكلوا أهدافا في ساحات القتال.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة بلجيكا.

السيدة فرنكيني (بلجيكا) (تكلمت بالفرنسية): تؤيد بلجيكا تأييدا تاما بيان المراقب عن الاتحاد الأوروبي، وممثل فريق أصدقاء الأطفال والتراع المسلح. وأود إبداء الملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

يرحب بلدي بالتقرير السنوي للأمين العام (S/2014/339) وتقريره عن محنة الأطفال في التراع المسلح في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2014/453).

إن بلجيكا تأسف لاستمرار تأثير التراعات المسلحة على الأطفال بشكل غير متناسب. وفي الواقع، يشير التقرير السنوي إلى ارتفاع كبير خلال عام ٢٠١٣ في عدد حالات قتل وتشويه الأطفال في العديد من البلدان. وبالإضافة إلى ذلك، يظل تجنيد الأطفال واستخدامهم في التراعات ظاهرة مزمنة. وظل الإفلات من العقاب أيضا مشكلة مقلقة.

وترحب بلجيكا بتعيين جمهورية الكونغو الديمقراطية لمستشار رئاسي معني بالعنف الجنسي وتجنيد الأطفال. ويرحب بلدي بالتقدم المحرز فيما يخص قوات الأمن الوطنية لجمهورية الكونغو الديمقراطية، لا سيما بعد اعتماد خطة العمل الوطنية خلال عام ٢٠١٢. لكن تواصل تجنيد الأطفال واستخدامهم في التراعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، يشير أيضا إلى ضرورة استمرار بذل الجهود. ولا يزال الإفلات من العقاب الذي يتمتع به مرتكبو أعمال العنف الجنسي يشكل أيضا مصدر قلق خطير. لهذه الأسباب، يدعو بلدي الحكومة الكونغولية إلى التنفيذ الكامل والفعال لخطة العمل ويشجعها مرة أخرى على اتخاذ جميع التدابير الممكنة لتقديم مرتكبي العنف الجنسي إلى العدالة. كما يجب على الحكومة أيضا ضمان عدم تجنيد المسؤولين عن الانتهاكات الخطيرة في أجهزتها الأمنية.

وتود بلجيكا تكرار قلقها جراء استخدام الأسلحة المتفجرة، خاصة في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية، وتدعو جميع الأطراف في التراعات المسلحة إلى نبذ استعمالها، لا سيما بالنظر إلى الضرر الذي تسببه للأطفال. ويدعو بلدي أيضا الدول التي لم تصدق بعد على الصكوك الدولية ذات الصلة، إلى أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن، لا سيما اتفاقيتي حظر الألغام المضادة للأفراد والذخائر العنقودية.

وترى بلجيكا أيضا أن القوات المسلحة الحكومية المدرجة في مرفقات تقرير الأمين العام عن محنة الأطفال في التراع المسلح ينبغي ألا يسمح لها بالمساهمة بقوات في عمليات حفظ السلام، إلا بعد أن تنفذ بالكامل خطط عمل لإنهاء الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال.

وأخيرا، ترحب بلجيكا، على غرار الأمين العام، بمبادرة المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والإسهام الهام الذي يمكن أن تقدمه في عمليات منع نشوب التراعات والوساطة وحفظ

السلام. لذلك، يكرر بلدي الدعوة التي وجهها الأمين العام لها بخصوص مواصلة إدراج عناصر بشأن حماية الأطفال، عند وضع سياساتها والتخطيط للبعثات، وتدريب الموظفين والقيام بعمليات حفظ السلام.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الهند.

السيد مكرجي (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أغتنم هذه الفرصة لأهنئ الولايات المتحدة على توليها رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وعلى عقدها هذه المناقشة المفتوحة اليوم بشأن هذه المسألة التي تكتسي أهمية كبيرة وملحة.

يشكل الأطفال ما يقرب من ثلث الجنس البشري، وهم أثمن مواردنا. وتشكل الطفولة أساس التطور المادي والنفسي والاجتماعي والفكري لأي بلد.

إن الجناة يهددون باستمرار التزاماتنا بحقوق الطفل في التراعات المسلحة. ويرغم الأطفال في أجزاء كثيرة من العالم على حمل السلاح، وشن الحروب إلى جانب الكبار. ولا تزال المدارس في المناطق المتضررة وفي المناطق الجديدة، تتعرض للهجوم، وتوجد الرعاية الصحية والتعليم على شفا الانهيار الكامل، ووصلت التنمية إلى طريق مسدود. ولا يبشر ذلك بالخير فيما يخص التنفيذ السليم لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، التي سنعتمدها في عام ٢٠١٥، خلال مؤتمر القمة في الذكرى السنوية السبعين للأمم المتحدة.

ويساور الهند قلق بالغ جراء وقوع الأطفال بشكل متزايد في الحلقة المفرغة للتراعات المسلحة، كأهداف وضحايا على حد سواء لأعمال العنف وسوء المعاملة. وتقع المسؤولية الأساسية عن معالجة هذه المسألة على عاتق حكومات الدول الأعضاء. ويرجع ذلك إلى الالتزامات والمسؤوليات المترتبة عليها بموجب المعاهدات والاتفاقيات ذات الصلة، التي هي طرف فيها والمسؤولية التي تضطلع بها الحكومات تجاه مواطنيها. إن الهند تقر بالدور الكامل للمجتمع المدني في هذا الإطار، كشريك مهم في جهودنا الوطنية والدولية المبذولة في مجال قضايا الأطفال.

ثمة إشارة في الفقرات من ١٧٢ إلى ١٧٦ من تقرير الأمين العام (S/2014/339) إلى تأثير الجماعات المسلحة اليسارية المتطرفة على الأطفال في الهند. وهذه مسألة خطيرة للغاية، عالجتها حكومة الهند على سبيل الأولوية. وتعتقد الهند أنه يمكن من خلال الجمع بين التنمية والتدخلات المتعلقة بالأمن، معالجة مشكلة المتطرفين اليساريين. إننا لا نقلل من شأن التحدي، ولكننا ملتزمون بمعالجة الحالة من خلال سن مجموعة من القوانين واتخاذ مبادرات سياسية قوية. وتعد اللجنة الوطنية الهندية لحماية حقوق الطفل، التي أنشئت خلال عام ٢٠٠٧، إحدى اللجان القلائل من نوعها في آسيا. وهي تضمن توافق الإجراءات المتخذة في الهند مع دستورنا، واتفاقية حقوق الطفل لعام ١٩٨٩.وإذا كانت حكومات الدول الأعضاء تحتاج إلى المساعدة في تعزيز قدراتها ومواردها لمعالجة هذه المشكلة، فعلينا جميعاً في الأمم المتحدة أن نبدي استعدادنا والتزامنا بتقديم هذه المساعدة. والهند، التي تحتفل خلال الشهر الحالي بالذكرى السنوية الخمسين لتبادل خبراتنا التنموية مع البلدان الشريكة لنا في العالم النامي، تكرر استعدادها للقيام بذلك.

ونلاحظ أن من بين التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام دعوة للوصول المستقل من قبل الأمم المتحدة لغرض الرصد والإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة بحق الأطفال، وتسهيل الاتصال بين المنظمة والجماعات المسلحة غير الحكومية لغرض الحوار. ونرى أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تعمل بالتعاون مع حكومة الدولة العضو المعنية فحسب، لا سيما وقد أضحت لدينا الآن مؤسسة مُمَكِّنة اتفقنا بالإجماع على إنشائها في القمة المعقودة في عام ٢٠٠٥ في الذكرى السنوية الستين

لإنشاء الأمم المتحدة، والمتمثلة في مجلس حقوق الإنسان. وفي هذا السياق، نحيط علماً بأن مجلس حقوق الإنسان قد أنجز بالفعل الجولة الأولى من الاستعراض الدوري الشامل لكل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة البالغ عددها ١٩٣ عضواً.

فيما يتعلق بتعامل الأمم المتحدة مع الأطراف الفاعلة من غير الدول، نود الإشارة إلى أن تلك الأطراف غير ملزمة بأي واجبات أو التزامات قانونية. وعليه، فإن أي تعامل مقترح معها سيكون غير محدد. وربما يكون أجدى للمجلس أن يوصي بالتطبيق الصارم لسيادة القانون كرادع للجماعات المسلحة من غير الدول، وخاصة للتحقيق والملاحقة القضائية للأطراف الفاعلة من غير الدول التي تستميل الأطفال للزج بهم في التراعات المسلحة أو تنتهك حقوق الإنسان الأساسية للأطفال في التراع المسلح دون عقاب.

إننا نشعر بالأسى لأنه رغم أحكام الفقرة ١٦ من القرار ١٣٧٩ (٢٠٠١) المحددة بوضوح، فقد اشتمل تقرير الأمين العام بشكل انتقائي على مشاكل تبدو غير ذات صلة بالتهديدات التي يتعرض لها صون السلم والأمن الدوليين. وهذا من شأنه صرف الاهتمام والموارد دون داع عن معالجة القضية الرئيسية قيد المناقشة اليوم. ونرى أن الإدراج الانتقائي لبلدان من العالم النامي فحسب في القسم الفرعي (باء) من تقرير الأمين العام هو نهج خطير. ذلك أن تأثير التطرف العنيف وتجنيد الأطفال وصبغهم بصبغة التطرف، واستخدامهم في ارتكاب أعمال العنف، فضلا عن حوادث الاعتداءات المسلحة على المدارس، المسردة في ذلك القسم، لا يمكن أن يكون حدوثها مقتصراً على العالم النامي وحده. فهي تحدث في البلدان المتقدمة النمو أيضاً، ويتعين معالجتها في إطار عالمي.

لقد أشرنا إلى القرار ١٣٧٩ (٢٠٠١)، الذي اتخذ في عام ٢٠٠١. ومنذ ذلك الحين، أنشأنا لجنة بناء السلام. وربما يتعين على مجلس الأمن مراجعة أحكام ذلك القرار لتحديد دور أكثر مباشرة لأنشطة بناء السلام بغية إدراج أحكام لحماية الأطفال.

إن مشاركتنا في عمليات حفظ السلام هي أحد المجالات التي تقف فيها الهند في الطليعة لتنفيذ قرارات المجلس بشأن موضوع مناقشتنا اليوم. واستناداً إلى الخبرة التي اكتسبناها كأكبر مساهم في هذه العمليات، لا بد أن نعرب عن قلقنا إزاء الافتقار إلى الموارد اللازمة لتنفيذ كل أحكام الولايات. وعلى المستوى الأساسي، نحتاج إلى ضمان نشر المزيد من مستشاري حماية الأطفال في تلك العمليات. وعلى المستوى الأعم، نتوقع من المجلس أن يستفيد من عمليتي الاستعراض المتوازيتين الحاليتين لأنشطة حفظ السلام وبناء السلام. وكلتاهما تجرى في نطاق المجلس مباشرة. وينبغي أن يكون الهدف استخدام الأحكام والموارد الخاصة بأنشطة بناء السلام بطريقة أكثر استباقية واستدامة. ونرى أنه ينبغي أن يطبق ذلك خصوصاً لضمان العودة الآمنة للأطفال المتأثرين بالتراع المسلح، واستدامة تسريحهم وتأهيلهم وإعادة إدماجهم في المجتمع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد أوكامورا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن خالص تقديري لريادتكم، سيدي، في عقد هذه المناقشة المفتوحة اليوم. وأود أيضاً أن أشكر السيدة ليلى زروقي، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراع المسلح، والسيدة يوهانا براندت، نائبة المدير التنفيذي لليونيسف، والسيد إيرفي لادسوس، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، والسيد فورست ويتيكر، مبعوث اليونسكو الخاص للسلام والمصالحة، والسيدة ساندرا أوويرنجيمانا على إحاطاتهم الإعلامية.

اليوم، أود أن أركز على قضايا اختطاف الأطفال والمسائل المتصلة بها. في ١٤ نيسان/أبريل، اختطفت جماعة بوكو حرام

الإسلامية المتطرفة ٢٧٦ فتاة من مدرستهن في شيبوك، نيجيريا. ولا يزال مائتان وثلاث وعشرون منهن في عداد المفقودين. وقد أعلن رئيس الوزراء آبي هنا في الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر الماضي (انظر A/68/PV.12) أن اليابان ستبذل قصارى جهدها لمنع العنف الجنسي ضد المرأة في التراعات المسلحة وستدعم، مادياً ونفسياً، الأشخاص الذين يصبحون ضحايا لتلك الأفعال، للأسف. ومن الضروري بشكل مطلق منع وقوع مثل هذه الجرائم الفظيعة مرة أخرى، وإننا لن نألو جهداً في دعم الضحايا. وفي هذا الصدد، ساهمت حكومة اليابان في ١٣ حزيران/يونيه بمبلغ ٠٠٠ ٨٥٥ دولار لتقديم الدعم النفسي – الاجتماعي والرعاية الصحية للضحايا وأسرهن في نيجيريا.

ويرمز ذلك الحادث المروع لحالة الضعف التي يكون عليها الأطفال في التراع المسلح. وهذه ليست المرة الأولى التي يختطف فيها أطفال، ولا يقتصر ذلك على نيجيريا فحسب. ووفقا للتقرير الحالي للأمين العام (S/2014/339)، اختطف في العام الماضي ١٤٧ طالباً في جمهورية الكونغو و ٢٥٠ في جنوب السودان، كما يتزايد عدد حالات اختطاف الأطفال في سوريا من قبل جماعة الدولة الإسلامية في العراق والشام. وعلى مجلس الأمن أن ينظر في أفضل السبل لمنع والقضاء على اختطاف الأطفال في التراعات المسلحة.

تجنيد الأطفال هو أحد الأغراض المتوخاة من اختطاف الأطفال. وفي هذا الصدد، فإن نجاح حملة ”أطفال، لا جنود“ يكتسي أهمية كبيرة.

إننا نرحب بالتقدم المحرز، كالاستخدام الناجح لنظام التحقق من السن الذي استخدمته تشاد بالفعل في حوالي ٠٠ ٨ ٣ من وحداتها العسكرية بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة.

وخلال الأشهر الستة الماضية، منذ المناقشة المفتوحة الأخيرة (انظر S/PV.7129)، قدمت حكومة اليابان أكثر من مليون دولار لجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية موريتانيا الإسلامية وجنوب السودان لصالح الأطفال المحتاجين للحماية، بما في ذلك الدعم النفسي – الاجتماعي.

وبغية تحقيق هدف تلك الحملة بحلول عام ٢٠١٦، ينبغي تعزيز برنامج عملها. ويجب تعميم إجراء التحقق من السن، ومعاقبة المخالفين. وفي حين أن الحملة لا تنطبق إلا على القوات العسكرية الحكومية، ينبغي لمجلس الأمن أن يشرع في النظر في كيفية توسيع نطاق الاستفادة من ثمار الحملة لتشمل الجماعات العسكرية غير الحكومية، بالنظر إلى انتماء معظم الجناة إليها.

أخيراً، فإن حماية المدنيين في حالات التراع وما بعد التراع هي أحد الأهداف الرئيسية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. والأطفال هم الفئة الأضعف في مثل هذه الحالات. غير أننا ما زلنا نسمع عن حالات انتهاك قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة لحقوق الطفل. وعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام يجب أن تكون نموذجاً لحماية أطفالنا. وعلينا، نحن البلدان المساهمة بقوات، أن ندرك مسؤوليتنا عن تدريب موظفينا في الداخل حتى لا يسيئوا معاملة الأطفال أثناء أداء واجباتهم، بل يسهروا على حمايتهم.

ختاماً، ينبغي ألا يغيب عن بالنا أن الاختطاف هو أحد أفدح الانتهاكات الستة بحق الأطفال. غير أن هذا الموضوع لا يحظى بالاهتمام الكافي في مجلس الأمن. ولا يُعترف به كباعث على الإدراج في مرفق تقرير الأمين العام، ولا يخضع لآلية الرصد والإبلاغ. لقد حان الوقت للتفكير مرة أخرى بشأن هذه المسألة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل البرتغال.

السيد بوكارينهو (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر وفد الولايات المتحدة على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن الأطفال والتراعات المسلحة، وهي مسألة توليها البرتغال أهمية كبيرة.

وأشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم على بياناتهم. أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراع المسلح، على إحاطتها الإعلامية، وأن أثني على جهودها الدؤوبة في الإسهام في النهوض بالبرنامج المعني بالأطفال والتراع المسلح.

تؤيد البرتغال تأييدا كاملا حملة ''أطفال، لا جنود'' الرامية إلى وضع حد لآفة تجنيد الأطفال واستخدامهم في التراعات المسلحة بحلول عام ٢٠١٦ من جانب الحكومات والجهات من غير الدول على حد سواء. وقد تحقق الكثير في هذا الصدد، ونعرب عن تقديرنا للخطوات الهامة التي اتخذت لمنع تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل القوات والجماعات المسلحة.

وفي ذلك الصدد، فقد ثبت أن خطط العمل هذه تشكل أداة ممتازة للتعاون مع القوات المسلحة والجماعات المسلحة المنظمة. غير أن الالتزام السياسي غير كاف وحده. ولا يزال الامتثال مطلوبا.

لقد اتخذ المجلس القرار ١٢٦١ (١٩٩٩)، وهو أول قرار له بشأن الأطفال والتراع المسلح، قبل ١٥ عاما. وسلّم القرار بأن لهذه المسألة عواقب وخيمة على السلام والأمن الدوليين. ونحن على اقتناع تام بأن مسألة الأطفال والتراع المسلح هذه تترتب عنها آثار خطيرة على السلم والأمن الدوليين، ونؤمن بأن حماية الأطفال في تلك الحالات تتطلب التزاما حقيقيا من جانب المجتمع الدولي بأسره.

وبالرغم من التقدم الكبير المحرز في النهوض بجدول الأعمال هذا، عن طريق اتخاذ العديد من القرارات وإنشاء آليات لتحسين التصدي لهذه المسألة، فإن التقرير الأخير للأمين العام (S/2014/339)، الذي تم عرضه في هذه القاعة اليوم، يصف واقعا مروعا للغاية بالنسبة للأطفال المتضررين من التراعات بوصفهم أحد أهم ضحايا الطابع المتغير للحروب وما يتصل بذلك من انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان. ويتحمل الأطفال أيضا الآثار المترتبة عن استخدام المتفجرات وشن الغارات الجوية، علاوة على الأساليب الإرهابية.

إن من المقلق للغاية أن يلاحظ الأمين العام أن الحالة قد تدهورت في العديد من البلدان، بما في ذلك في جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان وسوريا وشمال نيجيريا. ويمثّل اختطاف أكثر من ٢٠٠ من فتيات المدارس من قبل جماعة بوكو حرام في نيجيريا في نيسان/أبريل حادثا مروعا يؤكد على ضرورة مواصلة التصدي لمسألة الأطفال والتراعات المسلحة.

لقد واصل المجلس خلال الأعوام القليلة السابقة – وعلى نحو ثابت – تعزيز مساءلة المتمادين في ارتكاب الانتهاكات الجسيمة بحق الأطفال. ويحدونا الأمل أن تدرج أسماء جميع مرتكبي تلك الانتهاكات الخطيرة، بما في ذلك اختطاف الأطفال ومنع وصول المساعدات الإنسانية في مرفقات تقارير الأمين العام في المستقبل القريب.

ويجب الاستمرار في تعزيز الإطار المعياري لحماية الأطفال في حالات التراع المسلح. وترى البرتغال أنه يتعين على المجلس أن يواصل التصدي لتلك الحالات المثيرة للقلق، وأن يسعى جاهدا إلى إيجاد أفضل السبل لتعزيز حماية الأطفال المتضررين من التراعات المسلحة.

ويساورنا قلق بالغ إزاء الانتشار الواسع لتلك الأعمال وشن الهجمات المتعمدة على المدارس والمدرسين والطلاب بوصفهما أداة للحرب. وتشكّل المدارس والمرافق التعليمية الآن جزءا من ميدان المعركة، ويجري استخدامها بصورة

منهجية بوصفها قواعد وثكنات عسكرية ومخابئ للأسلحة ومراكز للاحتجاز، بل غرفا للتعذيب من قبل القوات المسلحة النظامية أو من جانب جماعات المعارضة المسلحة من غير الدول. وأصبحت الهياكل التعليمية الأساسية أهدافا استراتيجية للهجمات، الأمر الذي يعرّض الأطفال والمدرسين للخطر، ويحرم الأطفال من حقهم في التعليم. ومن الضروري عكس اتجاه ذلك النمط.

وعليه، فإن البرتغال تؤيد تطبيق مبادئ لوسيتر التوجيهية بشأن حماية المدارس والجامعات من الاستخدام العسكري أثناء التراعات المسلحة – التي شاركنا في تقديمها – بوصفها أداة ملموسة لحماية المرافق التعليمية والحد من تأثير التراعات على سلامة الطلاب وحقهم في التعليم.

ولا سبيل لإفلات مرتكبي الانتهاكات بحق الأطفال في أوقات التراع من العقاب. وينبغي لعملنا في المستقبل القريب أن يسترشد، على نحو أكيد، بضرورة التصدي لمسألة إفلات المتمادين في ارتكاب الانتهاكات – الذين تم تحديدهم فعلا بوضوح – من العقاب. ونشير بذلك إلى الكيانات أو الأفراد الذين تم تحديدهم بوصفهم متمادين في ارتكاب الانتهاكات على مدى خمس سنوات أو أكثر، علما بأن معظمهم من الجهات الفاعلة من غير الدول. ومن الضروري أن يتصدى المجلس لتلك الحالات الصعبة، فضلا عن كفالة مساءلة أولئك الأفراد ومعاقبتهم. وما لم يتحقق ذلك، فإن مصداقيتنا ستكون على المحك.

وما تزال المحكمة الجنائية الدولية تضطلع بدور رادع أساسي مكمل للأدوار التي تؤديها الهيئات القضائية على الصعيدين الوطني والدولي، عن طريق مساءلة الجناة وعبر التحقيق مع المسؤولين عن ارتكاب الفظائع بحق الأطفال ومقاضاتهم.

وفيما يتعلق بعمليات حفظ السلام، تود البرتغال أن تؤكد على أهمية إدراج المستشارين في مجال حماية الطفل في ولايات تلك العمليات. وبالإضافة إلى أولئك المستشارين، فإن من الضروري جدا كفالة التدريب السابق للنشر بصورة مناسبة لحفظة السلام في مجال حماية الطفل، فضلا عن التدقيق الفعال في سيرة حفظة السلام، بهدف كفالة منع مرتكبي الانتهاكات الجسيمة بحق الأطفال من خدمة الأمم المتحدة. ذلك أن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة هم الذين يشكلون واجهة المنظمة في الميدان، ويجب عليهم أن يجسدوا قيم احترام حقوق الإنسان وحمايتها.

لقد تم التسليم على نطاق واسع بالأثر العام والسلبي للتراعات المسلحة على الأطفال وما يتصل بها من عواقب وخيمة لا يمكن إنكارها على تحقيق السلام والأمن والتنمية بصورة دائمة. وفي عام ١٩٩٦ قال غراسا ماتشيل: ”يجب أن يكون تأثير التراعات المسلحة على الأطفال أمرا يهم الجميع وتقع مسؤوليته على الجميع“ (A/51/306، الفقرة ٣١٧). وما زالت تقع علينا المسؤولية عن اتخاذ إجراءات جماعية للتغلب على تلك الآفة، وأن نمنع تعرّض الأطفال للأضرار الناشئة عن التراع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بولندا.

السيد وينيد (بولندا) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أشارك الوفود الأخرى في تهنئة وفد الولايات المتحدة على تولي رئاسة المجلس لشهر أيلول/سبتمبر، وأن أشكره على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة الهامة.

تؤيد بولندا البيان الذي أدلي به باسم الاتحاد الأوروبي.

ونشيد بالسيدة ليلى زروقي، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراع المسلح، على عملها المستمر والوارد

في التقارير عن الأطفال والتراع المسلح. وأود أيضا أن أشكر منظمي حملة ”أطفال، لا جنود“، الهادفة إلى القضاء على تجنيد الأطفال من قبل قوات الأمن الحكومية بحلول عام ٢٠١٦ .

وغني عن البيان أن الأطفال غالبا ما يكونون أكثر الفئات معاناة في سياق التراعات المسلحة وفيما بعدها. وإن لنشأة الطفل في بيئة من العداء أثرا سلبيا هائلا على نموه وعلى حياته في سن البلوغ. فهي تنعكس على صحة الفرد وسلامته البدنية، علاوة على قدراته التعليمية والاجتماعية، إلى جانب أثرها السلبي على تنمية مواهبه.

وبالرغم من أن الكثير قد أنجز بالفعل فيما يتعلق بمنع إشراك الأطفال في التراعات المسلحة، فإن الشواغل لا تزال قائمة إزاء استمرار تلك التهديدات. ويشدد التقرير الأخير للأمين العام (S/2014/339) الذي عرضته السيدة زروقي، على تفاقم الحالة في العديد من البلدان، حيث يكون الأطفال أكثر الضحايا معاناة، ويتعرضون للاعتداء الجنسي والأذى، بل يقتلون – أثناء الهجمات على المدارس والمستشفيات والمرافق المدنية الأخرى.

وكثيراً ما يكونون يتامى، فيُحرمون عادة من الرعاية الصحية والطبية ويعانون من الحرمان من العون والمساعدة الإنسانيين أو يفتقرون إليهما. ويجب علينا أيضاً ألا ننسى أن الأطفال، في بعض أنحاء العالم، يجري اختطافهم وتجنيدهم.

في ظل هذه الظروف المأساوية، فإنهم يصبحون ضحايا وأطرافاً فاعلة على السواء في التراعات المسلحة. ويحدث تجنيد الأطفال بعدد من الطرق التي كثيراً ما تكون عنيفة وقاسية. ومع ذلك، في بعض الحالات ولأسباب اجتماعية واقتصادية مختلفة، يدخل الأطفال الخدمة العسكرية طواعية، إما لمجرّد الهروب من الفقر أو من أجل حماية مجتمعاتهم المحلية. وفي هذا السياق، أود أن أُذكّر بأن القرار ٢١٤٣ (٢٠١٤) يشدد على أهمية تعميم مراعاة مسائل حماية الطفل أثناء الاضطلاع بإصلاح القطاع الأمني، بما في ذلك من خلال آليات تقييم السن لمنع تجنيد القُصر وعن طريق إنشاء وحدات لحماية الأطفال في قوات الأمن الوطني.

وبولندا، بوصفها المحرك الأساسي لاتفاقية حقوق الطفل التي اعتُمدت قبل حوالي ٢٥ سنة، تبذل كل ما في وسعها لزيادة الوعي بحقوق الطفل ولتكفل احترام حقوق الأطفال في بلدنا وعلى الصعيد الدولي. وعلى سبيل المثال، سأكتفي بالإشارة إلى مشاركتنا في تقديم القرارين ٢٠٦٨ (٢٠١٢) و ٢١٤٣ (٢٠١٤) بشأن الأطفال والتراعات المسلحة.

في رأينا، أن من المهم للغاية أن توقّع جميع البلدان وتصادق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة وأن تنفذه بفاعلية من أجل الحفاظ على كرامة الأطفال. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يواجه منتهكو هذه الأحكام آليات المساءلة الدولية، مثل المحكمة الجنائية الدولية. وآمل في أن تسهم هذه المناقشة المفتوحة في اتخاذ إجراءات حقيقية من شأنها إنقاذ حياة الأطفال.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد رشينسكي (كندا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أهنئ الولايات المتحدة الأمريكية على توليها رئاسة المجلس خلال هذا الشهر.

تكلم بالإنكليزية.

ونود أيضاً أن نشكر الولايات المتحدة على عقد هذه المناقشة المفتوحة، كما أغتنم هذه الفرصة لنؤكد مجدداً دعمنا للأعمال التي يضطلع بها مجلس الأمن من أجل حماية الأطفال في التراعات المسلحة.

تكلم بالفرنسية.

إن الأوضاع المروعة في سوريا ونيجيريا وجنوب السودان والعراق هي رسائل تذكير قاسية بالأفعال والانتهاكات التي تُرتكب ضد الأطفال وبضرورة اتخاذ تدابير إضافية لحمايتهم. وحقوق الأطفال وحمايتهم من الأولويات في السياسة الخارجية لكندا وفي ما تقدمه من مساعدة إنمائية. وكندا دولة طرف في اتفاقية حقوق الطفل وفي بروتوكوليها الاختياريين الأولين. وتدرك كندا وتؤيد بقوة الحاجة إلى منع تجنيد الأطفال واستخدامهم في التراعات وضرورة العمل لإعادة تأهيل الأطفال الذين جُندوا أو استُخدموا في أعمال عدائية.

وخارج الإطار الدولي لحماية الأطفال في التراعات المسلحة، من الضروري ضمان تنفيذ هذه الحماية. ولهذا السبب، ما فتئت كندا تدعو مجلس الأمن إلى القيام على نحو منهجي بفرض جزاءات واعتماد تدابير محددة الهدف لمساءلة الجناة عن ارتكاب أفعالهم المنحرفة. وندعو مجلس الأمن والأمين العام والممثلة الخاصة إلى مواصلة النظر في سبل لزيادة الضغط على الأفراد الممعنين في ارتكاب الانتهاكات وضمان الامتثال للالتزامات الدولية.

تكلم بالإنكليزية.

ومن الأمثلة على ذلك آلية الرصد والإبلاغ لمجلس الأمن. وفي ضوء الاختطاف الجماعي للتلميذات في نيجيريا على يد جماعة بوكو حرام، نحثّ الأمين العام على إضافة الاختطاف بوصفه باعثاً رسمياً لتفعيل آلية الرصد والإبلاغ بشأن الأطفال في التراع المسلح ولإدراج الجماعات المسلحة المعنية في القائمة.

تعتبر كندا التعليم ضرورياً لتحقيق الأمن والاستقرار والتنمية. ويرتبط التعليم، في الواقع، ارتباطاً وثيقاً بجدول أعمال الأطفال والتراع المسلح. والاستخدام العسكري للمدارس واستهدافها يحرمان الأطفال من الحصول على التعليم، وفي الوقت نفسه يعرضان حياة الطلاب والمدرسين للخطر. كما أن ذلك يعوق مستقبل البلد عن طريق منع الجيل القادم من تنمية إمكاناته كاملة. ونحن نشجب بأشد العبارات الاستخدام المستمر للمدارس من قبل الأطراف المسلّحة كقواعد وثكنات ومخابئ للأسلحة ومراكز احتجاز، أو لأغراض عسكرية أخرى. وفي آذار/مارس، شاركت كندا في تقديم القرار ٢١٤٣ (٢٠١٤)، الذي دعا إلى بذل مزيد من الجهود لحماية الأطفال في التراعات المسلحة وأعرب، في جملة أمور، عن بالغ القلق إزاء الاستخدام العسكري للمدارس وشن الهجمات عليها.

تكلم بالفرنسية.

وينبغي لنا أيضاً دعم تدريب موظفي البعثات الميدانية، بما في ذلك الأفراد العسكريون والشرطة، في مجال حماية الأطفال قبل انتشارهم. ومن المهم للغاية أيضاً فرز هؤلاء الأفراد لمنع الذين ارتكبوا منهم انتهاكات ضد الأطفال من العمل مع الأمم المتحدة. وهذا يقع في صميم ولاية الأمم المتحدة.

وكندا مقتنعة بأن نظم حماية الطفل الرسمية منها وغير الرسمية ذات أهمية. والنظم الرسمية تشمل دعم الجهات المانحة للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، مع تصنيف البيانات التي يتم جمعها حسب نوع الجنس والأصل العرقي والشريحة الخمسيّة للثراء وعوامل أخرى. ومن شأن ذلك، بدوره، أن يسهم في إرساء إجراءات للتحقق من السن للتجنيد العسكري. وتشمل النظم غير الرسمية المشاركة النشطة من جانب الأسر والمجتمعات المحلية والأطفال أنفسهم في إنشاء وتعزيز بيئات توفر الحماية للأطفال والتي تسهم في منع التجنيد والانتهاكات الأخرى. وبناء القدرات عنصر أساسي لحماية الأطفال. وقد دلت التجربة على أن حماية الأطفال في حالات التراع أمر معقد ويقتضي تطبيق مهارات ومعارف طبية ونفسية واجتماعية متنوعة ومتخصصة.

تكلم بالإنكليزية.

إننا نعرف أن الأفعال أبلغ من الأقوال. لذلك، قدمت كندا قدمت مساهمات ملموسة في الجهود الرامية إلى حماية الأطفال في حالات التراع المسلح. ومنذ عام ٢٠٠٨، ساهمت كندا بما يزيد على ٢٧ مليون دولار في المبادرات ذات الصلة بمنع التجنيد وتسريح الأطفال الجنود. وبالإضافة إلى ذلك، قدمنا مؤخراً مبلغ ١٠ ملايين دولار لليونيسف من أجل تنفيذ آلية الرصد والإبلاغ عملاً بالقرار ١٦١٢ (٢٠٠٥). وهذا المشروع سيعمل على تحسين حماية الأطفال في البلدان التي تعاني من التراعات المسلحة، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، أفغانستان، تشاد، جمهورية أفريقيا الوسطى، الجمهورية العربية السورية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جنوب السودان، السودان، العراق، كوت ديفوار وكولومبيا.

وفي ٢٤ كانون الثاني/يناير، أعلن رئيس الوزراء هاربر عن تخصيص مبلغ ٥٠ مليون دولار إضافي في صورة تمويل إنساني للتعليم وأنشطة حماية الأطفال التي تدعم مبادرة ”لا لضياع جيل“. وبدعم من الحكومة الكندية لهذه المبادرة، من المتوقع أن يكون شركاؤنا قادرين على توفير الحماية وبرامج تعليمية لـ ٦٦٠ ٠٠٠ طفل للمساعدة على استعادة الأمل للأطفال المتضررين من الأزمة في سوريا. واسمحوا لي أن أؤكد لكم، سيدي، أن كندا ستواصل مكافحة الانتهاكات التي لا توصف والتي تهدد سلامة وكرامة وحياة الفتيات والفتيان في حالات التراع المسلح في كل ركن من أركان العالم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا.

السيد بيركايا (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم منظمة التعاون الإسلامي.

أود أن أبدأ بالإعراب عن تقديري العميق لوفد الولايات المتحدة على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة حول الأطفال والتراع المسلح. كما نعرب عن شكرنا للأمين العام على تقريره الأخير (S/2014/339).

قبل متابعة كلامي، أود مجرد أن أذكر كيف يعلمنا الإسلام أن نعامل الأطفال. فعلى غرار جميع الأديان والمعتقدات الرئيسية، ينظر الإسلام إلى الأطفال باعتبارهم نعمة من الله، ويجب تقبّلهم بفرح وامتنان. ولا بد من إحاطتهم بالمحبة، ومن رعايتهم وصونهم بعناية كبيرة. الإسلام يمنح الأطفال بعض الحقوق التي يجب أن يحترمها الآباء والمجتمعات المحلية. ومن بين أقدس هذه الحقوق الحق في الحياة والحق في التعليم بشكل صحيح. ولهذه التعاليم صدى قوي في ميثاق منظمتنا، الذي يدعو إلى تهيئة الظروف المواتية للتنشئة السليمة للأطفال والشباب. وفي أعقاب هذه التعاليم، من المثير للجزع بالتالي الادراك بأن السكان المدنيين، لا سيما الأطفال، يتحملون أسوأ عواقب التراعات المسلحة.

وفي هذا السياق، أكرر معارضة منظمة المؤتمر الإسلامي للعنف كوسيلة لتسوية المنازعات. ونكرر رفضنا الثابت أمام المجلس للاستهداف المتعمد للمدنيين والهجمات العشوائية أو غير المتناسبة ضدهم، لا سيما الأطفال. ويجب مساءلة مرتكبي هذه الانتهاكات. وتجدر الملاحظة أن تقرير الأمين العام الأخير يتضمن الرسالة المناسبة التي تفيد بأنه يجب الاضطلاع بمزيد من العمل على جميع مستويات التعاون من أجل التخفيف من تأثير التراعات المسلحة على الأطفال. وجدير بالذكر، مع ذلك، أن الجهود العالمية المبذولة للقضاء على العنف ضد الأطفال في أوقات التراع المسلح تستند إلى قدرتنا على تسوية التراعات بطريقة عاجلة وسلمية.

إن منظمة المؤتمر الإسلامي تعقد العزم على مواصلة القيام بدور هام، جنبا إلى جنب مع المجتمع الدولي، في منع التراعات

وحلها. وتقف منظمة المؤتمر الإسلامي، استرشادا بميثاقها، على أهبة الاستعداد لتعزيز شراكتها مع الأمم المتحدة وتوطيد التعاون معها، بهدف تحديد الإنذارات المبكرة للصراعات المحتملة، والتصدي بفعالية لمثل هذه الحالات التي يتم تحديدها. وتواصل منظمة المؤتمر الإسلامي، من جانبها، بذل الجهود لصون السلم والأمن، فضلا عن منع نشوب التراعات وحلّها في دولها الأعضاء. وفي هذا الصدد، يسرنا أن نذكر تعاوننا الوثيق مع الأمم المتحدة في الجهود الرامية إلى استعادة السلام والأمن في أماكن مثل الصومال وأفغانستان والسودان.

وفي عام ٢٠١٣، افتتحت منظمة المؤتمر الإسلامي وحدة السلام والأمن والوساطة، بغية زيادة قدرة المنظمة على معالجة مسألتي السلام والأمن اللتين تتصفان بالصعوبة بشكل متزايد. وتذكر منظمة المؤتمر الإسلامي مع الشعور بالامتنان أن هذه الوحدة أنشئت بمساعدة من الأمم المتحدة. وفي سياق تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، تلتزم منظمة المؤتمر الإسلامي التزاما ثابتا بتأييد اللجنة المستقلة الدائمة لحقوق الإنسان التابعة لها. وهذا الدعم هو إشارة لا لبس فيها إلى دمج الاهتمامات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لأعضائنا.

وبينما يؤدي مجلس الأمن دورا أساسيا في كفالة امتثال الدول للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، ينبغي له أن يبذل المزيد من الجهود لكفالة المساءلة عن الانتهاكات المرتكبة. ومن الواضح أن الالتزام بمبدأ المساءلة يعزز حماية الأطفال في التراع المسلح، كما أنه يحول دون حدوث الانتهاكات والجرائم وعودتها من جديد.

لذلك، تكرر منظمة المؤتمر الإسلامي دعوتها مجلس الأمن إلى الاضطلاع بمسؤولياته المتعلقة بالأطفال الواقعين ضحايا الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين. إن تقرير الأمين العام يصف كيف أن الأطفال الفلسطينيين لا يزالون يعانون من الاحتلال العسكري القائم. وهناك بيانات وتقارير مماثلة صادرة عن مختلف آليات الأمم المتحدة، لا سيما مجلس حقوق الإنسان، تواصل توثيق الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان للأطفال الفلسطينيين. وإن ما شهده العالم بأسره خلال العدوان العسكري الإسرائيلي الأخير في غزة، والوحشية التي لحقت بالأُسر، بمن فيهم الأطفال الذين يلعبون في العراء، كان أمرا بيّنا. وهذا يتطلب الاهتمام والمساءلة والعزيمة السياسية بشكل قوي على الصعيد الدولي. وتعتبر منظمة المؤتمر الإسلامي هذه الحوادث الخطيرة جدا أنها جزء من فشل المجتمع الدولي في كفالة توفير حماية أوسع للمدنيين، بمن فيهم الأطفال، في حالات التراع المسلح.

إن حل التراعات الدولية يعتمد أساسا على قدرة المجلس على الاضطلاع بمسؤولياته، كما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة. لذلك، تكرر منظمة المؤتمر الإسلامي دعوتها مجلس الأمن إلى التصرف بحزم في الحالات التي تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين أو التي تؤثر بالفعل عليهما. ويتحتم علينا وعلى المجلس كفالة الوفاء بالحقوق الأساسية للأطفال. وهذا يعني أيضا أنه يجب أن يكون هناك عدم تسامح على الاطلاق حيال تجنيد الأطفال أو جرّهم إلى الحرب أو قتلهم وتشويههم في أعمال عدائية. وقد حان الوقت كي يجعل المجتمع الدولي حماية الأطفال في التراعات المسلحة مسألة ذات أولوية لكل حكومة وللمنظمات المتعددة الأطراف كافة. وتلتزم منظمة المؤتمر الإسلامي بمواجهة هذا التحدي.

سوف أنهي بياني بإعادة التأكيد على أهمية أن تتمسك جميع البلدان تمسكا كاملا على سبيل الالحاح، وبالتنسيق مع مجلس الأمن وكيانات الأمم المتحدة ذات الصلة، بحماية الأطفال وحقوقهم في حالات التراع المسلح. وبما أن الأسلوب المفضل هو كفالة عدم حدوث أعمال عنف في المقام الأول، فإن التسوية السلمية للمنازعات يجب وضعها باستمرار موضع

التنفيذ وفقا للميثاق، فضلا عن حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

السيد هلال (المغرب) (تكلم بالفرنسية): يود وفد بلدي أن يشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه المناقشة، التي تشهد على التزام بلدكم بهذا الموضوع والتركيز الجاري عليه.

وأود أن أشكر السيدة ليلى زروقي على إحاطتها الاعلامية، وتفانيها، وشغفها حيال الاضطلاع بولايتها، وكذلك السيد إيرفي لادسوس، والسيدة يوكا براندت، والسيد فورست ويتيكر على إحاطاتهم الاعلامية. كما أود أن أشكر السيدة أوويرنجيمانا على شهادتها المؤثرة والجريئة جدا.

إن الأطفال غالبا ما يقعون تكرارا ضحايا في التراعات المسلحة بسبب ضعفهم. فمن ناحية، هم أول ضحايا أعمال العنف، لا سيما العنف الجنسي، وتصبح أبسط حقوقهم عرضة للانتهاك؛ ومن ناحية أخرى، تعمل أطراف التراع على تجنيدهم كجنود أطفال، في انتهاك صارخ للقانون الدولي. لهذا السبب، إن هذا النقاش مهم بشكل خاص في تعبئة المجتمع الدولي لتعزيز الصكوك القانونية القائمة لحماية الأطفال. ومن خلال التزام المجلس المتواصل، فهو يظهر بوضوح أن مكافحة العنف والإساءة ضد الأطفال في التراع المسلح أمر ليس التزاما أخلاقيا وإنسانيا فحسب، وإنما هو شأن حتمي لتحقيق السلم والأمن الدوليين.

يرحب المغرب بالالتزامات التي قطعها العديد من الدول الأطراف في التراع لضمان حماية حقوق الطفل، وبما أحرز من تقدم في تحرير الجنود الأطفال من صفوف القوات المسلحة أو الجماعات المسلحة، وبالعدد المتزايد من خطط العمل الوطنية المتعلقة بهذا الموضوع والتي وُقعت أو تلك التي يجري التفاوض بشأن التوقيع عليها.

يرحب المغرب أيضا بالجهود المبذولة في إطار حملة ”أطفال لا جنود“ التي أطلقتها الممثلة الخاصة للأمين العام بصورة مشتركة مع اليونيسيف. ويأمل وفد بلدي في أن تحقق المبادرة هدفها المتمثل في وقف تجنيد الأطفال بحلول عام ٢٠١٦، ودعم المبادرات الوطنية في هذا المجال.

يدين المغرب جميع أشكال العنف ضد الأطفال، بما في ذلك استخدامهم كدروع في المخزونات الاحتياطية أو الثكنات، وأخذهم رهائن، أو تجنيدهم في مخيمات اللاجئين. ويدين المغرب أيضا الهجمات على المدارس والمستشفيات واستخدام هذه المواقع لغايات عسكرية.

على الرغم من أن مناقشة اليوم تتميز بحشد يتألف من جميع أصحاب المصالح في المجتمع الدولي، من المؤسف أن نلاحظ أن الجهود المبذولة حتى الآن لوضع حد لمشاركة الأطفال في التراع المسلح قد قصرت عن بلوغ غاياتها. في الواقع، أن البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلقة باشراك الأطفال في التراعات المسلحة والإتجار بالأطفال، واستغلالهم في البغاء وإنتاج المواد الإباحية، ومختلف قرارات مجلس الأمن، ومبادئ باريس ما برحت عاجزة عن تحقيق أهدافها النبيلة. لذلك يرى وفدي أن جهود المجتمع الدولي للتعامل بفعالية مع هذه المشكلة ستستفيد من النهج التالي المتعدد الجوانب.

أولاً، ينبغي أن يكون النهج عالميا وأن يُنفذ بفهم شامل للأسباب الجذرية والهيكلية لهذه المشكلة، مثل الفقر، والتمييز، والاستبعاد الاجتماعي، والإجحاف الاجتماعي والاقتصادي.

ثانيا، ينبغي أن يكون نهجا استراتيجيا لا يتناول فقط حالات الصراع. بل أن يشدد أيضا على الوقاية،

لا سيما بالتمكين من تحذير الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتعزيز الحكم الصالح، وتعزيز التنمية المستدامة.

ثالثاً، ينبغي أن يكون النهج شاملا لجميع القطاع، وأن يمكن من إشراك جميع أصحاب المصالح، وبخاصة الحكومات، والمجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية ومنظمات حماية حقوق الإنسان.

رابعا، ينبغي أن يكون النهج مرنا ويأخذ في الحسبان الطابع المتعدد الجوانب والمتطور للصراعات المسلحة، فضلا عن السمات التي يتميز بها كل صراع.

وأخيراً، يجب أن يكون النهج عمليا ويتضمن حوافز وتدابير محددة، لا سيما من حيث التصدي للأعمال الانتقامية، ووضع خطة لإنصاف الضحايا عندما تُرتكب انتهاكاتك بحقهم، وكذلك إعادة إدماج الأطفال الجنود في المجتمع، لا سيما في إطار عمليات المصالحة الوطنية المناسبة.

في موازاة ذلك، لا تزال الاستراتيجيات الوطنية لحماية الأطفال تعتمد على بناء القدرات لدى الحكومات وعلى توفر المواد والموارد المالية والبشرية اللازمة لتمكين هذه الاستراتيجيات من أن تكون طويلة الأجل. لذلك من المهم الاستجابة بسرعة للنداء الوارد في تقرير الأمين العام (S/2014/339) الذي يحض فيه المانحين على الوفاء باحتياجات التمويل لتنفيذ خطط العمل والبرامج الوطنية.

كانت المملكة المغربية من بين أوائل الدول التي عملت على التوقيع والتصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في التراعات المسلحة. كذلك تقيدنا بالتزاماتنا بموجب وثيقة باريس بشأن هذه المسألة. ومن الجدير بالذكر أن مجموعة القوانين المغربية المنظمة لتسجيل الأسماء للتطوع في الخدمة العسكرية والتجنيد العسكري تتوافق تماما مع القانون الدولي. وتحظر الانخراط في الخدمة العسكرية لمن هم دون سن الثامنة عشرة، وتنص تلك القوانين على تدابير لدعم الجنود الشبان في كل عملية تدريب وإدماج.

كما ذكرت السيدة زروقي صباح هذا اليوم في بيانها، فإن الطابع المستمر، والعدد المتزايد من الأطفال الذين تم تجنيدهم في التراعات المسلحة، لا سيما في صفوف الجماعات الجهادية المسلحة، بما في ذلك تنظيم الدولة الإسلامية في سوريا والعراق، فضلا عن قيام المجموعة الإرهابية بوكو حرام باختطاف العشرات من الفتيات تحديا لنا جميعا، يقتضي منا تنسيق الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي.

يجب اتخاذ إجراءات حازمة على وجه السرعة لضمان مساءلة جميع الذين ما زالوا يستخفون بالقانون الدولي ومعايير حماية الأطفال. إن تنسيق هذه الجهود بين مختلف الأطراف في منظومة الأمم المتحدة ضمان للكفاءة والنجاح. بيد أن المسؤولية الأساسية تقع في المقام الأول على عاتق أطراف التراع التي يجب عليها أن تمتثل لالتزاماتها الدولية وفقا لقرارات مجلس الأمن والاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

في الختام، حان الوقت لكي تعتبر الجرائم التي تُرتكب ضد الأطفال في حالات التراع المسلح جرائم ضد الإنسانية. إذ أن الأطفال يمثلون مستقبل بلدانهم، الأمر الذي يفرض على المجتمع الدولي تحمل المسؤولية عن حمايتهم.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الآن الكلمة لممثلة أوروغواي.

السيدة كاريون (أوروغواي) (تكلمت بالإسبانية): أود أن أعرب عن امتنان أوروغواي للبعثة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الأطفال والتراع المسلح. نتمنى أيضا للوفد كل النجاح في رئاسته لمجلس الأمن لهذا الشهر. تود أوروغواي أيضا أن تشكر الأمين العام، وأن تعرب عن امتنانها للعمل الذي تقوم

به الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراع المسلح، السيدة ليلى زروقي. ونكرر لها دعم بلدنا الكامل لمهمتها. كما تود أوروغواي أن تؤكد على دور المدير التنفيذي لليونيسيف الذي تعتبر جهوده المشتركة مع السيدة زروقي في منتهى الأهمية لإنهاء تجنيد الأطفال في قوات الأمن أو في صفوف الجماعات المسلحة بحلول عام ٢٠١٦.

خلال المناقشة السابقة للمجلس التي جرت في ٧ آذار/مارس (انظر S/PV.7129) التي تم تنظيمها تحت رئاسة لكسمبرغ، حذرت أوروغواي من مغبة تأثير التراعات المسلحة على الأطفال. ومما هو أكثر صدمة الزيادة المؤكدة في الانتهاكات الخطيرة لحقوق الأطفال. وفي هذا الصدد، تود أوروغواي أن تشكر الأمين العام على تقريره الشامل الصادر في ١٥ أيار/مايو (S/2014/339). ونحث البلدان على الوفاء بالتوصيات الواردة في الفقرة ٤ من التقرير، لا سيما فيما يتعلق بحض الدول الأعضاء التي لم توقع وتصدق بعد على اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولاتها الاختيارية الثلاثة على القيام ذلك.

إن الكثير من الأطفال، وبأعداد متزايدة وتنذر بالخطر، أضحوا يوما إثر يوم أهدافا لأعمال القتل والعنف الجنسي، والاغتصاب والتجنيد على أيدى الجيوش أو الجماعات المسلحة. يضاف إلى ذلك الهجمات غير المقبولة على المدارس، والاستخدام المتعمد للمدارس لأغراض عسكرية، مما يعرض للخطر حياة وأمن الأطفال وحقهم في التعليم. والأسوأ من ذلك التأكيد الذي يفيد بأن معظم الأطفال الذين يشاركون في التراعات المسلحة هم من رعايا ذات الدول التي تقوم بتجنيدهم.

إن الموضوع الذي نناقشه اليوم مدرج أيضا في جدول أعمال الجمعية العامة، حيث يسعى بلدي إلى القيام بدور نشط فيه كل عام. على الرغم من ذلك، تود أوروغواي أن تشدد على الدور الذي يقوم به مجلس الأمن من خلال اتخاذ سائر القرارات بهدف تحديد وتطبيق تدابير ملموسة لإنهاء التجنيد غير القانوني للأطفال واستغلالهم في مناطق التراع المسلح.

كما جرى عليه الحال في المناقشة المفتوحة السابقة بشأن هذا الموضوع، من المهم أن نتذكر، أنه بفضل خطط العمل التي انبثقت من ولاية لمجلس الأمن في هذا المجال، تم في السنوات العشرين الماضية تحرير آلاف الأطفال من الاستغلال الحاط بالكرامة الإنسانية لكل إنسان. تود أوروغواي التشديد مرة أخرى على ماهية القرار ٢١٤٣ (٢٠١٤)، بشأن حقوق الأطفال وحمايتهم في التراعات المسلحة. ونود أن نكرر بصورة خاصة قلقنا العميق إزاء عدم إحراز تقدم في حالات التراع المسلح، حيث تواصل الأطراف انتهاك أحكام القانون الدولي التي توفر الحماية للأطفال، وهو انتهاك يتم مع الإفلات من العقاب.

في ذلك القرار يشدد المجلس على قلقه البالغ، ويطالب جميع الأطراف والجماعات المعنية في التراعات المسلحة باحترام القواعد المنصوص عليها في اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وبروتوكوليها الإضافيين لعام ١٩٧٧، وكذلك الامتناع عن استخدام المدارس للأغراض العسكرية المسلحة. ويرى بلدي أن هذا الجانب ضروري لاحترام حقوق الطفل المنصوص عليها في سائر الصكوك، لا سيما في المادة ٢٨ من اتفاقية حقوق الطفل التي تُلزم الدول باحترام حق أبنائهم في التعليم.

كذلك من المهم مرة أخرى الاعتراف بمساهمة المحكمة الجنائية الدولية في مختلف الإجراءات المتعلقة بهذا الموضوع، لا سيما بتصنيفها الأفعال التي تؤدي إلى العنف الجنسي ضد الأطفال، أو التجنيد، أو عزل القاصرين دون سن الخامسة عشرة، أو استخدامهم في الأعمال القتالية أو المنازعات المسلحة بوصفها جرائم الحرب. أما المحاكم الدولية الأخرى التي تتولى المسؤولية عن حماية الأطفال ضمن اختصاصها، فجديرة بتقدير واسع.

ترى أوروغواي أنه من الضروري أن ندعم الجهود المبذولة لمكافحة إفلات جميع المسؤولين عن الانتهاكات الخطيرة المرتكبة في حق الأطفال من العقاب، وتحث مجلس الأمن على إحالة قضايا تلك الانتهاكات إلى المحكمة الجنائية الدولية. وتعتقد أوروغواي أيضا أن التعاون مع المحاكم الوطنية والدولية يشكل جزءا أساسيا وضروريا من الجهود الرامية لضمان البت قضائيا في هذه القضايا بشكل فعال.

ويتمثل الجانب الهام الآخر في ضمان أن يتم إيلاء الاهتمام الواجب لإعادة الإدماج الفعال للأطفال الذين ارتبطوا بالجماعات المسلحة. وفي هذا الصدد، تعد برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الفعالة، حيوية لتمكين هؤلاء الأطفال من إعادة الاندماج بشكل مستدام وناجح في المجتمع.

في الختام، يود وفد بلدي تكرار ما قلناه في المناقشة السابقة بشأن هذا الموضوع، التي عقدت في ٧ آذار/مارس (انظر S/PV.7129)، حيث قلنا بأن إعادة إدماج الأطفال في المجتمع، تنطوي أيضا على النظر في الحالات التي اتهم فيها الأطفال بارتكاب جرائم خلال ارتباطهم القسري بالجماعات المسلحة. ويجب قبل كل شيء اعتبار الأطفال في مثل هذه الحالات هم أنسفهم ضحايا، ويجب أن يعاملوا كذلك، وفقا للقانون الدولي في إطار النظام القضائي الذي يجعل إعادة تأهيلهم الاجتماعي الكامل ممكنا.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل العراق.

السيد أنجو (العراق): إسمحوا في البداية أن أهنئ الولايات المتحدة على توليها رئاسة المجلس خلال هذا الشهر، وعلى ما تبذله من جهود كبيرة في تنظيم فعاليات مجلس الأمن المتزامنة مع افتتاح الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة. كما نشكر وفد المملكة المتحدة على جهوده التي بذلها في رئاسة مجلس الأمن الدولي خلال الشهر الماضي، كما أود الإعراب عن تقدير وفد بلدي لما ورد في التقرير السنوي للأمين العام للأمم المتحدة، حول الأطفال والتراع المسلح، للفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ (S/2014/339)، المقدم إلى مجلسكم الموقر، وأثني هنا على الدور المهم الذي يقوم به مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراع المسلح، وما يقوم به من دور متميز في مراقبة أوضاع الأطفال وحمايتهم.

إن العراق يواجه تحديات كبيرة وخطيرة بسبب الهجمات الشرسة للإرهابيين التي تهدف إلى تعطيل عملية التحول الديمقراطي في العراق، ومحاولة تعطيل جهود الحكومة فيما يخص بسط النظام في جميع أنحاء العراق. تلك الهجمات التي تؤثر سلبا على تمتع العراقيين التام بحقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والمدنية والسياسية، ويطيب لي ولوفد بلدي تقديم الملاحظات التالية بخصوص القسم المتعلق بالعراق الوارد في التقرير. يؤيد وفد بلدي ما ورد في الفقرة السبعين من التقرير بخصوص حصول زيادة في عدد الحوادث الأمنية خلال عام ٢٠١٣، وتعود هذه الزيادة إلى قيام التنظيمات الإرهابية بالاستهداف المباشر للتجمعات المدنية والأسواق والمدارس والمستشفيات، مما أدى إلى قتل وإعاقة آلاف المدنيين الأبرياء.بمن في ذلك أطفال. و لم يتردد كل من تنظيمي القاعدة والدولة الإسلامية في العراق والشام عن الإعلان وبدم بارد عن مسؤوليتهما عن هذه الهجمات.

وفيما يخص ما ورد في الفقرة الحادية والسبعين من التقرير التي تشير إلى إشراك الأطفال في أنشطة الجماعات المسلحة، نود هنا أن نوضح بأن ذلك يتنافى مع قانون الخدمة العسكرية في العراق الذي يشترط إكمال سن الثامنة عشرة من أجل القبول في الخدمة العسكرية، كما تحرص حكومة بلدي على اتخاذ كافة الخطوات الضرورية التي تتيح منع تجنيد

الجماعات المسلحة للأطفال، من خلال محاولة التخلص من مجمل الظروف التي يمكن أن تهيئ الفرصة لذلك، وخلال السنوات الماضية عملت الكثير من الجماعات المسلحة التي تستخدم الإرهاب لتحقيق أهدافها، على تجنيد العديد من الأطفال واستغلال براءتهم لزرع العبوات الناسفة والمساعدة على ذلك، وقد اتخذت الحكومة العراقية إجراءات متنوعة لمواجهتها مثل وضع برامج وسن تشريعات لتجنب استغلال الأطفال، ووفرت الموارد المالية اللازمة لهذا الغرض. وقد فرض قانون العقوبات العراقي وقانون مكافحة الإرهاب قواعد عامة لمعاقبة الجهات التي تعمل على تجنيد أي شخص بمن في ذلك الأطفال، للمشاركة في تلك الأنشطة الإرهابية الإجرامية.

عملت حكومة العراق على حماية مواطنيها بشكل عام، وبهدف معالجة التأثيرات السلبية للإرهابيين على الأطفال وتوفير الحماية لهم من الهجمات الإرهابية والتشجيع على نشر ثقافة تعزيز وحماية حقوق الإنسان وفق المعايير الدولية، وفي إطار الأمم المتحدة تبذل الحكومة العراقية جهودا حثيثة لإصدار ودعم القرارات المعنية بمكافحة الإرهاب وتعمل حاليا مع شركائها الدوليين لتوفير الأمن للشعب العراقي، وحماية أطفاله من تهديدات الإرهابيين.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل البوسنة والهرسك.

السيدة كولاكوفيتش (البوسنة والهرسك) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر وفد الولايات المتحدة على عقد هذه المناقشة المفتوحة، من أجل مواصلة النظر في دور مجلس الأمن فيما يخص مسألة الأطفال والتراع المسلح. وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا لجميع مقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم.

باعتبار البوسنة والهرسك إحدى أوائل الدول التي وقعت على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، وصدقت عليه، فإنها تدرك هذه المسألة بوجه خاص. وفي هذا الصدد، فإننا ندعو جميع الدول الأعضاء التي لم تقم بذلك بعد، إلى التوقيع والتصديق على اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها الاختياري. ورغم كل الخطوات التي اتخذناها على مختلف المستويات، بما في ذلك من خلال القانون الدولي وقانون حقوق الإنسان، لا يزال الأطفال يعانون من ويلات الحرب. ولأنهم الفئة الأكثر ضعفا، فإنهم غالبا ما يتعرضون للاغتصاب والعنف الجنسي والاختطاف. ولا يزالون يخضعون للتجنيد، والقتل أو التشويه والحرمان من حقهم في التعليم والرعاية الصحية. ويعد إشراكهم في التراعات المسلحة، بما في ذلك عندما يرتكب العنف ضدهم، انتهاكا خطيرا لحقوق الإنسان.

يساورنا قلق عميق جراء الانتهاكات الجسيمة الواردة في تقرير الأمين العام (S/2014/339) ونؤكد أنه من المسؤولية الأساسية للدولة توفير الحماية والإغاثة لجميع الأطفال المتأثرين بالتراع المسلح. وينبغي لجميع الأطراف في التراعات الامتثال بشكل تام للقانون الدولي من أجل حماية السكان المدنيين. وعلاوة على ذلك، ينبغي اعتبار حماية الأطفال في حالات التراع المسلح أولوية تتجاوز الاعتبارات السياسة. ونكرر أنه ينبغي توجيه تدابير تدريجية وأكثر قوة على حد سواء، ضد الجماعات والأفراد الذين يرتكبون باستمرار انتهاكات خطيرة ضد الأطفال.وبغية إنهاء الإفلات من العقاب عن الانتهاكات المرتكبة بحق الأطفال، يتعين على الدول الأعضاء أن تلتزم بالمعايير الدولية القائمة وأن تضع التزاماتها موضع التنفيذ من خلال النظم التشريعية الوطنية. ويجب تقديم الجناة للعدالة.

حماية الأطفال في التراع المسلح من واجبات الأمم المتحدة. وسلسلة قرارات مجلس الأمن ذات الصلة تتطلب حماية الأطفال في التراع المسلح. وهناك تحسينات كبيرة من جانب إدارة عمليات حفظ السلام ترمي إلى ضمان حماية أفضل للأطفال في مناطق التراع. لذلك، ندعو المجلس إلى

مواصلة دعم برنامج العمل المتعلق بالأطفال والتراع المسلح من خلال تعزيز الأحكام المتعلقة بحماية الأطفال في كل الولايات ذات الصلة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة وبعثات بناء السلام، بما في ذلك نشر مستشارين لحماية الطفل. ولا بد أيضاً من ضمان أن يكون حفظة السلام على أعلى مستويات الجودة، وأن يلتزموا بأعلى المعايير.

ومنع الجرائم المرتكبة بحق الأطفال عنصر مهم في مجموعة التدابير التي بلورت لتشجيع التسوية والتعافي بعد التراع. ووفقاً للأحكام ذات الصلة من قرارات مجلس الأمن، يتعين على جميع الأطراف المعنية أن تضمن إدماج أحكام حماية الطفل في كل مفاوضات السلام واتفاقات السلام. والأطفال المتأثرون بالتراعات المسلحة يجب أن يكونوا أولوية في عملية التعافي والتعمير بعد التراع. إنهم مستقبلنا. وإعادة إدماج أولئك الأطفال في المجتمعات غالباً ما تكون مهمة صعبة، خصوصاً بالنسبة لأصحاب المصلحة المحليين والدوليين الذين يتعاملون مع عمليات حفظ السلام وبناء السلام المتعددة الأوجه.

وبغية حل مثل تلك المسائل المعقدة، ينبغي أن يكون هناك تنسيق فعال بين مختلف الجهات الفاعلة على الأرض. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للأطفال اللاجئين والنازحين والأطفال المعوقين والذين تعرضوا للعنف الجنسي. وبالإضافة إلى ذلك، يعتبر التعليم أداة أساسية للنهوض بالمجتمعات. ولذلك، ففي أوقات التراع، وكذلك في فترات ما بعد التراع، ينبغي أن تتخذ كل الخطوات الضرورية لضمان حق الطفل في التعليم.

ونرى أنه ينبغي تحسين التعاون وتبادل المعلومات بين الفريق العامل التابع للمجلس المعني بالأطفال والتراع المسلح ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراع المسلح ولجان الجزاءات ذات الصلة. ونؤكد على أهمية حملة ''أطفال، لا جنود'' في منع وإنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم في التراع من قبل القوات المسلحة الحكومية. وبالتالي، فإننا ندرك أيضا الإسهام المهم للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في عمليات منع نشوب التراع والوساطة ودعم السلام.

أخيراً، أود التأكيد مجدداً على أن منع نشوب التراع هو نقطة الانطلاق أو الشرط المسبق للسلام والتنمية المستدامين واحترام كل حقوق الإنسان. ونعتقد اعتقادًا راسخاً أن على مجلس الأمن أن يبقى ملتزماً في تصميمه على ضمان الاحترام والتنفيذ الكامل لقراراته بشأن هذه المسألة. فحماية الأطفال يجب أن تكون على رأس جدول أعمال أي استعراض يجرى في المستقبل من أجل مستقبلنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل إسبانيا.

السيد أويارثون مارشيسي (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): بما أن نص بياني سيوزع، سوف أدلي بملخص له متضمناً أبرز النقاط.

أولاً، أود أن أعرب عن امتنان إسبانيا لتنظيم هذه المناقشة.

ثانياً، أود القول إن إسبانيا تؤيد تماما البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، ونشكر الأمين العام على تقريره السنوي (S/2014/339)، والممثلة الخاصة على العمل الرائع الذي تضطلع به.

أعتقد أن الجميع يعرف أن إسبانيا تولي أهمية كبيرة للجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل وضع حد لآفة انتهاكات حقوق الأطفال في التراع المسلح. ولذلك، فإننا ندعم بكل إخلاص حملة ''أطفال، لا جنود'' ذات الأهمية الفائقة والمثيرة للاهتمام، التي انطلقت بمبادرة من ممثل لكسمبرغ. ونحن ندعمها بمساهمة مالية كبيرة. وبدون إغفال الأهمية التي ينبغي أن تولى للعمل المنجز مع الجماعات المسلحة، من الأهمية بمكان

ألا يغيب عن بالنا الدور المتنامي للجماعات المسلحة من غير الدول، وبالتالي فإن هدف الحملة يبدو دقيقاً وواقعياً.

هناك عناصر إيجابية وأخرى سلبية فيما يتعلق بالوضع الحالي. أما بالنسبة للعناصر الإيجابية، فإننا نلاحظ مع الارتياح البيانات العامة لزعماء بعض الجماعات المسلحة، الذين أصدروا أوامر تحظر تجنيد الأطفال. ونعتقد أن هذا يثبت صواب النهج الذي اعتمدناه.

وإسبانيا توافق على كل التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام وتدعمها. وعلى وجه الخصوص، فإننا نتشاطر الرأي القائل بضرورة تعميم حماية الأطفال من البداية في كل عمل تضطلع به الأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين. ومن الأهمية بمكان أن ينعكس ذلك في الولايات على النحو الواجب وأن نتخذ التدابير الضرورية لتوفير التدريب الملائم لعمليات حفظ السلام لحماية الأطفال. ومن بين العناصر الإيجابية، نرحب أيضا بالإجراءات التي اتخذتها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في هذا المجال. ونرى أنه من المهم تسليط الضوء على العمل الذي تقوم به تلك المنظمات على أرض الواقع.

ومع ذلك، ينبغي ألا نخدع أنفسنا. فلا تزال هناك عناصر سلبية. وقد أظهرت التراعات المسلحة الأخيرة الأثر المدمر للتراع على الأطفال. فالاعتداءات على المدارس والمستشفيات، وصور الأطفال القتلى أو المشوهين نتيجة للهجمات ضد أهداف مدنية واستمرار استخدام الأجهزة المتفجرة في المناطق المأهولة – كلها أحداث مأساوية يجب أن نضع لها حداً. وعليه، فإن إسبانيا تطالب كل الأطراف في التراعات بالامتثال الكامل لأحكام القرار ٢١٤٣ (٢٠١٤) ووقف الاعتداءات على المدارس والكف عن استخدامها عشوائياً في أغراض عسكرية. فمن أصل ثلاثة ملايين لاجئ نتيجة للأزمة في سوريا، هناك أكثر من مليون طفل. وأعتقد أن ذلك يثبت نقطة ما.

وإسبانيا تنشط حالياً بشأن أزمتين تترتب عليهما آثار ذات أهمية خاصة بالنسبة للأطفال في التراعات المسلحة: جمهورية أفريقيا الوسطى ومالي. وإسبانيا، بوصفها دولة موقعة على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة لعام ٢٠٠٠ وعلى التزامات باريس، فهي تتأكد دائما من أن قواتها المنشورة في كلا البلدين تتلقى التدريب المناسب في هذا الشأن.

ختاماً، فإن مكافحة الإفلات من العقاب لا تزال عنصراً أساسياً وحاسماً. وأود أن أكرر أن الجهات الأساسية الضامنة لسلامة الأطفال ورفاههم في التراع هي ذاتها الدول الأعضاء، التي يقع على عاتقها الالتزام والمسؤولية عن حماية مواطنيها وملاحقة الجناة ورعاية الضحايا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أفغانستان.

السيد تانين (أفغانستان) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة ذات التوقيت المناسب بشأن الأطفال والتراع المسلح، وعلى القيادة القديرة للولايات المتحدة للمجلس هذا الشهر.

أود أن أشكر السيدة ليلى زروقي، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراع المسلح، ومكتبها لجهودهما التي لا تعرف الكلل من أجل التخفيف من الآثار المدمرة للحرب على الأطفال. وأشكر المتكلمين الآخرين على بياناتهم.

تؤيد أفغانستان البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم منظمة التعاون الإسلامي.

إن الأطفال في جميع أنحاء العالم يعانون بشكل هائل نتيجة للحروب والعنف والتراعات المسلحة. بل إن هذا الواقع المدمر أصبح أكثر انتشارا اليوم بسبب تزايد التراع الدموي والتطرف العنيف في العراق وغزة وجنوب السودان، وفي جميع

أنحاء العالم. ويعاني الأطفال في أفغانستان معاناة لا توصف جراء ما يزيد على ٣٠ عاما من الحروب. فقد تضررت طفولتهم واتسمت باستمرار العنف. واليوم، ما يزال تجدد نشوب التراع والتطرف المدمر يسببان معاناة هائلة للأطفال. فهم كثيرا ما يعلقون بين تبادل إطلاق النار أثناء العمليات العسكرية وانفجار الأجهزة المتفجرة المرتجلة والهجمات الانتحارية القاتلة. ويستغلهم أيضا الإرهابيون الذين يجبرونهم على العمل في صفوفهم مقاتلين أو لشن الهجمات الانتحارية، أو في تصنيع الأجهزة المتفجرة المرتجلة، بل يحولونهم أيضا إلى رقيق جنسي.

ولا يزال أعداء أفغانستان يحرمون الأطفال الأفغان، وخاصة الفتيات، من الحق الأساسي في التعليم، في انتهاك صارخ للقانون الدولي. وما تزال حركة طالبان تهدد المدرسين والفتيات على حد سواء بالاعتداء عليهم بالأحماض الحارقة والقتل والإصابة والاختطاف بهدف منعهم من الحضور إلى المدرسة. وتهاجم الجماعات الإرهابية المدارس وتضع الأجهزة المتفجرة المرتجلة في أماكن الدراسة، علاوة على تفجير تلك الأجهزة وشن الهجمات الانتحارية بالقنابل في الأماكن القريبة منها. وتعرضت المدارس للهجوم في عام ٢٠١٣، في ما لا يقل عن ٧٣ من تلك الحوادث، الأمر الذي أسفر عن مقتل وإصابة العشرات من الأطفال. وفي بعض أنحاء البلد، أدت الحالة الأمنية الهشة إلى إغلاق المئات من المدارس قسرا، الأمر الذي أثّر سلبا على ٠٠٠ ١١٥ طفل في عام ٢٠١٣ وحده.

وتشجب حكومة أفغانستان استخدام الأطفال في الحروب، وتؤكد أن تجنيد الأطفال أمر غير مقبول في جميع الحالات. ومن المأساوي أن الأطفال الأفغان أنفسهم يسعون إلى الانضمام إلى قوات الجيش والشرطة الوطنية والمحلية، ويضطرون إلى الكذب فيما يتعلق بالسن لكي يتمكنوا من العمل وكسب المال لمساعدة أسرهم. وإذ تشير حكومة بلدي إلى هذا الواقع المريع، فإنها قد وسلسلة من السياسات والممارسات الرامية إلى التخفيف من وطأة تجنيد الأطفال.

وفي عام ٢٠١٠، أنشأت أفغانستان لجنة توجيهية مشتركة بين الوزارات معنية بالأطفال والتراع المسلح. وفي عام ٢٠١١، وضعت تلك اللجنة خطة عمل لإنهاء ومنع تجنيد الأطفال في قوات الأمن الوطنية الأفغانية. ومنذ ذلك الحين، أنشأت حكومة بلدي – ضمن هذه الإصلاحات وغيرها – وحدات لحماية الطفل داخل مراكز التجنيد التابعة للشرطة الوطنية والشرطة المحلية الأفغانيتين، ورفضت مراكز التجنيد في المنطقة الغربية التجنيد الطوعي لـ ١٣٢ من الفتيان في عام ٢٠١٣. وكُلفت مراكز للتنسيق رفيعة المستوى أيضا بمهمة تعزيز حماية الطفل في إطار الشرطة الوطنية الأفغانية، والشرطة المحلية الأفغانية، والجيش الوطني الأفغاني. وبالإضافة إلى ذلك، وضعت الحكومة إجراءات للتحقق من العمر في هيرات، في الجزء الغربي من البلد. وهي تسعى إلى توسيع نطاق هذه الممارسة السليمة في جميع أنحاء البلد، وتقاسم الممارسات السليمة المماثلة مع البلدان النامية في أماكن أخرى من العالم.

وفي ١ آب/أغسطس، كررت أفغانستان التأكيد على التزامها بإنهاء تجنيد الأطفال في قوات الأمن الأفغانية عن طريق اعتماد خريطة طريق نحو الامتثال، بدعم من مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراع المسلح، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة. وتتطلع حكومة بلدي إلى مواصلة جهودها الرامية إلى تنفيذ خطة العمل الوطنية، وتعزيز الالتزامات الواردة في خريطة الطريق.

وما تزال أفغانستان تواجه تحديات كبيرة في كفاحها من أجل تحقيق السلام. بيد أننا ملتزمون ببذل قصارى جهدنا لوضع حد لتجنيد الأطفال وتعزيز حماية الطفل في البلد. ولا يمكننا أن نفعل هذا وحدنا. وندعو شركاءنا الدوليين

إلى مواصلة دعمهم بهدف مساعدتنا على تحقيق أهدافنا. وإذ تتطلع أفغانستان إلى مستقبل مشرق مع اختتام العملية الانتخابية، فإننا نأمل أن نسعى جاهدين إلى بلوغ أفغانستان يستطيع فيها جميع الأطفال العيش في حرية وسلام، وتصبح فيها جميع أهوال الحرب والعنف مجرد حقائق من ماض بعيد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل نيوزيلندا.

السيد مكلاي (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): تشكر نيوزيلندا الممثلة الخاصة للأمين العام، زروقي، ووكيل الأمين العام لادسوس، والسيدة براندت، ممثلة اليونيسيف، على بياناتهم الممتازة. ونشيد بشجاعة ساندرا أوويرنجيمانا، على تقاسم خبراتها في ذلك الصدد، ونشيد بالإسهام الحقيقي للسيد فوريست ويتيكر في حملة ”أطفال، لا جنود“.

لقد احتوى تقرير الأمين العام المعروض علينا (S/2014/339) على معلومات مؤسفة ومثيرة للقلق. فعلى الصعيد العالمي، ما تزال التراعات المسلحة تلحق أضرارا بالغة وغير متناسبة بالأطفال. وينبغي أن يكون ذلك شاغلا مثيرا للقلق لدى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وعليه، تهيب نيوزيلندا بجميع الجهات الفاعلة الحكومية ومن غير الدول وقف تلك الانتهاكات ومساءلة مرتكبيها. ولا نزال نشعر بالقلق إزاء عدد المتمادين في ارتكاب الانتهاكات. ونكرر دعوتنا إلى أن يقدّم التقرير السنوي للأمين العام معلومات تفصيلية عن الفترة الزمنية التي ظل فيها اسم كل واحد من الجناة مدرجا في القائمة.

لقد أحرز بعض التقدم نحو وضع حد لتجنيد واستخدام الأطفال في التراعات المسلحة. ونثني على عمل مكتب الممثلة الخاصة والشركاء الآخرين. ونشيد – إلى جانب المغرب – بتلك الحكومات والجهات الفاعلة من غير الدول التي ما تزال تحرز تقدما في خطط عملها الرامية إلى وضع حد لتلك الممارسة. ومع ذلك، فإن من الضروري تكثيف التعاون مع الجهات الفاعلة من غير الدول، بالنظر إلى أنها تشكل الغالبية العظمى من الجهات التي ما تزال تجند الأطفال وتستخدمهم في التراعات المسلحة.

ونرحب بتعزيز الشراكات بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ولكن لا يزال هناك المزيد من العمل الذي يجب القيام به. ويجب أن يبدأ اتخاذ الإجراءات الفعالة للقضاء على الانتهاكات المرتكبة بحق الأطفال على الصعيد الوطني. ويجب أن نعطي أولوية لبناء ثقافة تشجب مشاركة الأطفال بصورة مباشرة في التراعات المسلحة وتدين جميع الانتهاكات بحق الأطفال. ويجب أن تعمل الأمم المتحدة نفسها على تعزيز تلك الثقافة، وخصوصا في الخط الأمامي للتراع. وفي خطوة أولى نحو ذلك، تدعو نيوزيلندا إلى التدريب الإلزامي في مجال حماية الطفل بالنسبة لجميع حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، وأن يستمر ذلك التدريب طوال فترة خدمتهم العسكرية. وينبغي أن يكون لذلك التدريب أثر رئيسي على ثقافتهم وسلوكهم عقب عودتهم إلى أوطانهم.

وتدين نيوزيلندا الاستهداف المتعمد للمدارس والمدرسين والطلاب واستخدامهم للأغراض العسكرية. ومن غير المقبول أن يحرم أي طفل من حقه في التعليم. وينبغي ألا تخشى أي من الأسر إرسال أطفالها إلى المدرسة. وبالمثل، يجب ألا تكون المستشفيات والمرافق الطبية أهدافا عسكرية، أو أن تستخدم لتلك الأغراض. وتعمل قوات الدفاع في نيوزيلندا بموجب إطار منظم بشأن استخدام المدارس، يقوم على مبادئ أساسية، بما في ذلك حماية المدنيين والأطفال، واحترام حقوق الطفل في التعليم.

وتعرب نيوزيلندا عن تأييدها لوضع مبادئ لوستر التوجيهية، وتشجع الدول الأخرى على أن تحذو حذوها. ونشدد على ضرورة التصدي للانتهاكات والتجاوزات بحق

الأطفال في جميع جهود الوساطة واتفاقات السلام. وينبغي أن تشمل جميع ولايات عمليات حفظ السلام ذات الصلة، وولايات البعثات السياسية الخاصة، أحكاما قوية تتعلق بحماية الطفل. وينبغي نشر المستشارين المعنيين بحماية الطفل في جميع مناطق التراع التي تلحق الأضرار البالغة بالأطفال.

كما أن مسائل مثل إعادة الإدماج، كما ذكر ممثل أوروغواي سابقا؛ والهجمات الانتحارية القسرية، على نحو ما أورده قبل فترة قصيرة ممثل أفغانستان؛ وعمليات الاختطاف؛ والابلاغ عن الخسائر؛ وتأثير الأسلحة المتفجرة ذات الآثار الواسعة النطاق؛ وتدابير المساءلة الشاملة، ضمن أمور أخرى، تستحق الاهتمام والمزيد من النظر فيها.

إن نيوزيلندا ملتزمة بحماية الأطفال المتضررين من التراعات المسلحة. وبالشعور المشترك بذلك الواجب وحده سنضع حدا لتلك الانتهاكات البشعة المرتكبة بحق من وصفتهم إندونيسيا سابقا بانهم هبة من الله.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلة بوتسوانا.

السيدة موغوبي (بوتسوانا) (تكلمت بالإنكليزية): بما أن هذه المرة الأولى التي تخاطب فيها بوتسوانا مجلس الأمن بعد توليكم رئاسة الجلس لشهر ايلول/سبتمبر، سيدي الرئيس، أود أن أشارك الوفود الأخرى تقديم التهنئة لكم على ذلك وان واؤكد مجددا على تعهدنا الدائم بالانخراط البناء مع المجلس بشأن الأعمال المعروضة عليه. كما نود أن نشكر وفد الولايات المتحدة على تنظيم هذه المناقشة المواضيعية الهامة.

وتولي بوتسوانا أهمية كبيرة لتعزيز حقوق الأطفال وحمايتها. ولذلك نغتنم هذه الفرصة لنؤكد مجددا على التزامنا القوي باتفاقية حقوق الطفل، وأيضا بالتنفيذ الكامل لالتزاماتنا بموجب الاتفاقية. ونأخذ تلك الالتزامات مأخذا بالغ الجدية ونواصل إنشاء الاستراتيجيات والآليات الوطنية الرامية إلى تعزيز حقوق الأطفال وحمايتها.

وكما أبلغنا المجلس في مناسبات سابقة، فان بوتسوانا منحت ولا تزال تمنح أولوية للتعليم، الذي نعتبره مكونا أساسيا في تعزيز حقوق الأطفال وحمايتها. وفي ذلك الصدد، نجحنا في تحقيق حصول الجميع على التعليم، ونسعى الآن سعيا جادا لضمان جودته وصلاحيته.

كما نواصل السعي الجدي لتنفيذ البرامج الأخرى الرامية إلى حماية حقوق الأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة، بما في ذلك الحصول على خدمات الرعاية الصحية والتدخلات المتعلقة بصحة الطفل. ومع ذلك، لا تزال تلك التدخلات أبعد ما تكون عن الكفاية. وكما هو الحال في معظم أجزاء العالم النامي، لا تزال هناك تحديات كبيرة تواجه تلك الجهود، وبشكل رئيسي بسبب القيود على الموارد والقدرات.

ومع اننا نواصل مواجهة التحديات بالوسائل المتاحة لنا في الوقت الحالي، فإننا أيضا نتطلع إلى صياغة واعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بغية تقديم توجيه واضح بشأن وسائل التنفيذ فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بحماية الأطفال. ونرى انه ينبغي تعميم تلك المسائل في العمليات الأمنية الدولية.

ونود أن نشيد بالدعم الذي تقدمه وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، ولا سيما منظمة الأمم المتحدة للطفولة والشركاء الآخرون، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، بتسهيلها لجهودنا الوطنية الرامية إلى تحمل مسؤولياتنا الدولية والمحلية على السواء، فضلا عن حماية أطفال العالم وأمانهم وأمنهم ورفاههم العام.

ورحبت بوتسوانا بتقرير الأمين العام (S/2014/339) الصادر في أيار/مايو (S/2014/339) عن الأطفال والتراع المسلح، الذي يبرز الاتجاهات التي سادت العالم فيما يتعلق

بآثار التراع المسلح على الأطفال، فضلا عن الأنشطة والمبادرات الرئيسية المتعلقة بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والأعمال الأخرى بشأن الأطفال والتراع المسلح.

إن تقرير الأمين العام يوضح بجلاء الآثار السلبية وغير المتناسبة للتراع المسلح على الأطفال، ويدعونا جميعا إلى الاضطلاع بدورنا في منع الانتهاكات الجسيمة المرتكبة بحق الأطفال والى إخضاع مرتكبي الانتهاكات للمساءلة من أجل الإسراع بتعزيز حقوق الأطفال وحمايتها.

وفي ذلك الصدد، نود أيضا أن نشيد بأعمال الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراع المسلح، السيدة ليلى زروقي، التي أدلت في وقت سابق هذا العام، ببيان (انظر S/PV.7129) للمجلس يفصل الجهود التي يعكف عليها مكتبها لتحسين حماية الأطفال في حالات التراع. وجددت الممثلة الخاصة اعتزامها العمل صوب وضع حد لتجنيد الأطفال في القوات المسلحة الحكومية بنهاية عام ٢٠١٦. ولتحقيق تلك الغاية، أطلق مكتب الممثلة الخاصة، بالترافق مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة حملة ''أطفال، لا جنود''، التي تهدف إلى إنهاء ومنع تجنيد الأطفال في القوات المسلحة الحكومية. وبوتسوانا تؤيد تأييدا تاما تلك المبادرات وتأمل أن تشهد إحراز بعض النتائج في المستقبل القريب.

ورحبت بوتسوانا بتأييد مجلس الأمن لتلك النوايا في قراره ٢١٤٣ (٢٠١٤)، ونود أن نعلن تأييدنا لدعم المجلس للمبادرة ولجميع الأعمال الأخرى التي تضطلع بها الأمم المتحدة في ذلك الصدد. ونعتقد أن المجتمع الدولي بأكمله يحظى بالإمكانيات للنجاح في وضع حد للانتهاكات الجسيمة المرتكبة بحق الأطفال في التراع المسلح. ومع ذلك، يتعين أن يكون العمل حسن التوقيت وان ينفذ بطريقة سلمية وان يتطابق مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة، فضلا عن القانون الإنساني الدولي الراسخ.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد من جديد على التزام بوتسوانا بتعزيز حقوق الأطفال وحمايتها وبكفالة التنفيذ الكامل لالتزاماتنا الوطنية بموجب اتفاقية حقوق الطفل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ميانمار.

السيد كياو تين (ميانمار) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، يود وفد بلدي أن يعرب عن تقديره لرئاسة الولايات المتحدة للمجلس على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة. كما نقدم الشكر للسيدة ليلى زروقي، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراع المسلح، على إحاطتها الإعلامية وعلى تفانيها في حماية الأطفال في حالات التراع المسلح. ونعرب أيضا عن تقديرنا لجميع مقدمي الإحاطات الإعلامية الآخرين على بياناتهم.

ويشاطر وفد وفدي شعور المجتمع الدولي بالقلق حيال معاناة عدد متزايد من الأطفال المتأثرين بالتراعات المسلحة الدائرة في العديد من أجزاء العالم. ولذلك ترحب ميانمار بالأعمال النبيلة التي تضطلع بها الأمم المتحدة لوضع حد للانتهاكات الجسيمة المرتكبة بحق الأطفال الأبرياء من خلال اتخاذ نهج تعاوني، لا سيما مبادرة ''أطفال، لا جنود''.

كما نشكر الأمين العام والممثلة الخاصة للأمين العام على التقرير السنوي (S/2014/339) الذي يصف الاتجاهات العالمية المتعلقة بآثار التراع المسلح على الأطفال. وفيما يتعلق بتقييم ميانمار، نرى انه بحاجة إلى توازن أكبر، إذ انه يركز بشكل رئيسي على ما أبلغ به من حالات معزولة لانتهاكات وشكاوى فردية وردت من مصادر متعددة. وكان ينبغي أن يفسح التقييم مجالا كافيا للرد الذي قدمه البلد المعني على تلك الشكاوى. وبما أن التقرير يغطي عام ٢٠١٣، فان بعض محتويات التقرير تجاوزتها التطورات الإيجابية التي حدثت في البلد.

وفي ميانمار، لدينا أساس قانوني وموجهات إرشادية سليمة وقديمة تمنع التجنيد القسري، وأيضا تجنيد القصر دون سن ١٨ عاما. بيد انه وقعت في الماضي حوادث مؤسفة لانضمام القصر إلى الخدمة العسكرية لأسباب مختلفة، بما في ذلك عدم وجود الوثائق السليمة للتحقق من العمر وضعف إجراءات التجنيد ومشاكل علاقة القصر أنفسهم وعدم توفر فرص التوظيف في المناطق الريفية.

ولكن ميانمار في الوقت الحالي مختلفة. ويجري التعامل مع تلك المسائل بصورة أكثر جدية وتصحيحها. وبعد مباشرة عملية الانتقال الديمقراطي في عام ٢٠١١ بوقت قصير، اتخذت ميانمار خطوات جريئة لمعالجة المسألة مع التزام قوي بالتوقيع على خطة عمل. وميانمار أحد البلدان القليلة التي تحرز تقدما هاما في تنفيذ خطتها للعمل، على نحو ما أبرزته الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة ليلى زروقي، في البيان الذي أدلت به صباح هذا اليوم. وأنا أشكرها على ذلك. ومن ضمن الإجراءات التصحيحية التي اتخذت إنشاء آلية للشكاوى وإطلاق حملة للتوعية العامة لمكافحة تجنيد الأطفال، بما في ذلك نصب لوحات الإعلان في جميع أنحاء البلد. ونظمت دورات تدريب للمدربين في التثقيف في مجال حقوق الإنسان للموظفين العسكريين ذوي المناصب العليا. وبالطبع ارتفع عدد الشكاوى، التي تشمل شكاوى واقعية وبعض الشكاوى المصطنعة على السواء، بسبب زيادة الوعي العام والمزيد من حرية وسائط الاعلام. ويعاقب من يرتكبون تجنيد القصر وفقا للقانون. وبعد إطلاق خطة العمل، اتخذت الإجراءات القانونية ضد إجمالي ٢٢٩ موظفا عسكريا، بمن فيهم ٤٠ ضابطا، لتجنيدهم غير المشروع للأشخاص القصر في الجيش.

إن جيش حكومة ميانمار ملتزم تماما بمنع تجنيد القصر، وعبر عن عزمه الراسخ على إنجاز التنفيذ الكامل لخطة العمل خلال فترة التمديد ومدتها ستة أشهر، من أجل أن يشطب من تقرير الأمين العام. وتحقيقا لهذه الغاية، تجتمع لجنة ميانمار المعنية بمنع تجنيد القصر في الجيش بشكل أكثر تواترا كل شهر مع فرقة العمل القطرية المعنية برصد الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل في التزاع المسلح، والإبلاغ عنها. ويجري التحقق من قائمة المشتبه في تجنيدهم، الواردة من آلية الشكاوى بشكل مشترك كل أسبوعين. وأدى ذلك إلى الإفراج بتاريخ ١ آب/أغسطس عن مجموعة أخرى مكونة من ٩١ جنديا دون السن القانونية للخدمة العسكرية، وبذلك يصبح العدد الإجمالي للمجندين دون السن القانونية ٣٦٣ مجندا، منذ إطلاق خطة العمل. وحتى قبل التوقيع على خطة عمل، جرى إطلاق سراح ٥٩٧ جنديا دون السن القانونية منذ عام ٢٠٠٤، من خلال إجراءات التحقق الطوعية لدينا.

وقد اتخذت ميانمار العديد من الخطوات الملموسة الأخرى هذا العام لمنع تجنيد القصر. وتمنح التصاريح للقيام بزيارات الرصد الآن ليس فقط للقوات الحكومية المسلحة، ولكن أيضا لقوات حرس الحدود. ومن أجل منع تجنيد القصر، لم يعد مسموحا لوحدات المشاة بالتجنيد المباشر. وكلفت مراكز التجنيد حصرا بمهام التجنيد. كما تم تعزيز إجراءات التجنيد السليمة، وتحسينها من خلال إدخال أساليب جديدة للتدقيق. وعقدت بالفعل أكثر من ٣ ٠٠٠ حلقة دراسية ومحاضرة حول الوقاية وحماية الأطفال في التزاعات، للأفراد العسكريين في جميع أنحاء البلد. كما تم إلغاء التعليمات المثيرة للجدل المتعلقة بإعفاء الطلاب المسجلين فوق سن الـ ١٦ من التجنيد في تداريب غير قتالية، كما أوصى بذلك الفريق العامل التابع لمجلس الأمن.

وتمثل أحد التطورات الرئيسية التي تسهم في جهودنا الرامية لحماية الأطفال في التزاعات، في التقدم غير المسبوق الذي حققته عملية مفاوضات السلام الحكومية، الرامية إلى إنهاء التزاع العرقي الذي استمر لستة عقود. وفي المتناول الآن التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في كامل أرجاء البلد. وعودة السلام

والاستقرار إلى كل ركن من أركان البلد تبشر بالخير فيما يخص جهود الحكومة الرامية إلى تحقيق التنمية الريفية، فضلا عن الجهود المبذولة لحماية الأطفال في مناطق التراع.

وتعتقد ميانمار أن تعزيز التعاون من خلال خطة عمل واضحة بين فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل في التراعات المسلحة، والقوات المسلحة الحكومية، سيمهد الطريق في نهاية المطاف لشطبها من جانب مكتب الممثلة الخاصة. لذلك، فإننا على أهبة الاستعداد للتعاون مع فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل في التراعات المسلحة، ومكتب الممثلة الخاصة، فيما يتعلق باستعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل، وتحديد المجالات الرئيسية المتبقية التي تتطلب تحقيق المزيد من التقدم، فيما يخص الامتثال والشطب الكاملين. ونرمي إلى الوصول إلى هذا الهدف، حتى قبل الموعد المستهدف الذي حددته حملة ''أطفال، لا جنود''. ونأمل أيضا أن تحظى جهودنا الجادة التي نبذلها لمعالجة هذه المسألة بتشجيع الأمم المتحدة، وتقييمها العادل واستجابتها الإيجابية المتساوية. ويمكننا من خلال جهودنا الجماعية، تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في جعل قواتنا المسلحة الحكومية خالية من المجندين القصر، قبل عام ٢٠١٦. وسيشكل هذا الإنجاز أيضا مثالا جيدا، للأطراف الفاعلة من غير الدول المتبقية، التي ينبغي لها أن تحذو حذوه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الصومال.

السيد كلان (الصومال) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الأطفال والتراع المسلح.

أود أولا أن أشكر السيدة ليلى زروقي، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراع المسلح، والسيد إيرفي لادسوس، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، والسيدة يوكا براندت، نائبة المدير التنفيذي لليونيسيف، والسيد فورست ويتيكر، المبعوث الخاص لليونسكو للسلام والمصالحة، وكذلك أختنا ساندرا أنورجييمنا، على جميع الملاحظات التي أبدوها سابقا.

إن الحكومة الاتحادية الصومالية تشيد بكل الجهود التي تبذلها الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراع المسلح. كما نثني على نظام حماية الطفل المرن الذي أرساه مجلس الأمن، والذي يجري تنفيذه الآن في الصومال من خلال الحكومة الاتحادية الصومالية. إن الصومال ملتزم بحزم بحماية الأطفال في التراع المسلح. وقد قامت الممثلة الخاصة للأمين العام مؤخرا بزيارة الصومال والتقت الرئيس، فخامة السيد حسن شيخ محمود، ورئيس وزراء الصومال. وجدد الرئيس التزام الصومال باتخاذ خطوات ملموسة للمضي قدما بتنفيذ خطتي عمل وقعتا خلال عام ٢٠١٢ لوضع حد لتجنيد الأطفال واستخدامهم، وكذلك لإنهاء اقتراف القوات المسلحة لأعمال القتل والتشويه. وتكرر الحكومة الاتحادية الصومالية بقوة التزامها بتحقيق أهداف حملة ''أطفال، لا جنود''، واتخاذ جميع التدابير الملموسة لمنع وإنهاء تجنيد كل القوى في الصومال للأطفال. كما نؤكد نية الصومال ليكون بلد الحملة القادم الذي سيشطب من القائمة.

على المستوى الوطني، تحظر القوانين التي تحكم القوات المسلحة والشرطة والأجهزة الأمنية بشكل قاطع تجنيد الأطفال في صفوفها. وتتيح عملية الإصلاح السياسي والدستوري وتلك الخاصة بالقطاع الأمني المستمرة، فرصا فريدة لتوحيد الجهود، وتشير إلى إحراز تقدم كبير في اتجاه تحسين رفاه الأطفال، وحمايتهم بعد ٢٥ عاما من التراع، التي أثرت بشكل عميق على الشعب الصومالي.

وترحب الحكومة الاتحادية الصومالية بدعم الأمم المتحدة، ولا سيما دعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال واليونيسيف،

المقدم إلى المؤسسات الحكومية بهدف تيسير تنفيذ خطة العمل التي تم توقيعها.

وتشمل الخطوات الرئيسية المتخذة من أجل الامتثال لخطة العمل، تأسيس وحدة عسكرية مدنية مشتركة في وزارة الدفاع، معنية بحماية الطفل خلال شهر أيار/مايو. وتتمثل مهام الوحدة في تنسيق أنشطة خطة العمل على مستوى المقر الرئيسي، مع مراعاة حماية الطفل في السياسات والأنشطة الجارية داخل القوات المسلحة الوطنية الصومالية وفي المؤسسات الحكومية. وستحدد حكومة الصومال قريبا جهات اتصال على مستوى القطاع. علاوة على ذلك، إعتمدت الحكومة خلال شهر آذار/مارس إجراءات التشغيل الموحدة الخاصة بتسليم الأطفال المنفصلين عن الجماعات المسلحة. وترحب الحكومة بالتدقيق المشترك في القوات والمجندين الجدد، الذي استأنفناه للتو وسنواصله. لقد جرى إنشاء فريق التدقيق المتنقل، الذي يضم ممثلين عن القوات المسلحة الوطنية الصومالية، والأمم المتحدة، وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وفريق التدريب الأوروبي، في ١٤ أيار/مايو، وأجرى تدقيقا منهجيا في الوحدات العسكرية الصومالية، بما في ذلك القوات المسلحة الوطنية الصومالية، وقوات الشرطة الصومالية. وفيما يتعلق بالفصل بين الأطفال، كجزء من الأنشطة الواردة في خطة العمل، تم التدقيق في حالة ٢٥٠ جنديا في القوات المسلحة الوطنية الصومالية في معسكر تدريب الجزيرة في مقديشو في ٢٩ حزيران/يونيه، بالإضافة إلى ذلك، تم التدقيق في وضع ٩٠٠ مجند جديد. ولم يتم العثور على أي طفل بين الجنود.

ويلتزم الصومال بتعزيز حماية الأطفال، من خلال الإسراع في عملية التصديق على اتفاقية حقوق الطفل، والبروتوكولين الإضافيين الملحقين بها بشأن اشتراك الأطفال في التراعات المسلحة. وسيتم تنفيذ هذه السياسة على أساس الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهه.

تعلمنا خلال حربنا الأهلية التي طال أمدها، بأن أول الخسائر هي الأمل والثقافة والقيم والمبادئ والكرامة والتراهة. والصومال اليوم يتعافى، ويقوم باستعادة وإصلاح جميع القطاعات التي تضررت جراء الحرب الأهلية التي طال أمدها، بحيث يمكن لأطفالنا، الذين هم مستقبلنا، التعلم من أخطائنا. ويجب أن نوفر لهم بيئة تسمح لهم بالاستفادة من إمكاناتهم، ويجب أن نضمن نحن وهم، ألا تحدد هويتنا أهوال الحرب الأهلية، بل السرعة التي نتغلب بها عليها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أوكرانيا.

السيد بلفشنكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): باسم وفد أوكرانيا، أود أن أشكركم، سيدي، على عقد هذه الجلسة الهامة. وأود أيضا الإشادة بالسيدة ليلى زروقي، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراع المسلح، ونشكرها على عرض تقرير الأمين العام (S/2014/339) بشأن هذه المسألة.

إن أوكرانيا تؤيد البيان الذي أدلى به في وقت سابق من هذه المناقشة، المراقب عن الاتحاد الأوروبي. ويود وفد بلدي أن يدلي بالبيان التالي بصفته الوطنية.

وتؤمن أوكرانيا إيمانا جازما بان التنفيذ الكامل والفعال للالتزامات التي قطعتها الدول الأعضاء وفقا للوثائق الأساسية في مجال حماية حقوق الأطفال يجب أن يحظى بأولوية على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية في الحياة اليومية، ناهيك عن التراعات المسلحة. ونشاطر بالكامل شعور الأمين العام بالقلق حيال الآثار التي تحدثها التراعات المسلحة المستمرة على الأطفال.

ومع أن مسألة الأطفال والتراع المسلح في أوكرانيا لم تبلغ الحجم الكبير الذي بلغته في أجزاء العالم الأخرى، وإن كانت لا تقل دراماتيكية، فإنها، للأسف، تصبح وثيقة الصلة بأوكرانيا.

ومنذ بداية التراع الذي أثاره الاتحاد الروسي – وقبل وقت قصير عدوان روسيا العسكري الفاضح على أوكرانيا – وقعت عمليات اختطاف متكررة للأطفال على يد الجماعات الإرهابية التي ترعاها روسيا في شرق أوكرانيا، بما في ذلك من دور الأيتام والمرافق الصحية. وينقل الأطفال بصورة غير قانونية إلى خارج البلد. ويجري قتل الأطفال وإصابتهم من جراء أنشطة الجماعات المسلحة التي تعمل في شرق أوكرانيا. ووفقا لأحدث تقرير لمكتب مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في أوكرانيا، منذ منتصف نيسان/أبريل هذا العام قتل ٢٣ طفلا على الأقل وأصيب ٣٨ طفلا على الأقل في شرق أوكرانيا.

وما فتئت حماية المدنيين، لا سيما الأطفال باعتبارهم أضعف الفئات، أولوية عليا لحكومة أوكرانيا أثناء قيامها بعمليات مكافحة الإرهاب. واتخذت حكومة أوكرانيا عددا من الخطوات العملية من أجل تعزيز التنسيق في أنشطة الإجلاء. وبالفعل أُجلي عدد كبير من الأطفال من منطقة العمليات الأمنية. وأُعيد إلى أوكرانيا عدة مجموعات من الأطفال الذين نقلتهم الجماعات المسلحة غير القانونية عنوة إلى خارج أوكرانيا، وهم في الوقت الحالي بأمان.

ووفقا لآخر الإحصاءات الرسمية، بلغت نسبة الأطفال ضمن السكان المشردين داخليا المسجلين لدى الحكومة ٣٥ في المائة. وبغية تسهيل التحاقهم بالمدارس، سمحت حكومة أوكرانيا لإدارات المدارس بتسجيل الأطفال المشردين فقط بناء على طلب مكتوب من والديهم. كما تعمل السلطات على تبسيط إجراءات حصول الأطفال على الرعاية الطبية. وفي ٨ آب/أغسطس، وقع رئيس أوكرانيا على قانون يسمح بنقل ممتلكات الدولة إلى السلطات المحلية من أجل إنشاء رياض أطفال جديدة. وتقوم حكومة أوكرانيا أيضا بتلبية الحاجة إلى تقديم المساعدة النفسانية إلى الأطفال المتأثرين من جراء جو الخوف والتحرش.

وفي ضوء ذلك، نرى أن من الضروري زيادة التزامات الدول الأعضاء نحو الموضوع قيد المناقشة اليوم بالانضمام إلى الصكوك العالمية والإقليمية ذات الصلة وتنفيذها بصورة فعالة، لا سيما اتفاقية حقوق الطفل والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن إشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة.

وتشيد أوكرانيا بالأعمال التي تضطلع بها منظمة الأمم المتحدة للطفولة وغيرها من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة في مجال الأطفال والتراع المسلح. ونقدر تقدير كبيرا المساعدة التي تقدمها لنا الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية ذات الصلة التي تهدف إلى معالجة الآثار السلبية التي لا يزال العدوان الروسي يحدثها على الأطفال في أوكرانيا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة الجبل الأسود.

السيدة بايفيتش (الجبل الأسود) (تكلمت بالإنكليزية): نشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة. كما نشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم على بياناتهم القيمة. ويؤيد الجبل الأسود البيان الذي أدلى به في وقت سابق اليوم المراقب عن الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، أود أن أبرز بعض النقاط التي تكتسي أهمية خاصة لبلدي.

وكما ورد في أحدث تقرير للأمين العام، ما زال الأطفال هم أكثر من يعاني من آثار التراع المسلح. وما يبعث على الانزعاج أن الأمم المتحدة

> ”وثّقت ... في عام ٢٠١٣ حالات تشمل ما يربو على ٠٠٠ ٤ طفل، ولكن التقديرات تشير إلى أنه تم تجنيد واستخدام الآلاف غيرهم“ (S/2014/339، الفقرة ٩).

ونشارك على نحو كامل الشواغل الواردة في هذا التقرير المتعلقة بالانتهاكات الجسيمة المرتكبة بحق الأطفال.

ومن المؤكد أن مجلس الأمن أحرز تقدما كبيرا في النهوض بجدول أعمال الأطفال والتراع المسلح، ولكن يلزم المزيد من العمل لحماية حقوق الأطفال في حالات التراع المسلح ولضمان إخضاع مرتكبي الانتهاكات الجسيمة بحق الأطفال للمساءلة. وفي ذلك السياق نؤكد على أهمية تحقيق أهداف حملة ”أطفال، وليس جنودا“، التي أطلقت في وقت سابق هذا العام باعتبارها مسعى جديدا لوضع حد لتجنيد الأطفال واستخدامهم على يد القوات الحكومية في التراعات بحلول عام ٢٠١٦. وتحقيقا لتلك الغاية، نرحب ونشيد بالتطورات الإيجابية والإنجازات التي حققتها بعض الحكومات المدرجة في مرفقي تقرير الأمين العام ونناشد جميع الحكومات الأخرى إبداء الرغبة اللازمة والتصميم على وضع حد لتجنيد الأطفال واستخدامهم في القوات المسلحة.

ولا يزال آلاف الصبيان والفتيات في جميع أرجاء العالم يجندون في القوات الحكومية وجماعات المعارضة المسلحة للعمل مقاتلين أو طباخين أو حمالين أو سعاة أو للاضطلاع بأدوار أخرى. كما تجند الفتيات، وفي بعض الأحيان الصبيان، للأغراض الجنسية. وذلك أمر ببساطة غير مقبول ويتعين وضع حد له بصورة نهائية. ولذلك، نناشد جميع الدول أن تصبح أطرافا في البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة.

ونتوقع أن تحدث الحملة فرقا كبيرا بإسهامها المزدوج – أولا، في التنفيذ الكامل لخطط العمل بشأن وضع حد للتجنيد ومنعه؛ وثانيا، في إطلاق سراح الأطفال وإعادة إدماجهم في الحياة المدنيين لضمان تمكن الأطفال المفرج عنهم من القوات أو الجماعات المسلحة من أن يصبحوا أعضاء منتجين في مجتمعهم وألا يكونوا معرضين لخطر التجنيد في المستقبل.

ولا نزال نشعر ببالغ القلق حيال الهجمات على المدارس واستخدامها المستمر للأغراض العسكرية. وذلك لا يحدث آثارا مدمرة على الأطفال فحسب، بل يشكل أيضا انتهاكا للقانون الإنساني الدولي. ويمكن لأطراف التراع أن تحول المدارس إلى أهداف عسكرية، ويمكنها فعلا أن تعرض الطلاب والمعلمين ومرافق التعليم لخطر الهجمات وغيرها من أشكال العنف. وتمشيا مع القرار ٢١٤٣ (٢٠١٤)، نناشد أطراف التراعات المسلحة احترام الطابع المدني للمدارس، وفي الوقت نفسه نشجع الدول على اتخاذ تدابير لمنع استخدام المدارس من جانب القوات المسلحة والجماعات المسلحة من غير الدول.

وبما أن هذا العام يصادف الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاتفاقية حقوق الطفل، يتعين أن نذكر أنفسنا بان الحق في التعليم والحصول عليه أحد حقوق الإنسان الأساسية. ويجب أن يوفر للأطفال التعليم، حتى في حالات التراع المسلح. وعلينا أن نضمن اتخاذ جميع التدابير لحماية الطلاب والمعلمين والمدارس والجامعات من الهجمات والاستخدام للأغراض العسكرية. وإزاء تلك الخلفية، نشيد بوضع مبادئ لوسنز التوجيهية لحماية المدارس والجامعات من الاستخدام العسكري أثناء النزاع المسلح. ونؤيد العمل صوب استكمال مبادئ لوستر التوجيهية والعملية المفضية إلى اعتمادها على نطاق واسع.

وفيما يتعلق ببعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية وما تضطلع به من دور لا غنى عنه، يود الجبل الأسود أن يدعو إلى إدماج عنصر قوي لحماية الأطفال في ولايات البعثات. وسيتطلب ذلك أن يتلقى حفظة السلام والموظفون العسكريون والأمنيون التدريب المتخصص قبل الانتشار في مجال حماية الأطفال.

كما يشعر الجبل الأسود بالقلق حيال استخدام الأسلحة المتفجرة التي تحدث آثار واسعة النطاق في المناطق المأهولة بالسكان. ونود أن نناشد جميع أطراف التراع الامتناع عن

استخدام تلك الأسلحة المتفجرة بغية ضمان حماية المدنيين، لا سيما الأطفال، من الموت والإصابة والأذى النفسي.

وتضطلع المحكمة الجنائية الدولية بدور رئيسي في مكافحة الإفلات من العقاب. وحينما ترتكب الجرائم على نطاق دولي وتكون الأجهزة القضائية الوطنية غير راغبة أو غير قادرة على التعامل معها، ينبغي للدول الأطراف في نظام روما الأساسي إيلاء العناية الواجبة لإحالة تلك الحالات إلى المحكمة الجنائية الدولية. ومن الأهمية بمكان أيضا لمجلس الأمن أن يستخدم، بقدر الإمكان، خيار إحالة الحالات إلى المحكمة.

وفي الختام، أود أن أشير إلى انه على الجميع – المجتمع الدولي والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمنظمات غير الحكومية وسائر منظومة الأمم المتحدة – ان تسهم في تحقيق هدفنا المشترك والنبيل؛ أي، منع أي تكرار في المستقبل لاشتراك الأطفال في التراعات المسلحة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

السيد الباهي (السودان): يعرب وفد بلادي، في مستهل هذا البيان، عن تقديره لتخصيص هذه المداولات المفتوحة لقضايا الأطفال في التراع المسلح. ويؤيد وفد بلدي بيان مجموعة حركة عدم الانحياز الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن الحركة.

تأتي قضايا حقوق الأطفال وحمايتها في مقدمة أولويات حكومة السودان. وتقف شاهدا على ذلك مجموعة من المجهودات والإنجازات التي قامت بها وتقوم بها الحكومة. ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

أولا، على صعيد الالتزامات الدولية، صادقت حكومة بلدي على الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل والبرتوكولين الملحقين بالاتفاقية: وهما، تحديدا، البروتوكول المعني باشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة؛ والبروتوكول المعني ببيع الأطفال واستغلالهم في البغاء والمواد الإباحية.

كما صادقت الحكومة على اتفاقيتي منظمة العمل الدول، الاتفاقية رقم ١٣٨ المتعلقة بالحد الأدنى لسن الاستخدام؛ والاتفاقية رقم ١٨٢ المتعلقة بحظر أسوأ أشكال عمل الأطفال، واتخاذ إجراءات فورية للقضاء عليه. هذا وقد أعلنت حكومة بلدي عن دعمها للحملة التي نظمها مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراع المسلح بالاشتراك مع مكتب اليونيسيف في أوائل هذا العام. وشاركنا كذلك في مراسم إطلاق تلك الحملة، هنا في نيويورك.

ثانيا، على صعيد التشريعات الوطنية، فإن قانون القوات المسلحة وقانون الشرطة وقانون الأمن يمنع بشكل قاطع تجنيد الأطفال دون سن الثامنة عشرة في صفوفها. كذلك أقامت حكومة بلدي نظاما متكاملا لعدالة القصر والعدالة الإصلاحية شمل سن قانون حماية الطفل للعام ٢٠١٠ وإنشاء النيابات ذات الصلة بعدالة القصر.

ثالثا، على صعيد آليات حماية الأطفال، فقد أقامت الحكومة وحدات حماية الأطفال في القوات المسلحة ووحدات حماية الطفل والأسرة في وزارة الداخلية. أنشأت الحكومة كذلك المجلس القومي للطفولة وعينت المدعي العام لجرائم دارفور للتحقيق في جميع المزاعم منذ بزوغ التراع في العام ٢٠٠٣، ولا سيما المزاعم المتصلة بانتهاك حقوق الأطفال. وأنشأت الحكومة أيضا لجنة لتقصي الحقائق بشأن اختطاف وتجنيد الأطفال في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق. ودشنت الحكومة بجانب ذلك في تموز/يوليه من العام الماضي الخطة الوطنية العشرية الشاملة لترقية وتعزيز حقوق الإنسان في السودان.

رابعا، على صعيد التواصل مع الجهات الأممية المعنية بالأطفال، فإن حكومة بلدي في الخرطوم، وعبر بعثة السودان

الدائمة لدى الأمم المتحدة، على تواصل تام ومستمر مع مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراع المسلح ومع اليونيسيف، وذلك لمخاطبة كل الشواغل الخاصة بالأطفال. وفي هذا السياق، أشير إلى الزيارة الناجحة التي قام بها فريق المجلس التنفيذي لليونيسيف إلى السودان في آيار/مايو الماضي، والتي نتوقع أن تنعكس خيرا على أطفال السودان.

وتستمر جهود حكومة بلدي الرامية إلى تعزيز وضع الأطفال. وفي هذا الإطار، فقد أنشأ المجلس القومي لرعاية الطفولة في السودان في نيسان/أبريل من هذا العام لجنة وطنية تنسيقية لأوضاع الأطفال في حالات الطوارئ، تضم جميع الجهات والأجهزة ذات الصلة بهذا الملف المهم. وتأتي على رأس اختصاصات هذه اللجنة، حماية الأطفال ومعالجة الأوضاع الطارئة التي تؤثر عليهم إضافة إلى التنسيق في هذا الشأن مع مكتب اليونيسيف في السودان وبعثة العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وعلى ذات الصعيد، فقد نظم المجلس القومي لرعاية الطفولة في حزيران/يونيه الماضي ندوة حول الثقافات المحلية وأثرها على حماية الأطفال مع أخذ تجنيد الأطفال كنموذج.

وسعت هذه الندوة إلى تحقيق جملة من الغايات، نذكر منها، أولا، نشر الوعي بالمبادئ والمعايير الدولية المتعلقة بحماية الأطفال وتنشيط دور الإعلام حيال الثقافات المحلية التي تشجع تجنيد الأطفال والتأكيد على دور منظمات المجتمع المدني والمؤسسات العلمية في هذا الشأن.

ثانيا، الإعداد لإطلاق حملة إعلامية للتبشير بأهداف تلك الندوة. وتم التنسيق بشأنها مع مكتب اليونيسيف في الخرطوم وتستخدم الحملة رسائل توعوية من خلال القيادات المجتمعية المحلية والحكامات، وهن النساء اللاتي يمتهن غناء الحماسة، وغير ذلك من الجهات ذات الصلة. وإضافة إلى ما سبق، فإن العمل يجري مع مختلف الجهات ذات الصلة بملف الأطفال لأجل الانتهاء من إعداد المسودة النهائية لخطة العمل المعنية بالأطفال في مناطق التراع، والتي نتوقع لها أن تخرج قريبا بإذن الله. إننا وفي ضوء السياسات التي أشرنا إليها والخطوات والإجراءات العملية التي نفذناها بشأن الأطفال، نطالب بعد ذلك بشطب اسم السودان من قائمة الدول التي يضمها مرفق تقرير الأمين العام السنوي حول الأطفال والتراع المسلح.

ولأجل أن تكون مخاطبة قضايا الأطفال في التراع المسلح شاملة ومتكاملة، فإن وفدي يدعو إلى استصحاب النقاط التالية. أولا، ضرورة مساعدة حكومات الدول التي تعاني من نزاعات في جهود إنهاء هذه التراعات وذلك بإقناع أو إرغام الأطراف المتمردة حاملة السلاح على إلقائه وانتهاج التفاوض وسيلة للحل.

ثانيا، لا بد من مخاطبة الأسباب الجذرية لوجود الأطفال في صفوف الجندية وكذلك الأسباب الجذرية للتراعات، وذلك عن طريق مخاطبة مسببات الفقر ومعالجة آثار تغير المناخ وإنهاء العقوبات الاقتصادية الأحادية المفروضة على بعض الدول وإعفاء ديون الدول النامية مع تقديم المساعدات الفنية لها وبناء القدرات، ولا سيما في مجال دعم التعليم في البلدان المتأثرة، والمساعدات في جهود الإعمار للدول الخارجة من التراعات.

ثالثا، إن توقيع الحركات المتمردة على خطط عمل إنهاء تجنيد الأطفال لا يعتبر إجراء كافيا لوقف الانتهاكات التي ترتكبها، بل لا بد من تعزيز هذا الإجراء عن طريق إدانة سلوك الحركات المتمردة ومن ثم إرغامها على وضع سلاحها وانتهاج التفاوض.

رابعا، لا بد من إشراك الحكومات في أي تحرك ذي صلة بملف الأطفال في التراعات والعمل معها بشفافية كافية وعلى أسس تراعي مبدأ السيادة الوطنية.

إن وفدي وهو يجدد التزامه باستمرار التعاون مع الجهات الأممية المعنية بأمر الأطفال، فإنه يطالب بأن تحتوي

تقارير الأمين العام على المعلومات الصحيحة المتحقق منها مع وجوب خلو هذه التقارير من العبارات حمالة الأوجه، مثل عبارة ”يلبس المعتدون زيا عسكريا“، ومعلوم أن الزي العسكري لم يعد حكرا على القوات الحكومية في كثير من البلدان المتأثرة بالتراع، بل وفي الغالب الأعم، تصر الحركات المتمردة على ارتداء بزات عسكرية قريبة في شبهها من الزي العسكري الحكومي من أجل ممارسة خداعها وغشها. ونطالب كذلك بأن تتم مشاطرة الحكومات بهذه المعلومات قبل تضمينها في التقارير، خاصة وأن تقارير الأمين العام المعنية تحتوي على أرقام ونسب ومعلومات حساسة ومهمة. إن بقاء هذه المعلومات دون مشاطرتها مع الجهات الحكومية المعنية ذات الصلة في العواصم وليس في البعثات المعتمدة فحسب، فإنها ستكون مجرد إدعاءات لا ترقى إلى مستوى تضمينها في تقارير الأمين العام والتي يجب أن يكون طابعها الشفافية والعلمية والمصداقية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن إلى ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد غاتا مافيتا وا لوفوتا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتهنئتكم، سيدي الرئيس، والإعراب عن تقديرنا لرؤيتكم تترأسون مجلس الأمن في شهر أيلول/سبتمبر. إنكم ممثل الولايات المتحدة الأمريكية، البلد الذي يحظى بلدي معه بعلاقات ممتازة، تتسم بالاحترام المتبادل.

كما أود أن أشكركم على عقد هذه الجلسة الهامة لمجلس الأمن المعنية بالأطفال والتراع المسلح، وهو الموضوع الذي يتيح لبلدي، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الفرصة للتكلم عن مسألة تمثل الآن إحدى الأولويات العليا لحكومة بلدي.

ويحيط وفد بلدي علما على النحو الواجب بتقرير الأمين العام المعني بالأطفال والتراع المسلح (S/2014/339) وأشير أيضا إلى أن عودة بلدي المستمرة إلى الحرب قد أسفرت عن ظاهرة الأطفال المجندين في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومع ذلك، بمرور الوقت وبناء على مبادرة من رئيس دولتنا، قررت حكومة بلدي إنهاء هذه الظاهرة في إطار قواتنا المسلحة باتخاذ مختلف الإجراءات، بما في ذلك إنشاء ملفات الإحصاءات الحيوية لتحديد الأفراد العسكريين من أجل الحفاظ على تحسين تعقب البيانات عن الموظفين في وحدات الجيش، بما في ذلك أعمارهم. ولنفس الأسباب، وللإعراب بوضوح عن التزامنا السياسي وتصميمنا الراسخ على القضاء على ظاهرة العنف الجنسي والأطفال المجندين، قام رئيس الجمهورية، السيد جوزيف كابيلا كابانغي، في ٩ تموز/يوليه، بتعيين السيدة جانين مابوندا ممثلته الخاصة المعنية بالعنف الجنسي وتجنيد الأطفال. وفي الأسبوع الماضي أنهت السيدة مابوندا زيارة إلى نيويورك للتشاور مع أصحاب المصلحة الرئيسيين من المجتمع الدولي في هذا المجال.

ويؤيد بلدي الحملة العالمية للأمم المتحدة ”أطفال، لا جنود“ التي أطلقتها في وقت سابق من هذا العام الممثل الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراع المسلح، جنبا إلى جنب مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة، بغية القضاء على تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل قوات الأمن الحكومية في التراعات المسلحة بحلول نهاية عام ٢٠١٦. وينبغي التشديد على أن أهداف هذه الحملة، على النحو المبين في القرار ٢١٤٣ (٢٠١٤)، المؤرخ ٧ آذار/مارس، هي بالفعل جزء من سلسلة من المبادرات التي تعمل حكومة بلدي على تنفيذها بفعالية. أما التقدم الذي أحرز على أرض الواقع في هذا المجال فلا شك أنه تجلى في ثناء الأمين العام، في تقريره، على الجهود التي تبذلها حكومة بلدي لمكافحة هذه الظاهرة، وفي تشجيعه للسلطات العسكرية في بلدي على مواصلة تعزيز الإجراءات للتحقق من سن المرشحين للتجنيد خلال حملات التجنيد مستقبلا.

ومن المهم أن نشدد على أن يساند جهود حكومة بلدي مختلف الشركاء الدوليين، بما في ذلك الأمم المتحدة. وفي الواقع، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ وقعت الحكومة الكونغولية والأمم المتحدة على خطة عمل تتألف من مجموعة من الالتزامات بهدف وضع حد لتجنيد الأطفال واستخدامهم في القوات المسلحة وقوات الأمن وكذلك العنف الجنسي ضد الأطفال. ولكفالة تنفيذ الخطة بشكل فعال، فقد التزمت حكومتي، بالتعاون مع شركائها، بتقييم التقدم المحرز في هذه الحالة كل ستة أشهر. وأود الإشارة إلى أنه تم بالفعل إحراز تقدم كبير منذ التوقيع على الخطة.

وعلاوة على ذلك، أصدرت السلطات الكونغولية أمرين، صدّق على أولهما وزير الدفاع الوطني وشؤون المحاربين القدماء، وهو موجه إلى القوات المسلحة. ويوعز هذا الأمر إلى قادة مراكز التدريب العسكري بتيسير إمكانية وصول فرقة العمل الخاصة للأمم المتحدة المعنية بالأطفال والتراعات المسلحة، ووكالات حماية الأطفال إلى المخيمات العسكرية لأغراض التحقق .كما توعز إلى القيادة العسكرية باتخاذ إجراءات عقابية وتأديبية صارمة ضد أي شخص يرتكب انتهاكا خطيرا لحقوق الطفل. ويتضمن الأمر إطلاق حملات توعية وتدريب في كل ثكنة عسكرية في البلد من أجل تمكين جميع الأفراد العسكريين من استيعاب توجيهات خطة العمل وما يترتب عليها من التزامات.

أما الأمر الثاني، الصادر عن المدير العام لوكالة الاستخبارات الوطنية، فيتيح إمكانية وصول أعضاء فرقة عمل الأمم المتحدة الخاصة ووكالات حماية الطفل إلى موظفي دائرة الاستخبارات، والوثائق، والمواقع، والمرافق، ويأذن بإطلاق سراح جميع الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة وإحالتهم إلى وكالات حماية الأطفال. وبفضل هذين الأمرين، تمكنت فرقة عمل الأمم المتحدة ووكالات حماية الطفل من زيارة خمسة مراكز تدريب عسكرية وتحديد هوية نحو ٥ ٠٠٠ من المجندين، دون عائق. كما تم تشكيل هيئتي تنسيق لرصد تنفيذ خطة العمل، وقد حققت نتائج مشجعة. ووفقا لما جاء في التقرير المؤقت للحكومة عن الخطة، الذي يغطي الفترة من ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣، تم تسريح ٨٩٤ ٢ طفلا من القوات المسلحة والجماعات المسلحة بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٣، وخلال الفترة نفسها، تكفلت مراكز مضيفة انتقالية باستضافة ٨٢٤ ٢ طفلا بمن فيهم ٣٦٥ فتاة.

وقد دخلت مكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم الخطيرة ضد الأطفال مرحلة جديدة بإنشاء محاكم جديد للأحداث في ١٠ من مقاطعات البلد. ومرة أخرى، بهدف تعزيز حماية الأطفال، فقد قررت الحكومة أن تسقط أهلية أي شخص ارتكب ستة انتهاكات جسيمة لحقوق الطفل أثناء التراعات من الانضمام إلى القوات المسلحة. وقد كانت لهذه التدابير القوية التي تستهدف حقوق الطفل نتائج ملموسة.

ولتجنب الالتباس، يود وفدي أن يوضح للمجلس أنه منذ هزيمة حركة ٢٣ مارس، ووفقا لنداء الرئيس كابيلا إلى الجماعات المسلحة لإلقاء السلاح، فقد استجابت بعض الجماعات المسلحة الوطنية للنداء. وتوضح النتائج أنه عند تسليم الجماعات لأنفسها، فإنها تضم في صفوفها أطفالا تعيدهم قواتنا المسلحة بصورة منهجية إلى خدمات حماية الطفل. ويمكن أن يفسر هذا بما يعني أن هؤلاء الأطفال ينتمون إلى جيشنا، بينما في الواقع لم يعد هناك أطفال مجندون في صفوف قواتنا المسلحة اليوم.

وكان القانون المؤرخ ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٦ من بين الإجراءات التي اتخذتها السلطات لمكافحة العنف الجنسي. فقد تضمن هذا القانون، بالمقارنة مع القانون الجنائي الكونغولي القديم، أحكاما مبتكرة هامة، بما في ذلك رفع الحد الأدنى لسن

ضحايا الاعتداء الجنسي من ١٤ إلى ١٨ سنة. ويعاقب بشدة ممارسات مثل الزواج القسري والدعارة واستغلال الأطفال والاسترقاق الجنسي والعلاقة الجنسية البهيمية وتشويه الأعضاء التناسلية التي تخضع لعقوبات قاسية. ومع ذلك، فإن القانون الجديد المتعلق بالعنف الجنسي ينص على تلك الجرائم ويضيف ١٦ جريمة أخرى، استنادا إلى القانون الإنساني الدولي.

وفي الختام، فإن حكومتي مصممة على الاستفادة من الجهود التي تم بذلها بالفعل في تنفيذ خطة عملها من أجل القضاء على العنف الجنسي، وتجنيد الأطفال واستخدامهم في القوات والجماعات المسلحة، بالإضافة إلى الانتهاكات الجسيمة الأخرى لحقوق الطفل. وفي هذا الصدد، يود بلدي أن يشكر السيدة ليلى زروقي، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراع المسلح، والسيدة سيلفي لوكاس، الممثلة الدائمة للكسمبرغ ورئيسة الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والتراع المسلح، على تفانيهما في خدمة قضية الأطفال.كما يرحب بلدي بالتعاون الممتاز الذي نشأ مع مكتب الممثلة الخاصة، وفرقة العمل الخاصة التابعة للأمم المتحدة، وشعبة حماية الطفل التابعة لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة. ويعرب بلدي عن عميق امتنانه لجميع هؤلاء الشركاء.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليمن.

السيد بحاح (اليمن): شكرا سيدي الرئيس، في البدء اسمحوا لي أن أهنئكم على ترؤسكم أعمال المجلس للشهر الحالي. وأد أن أتقدم بالشكر الجزيل لأعضاء مجلس الأمن والشكر موصول للممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراع المسلح، السيدة ليلى زروقي.

يؤيد وفد بلادي البيانين اللذين أدلى بهما ممثل إيران بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، وممثل إندونيسيا بالنيابة عن منظمة التعاون الإسلامي.

تتجه الجمهورية اليمنية نحو بناء أسس متينة لدولة مدنية اتحادية وديمقراطية ويتضح ذلك جليا من خلال مخرجات مؤتمر الحوار الوطني والتي صاغت نموذجا فريدا لعملية تشاورية وطنية شاملة مفتوحة على جميع المكونات السياسية والاجتماعية بهدف تجسيد تطلعات شعبنا إلى العيش الكريم.

لقد نصت وثيقة مخرجات الحوار على تحريم تجنيد الأطفال دون السن القانوني وتجريم استغلالهم في التراعات السياسية والتراعات المسلحة. وكذا نصت على منع ومراقبة كل ما من شأنه غرس ثقافة العنف وحمل السلاح لدى الأطفال وجعلت الاعتبار الأول لمصالح الطفل الفضلى في جميع الإجراءات المتعلقة بهم. واعتبار الأطفال الذين لهم علاقة بقوات أو جماعات مسلحة مجنيا عليهم وليسوا جناة ولا ينبغي تحميلهم المسؤولية الجنائية. وعند خضوعهم لإجراءات قضائية، يجب معاملتهم وفقا للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية واتفاقية حقوق الطفل وقواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لادارة شؤون قضاء الأحداث.

وأحرز اليمن تقدما ملموسا في الحوار مع الأطراف ذات الصلة فيما يتعلق بإعداد وتنفيذ خطط عمل من أجل وقف ومنع الانتهاكات ضد الأطفال. ففي ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٢، وجه وزير الداخلية كافة أجهة الشرطة وغيرها من السلطات المختصة بالتنفيذ الكامل لقانون هيئة الشرطة رقم ١٥ لعام ٢٠٠٠، والذي حدد سن ١٨ عاما كحد أدنى للتجنيد وسرعة تسريح أي أطفال موجودين في صفوف قوات الأمن الحكومية.

كما قامت الممثلة الخاصة للأمين العام السيدة زروقي، أثناء زيارة رسمية إلى اليمن في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ والتي بذلت خلالها جهودا استحقت الشكر والثناء من حكومة اليمن، بالاجتماع مع الرئيس وغيره من كبار مسؤولي الحكومة وكافة التشكيلات المسلحة غير الرسمية. والتزمت حكومة

اليمن خلال تلك الزيارة بوضع خطة عمل لإنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم. وأصدر الرئيس خلال الزيارة مرسوما يحظر تجنيد الأطفال القصر. وبعد الزيارة مباشرة، تم تشكيل لجنة مشتركة بين الوزارات لتقوم بدور التنسيق فيما يتعلق بوضع خطة عمل. كما أصدر مجلس الوزراء إثر ذلك قراره رقم ١٩٣ لعام ٢٠١٣ بشأن الموافقة على مشروع خطة العمل بين حكومة بلادنا والأمم المتحدة في ما يتعلق بالأطفال المرتبطين بالقوات الحكومية من أجل تسريحهم ومنع تشغيلهم في القوات المسلحة والأمن والعمل على إعادة إدماجهم في المجتمع، تتويجا لتلك الزيارة.

تعمل بلادي رغم إمكانياتها المتواضعة والظروف المعقدة التي تمر بها وبالتعاون مع الشركاء الدوليين على منع تجنيد الأطفال وكذا إطلاق سراح أي أطفال موجودين في صفوف قوات الأمن الحكومية.

في الأخير، تجدد بلادي التزامها بتعزيز وحماية حقوق الطفل والنهوض بها وتؤكد على ضرورة تضافر الجهود الوطنية والدولية ومضاعفتها من أجل إنهاء تجنيد الأطفال في اليمن والعالم. كما تعرب عن تقديرها للدعم الذي يقدمه الشركاء الدوليون وفي مقدمتهم منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الفلبين.

السيدة ناتيفيداد (الفلبين) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة وعلى إتاحة هذه الفرصة لي لمخاطبة المجلس. وننضم إلى غيرنا من الوفود في تهنئة الولايات المتحدة على توليها الرئاسة.

يصف تقرير الأمين العام (S/2014/339) بإسهاب وبالتفصيل الحالة المزرية للأطفال الذين تجندهم جماعات في حالات التزاع المسلح وتقتلهم وتشوههم وتنتهكهم.

وتؤكد حكومة بلدي من جديد عزمها على حماية الأطفال وحقوقهم في حالات التزاع المسلح. وننوه بعمل الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتزاع المسلح. ويجب على المجتمع الدولي بذل أقصى جهوده لحماية الأطفال، ولا سيما أولئك الذين يعيشون في ظروف بالغة الصعوبة.

وتواصل حكومة بلدي العمل بشكل دؤوب من أجل حماية أطفالنا. وقد وقعت حكومة الفلبين في ظل إدارة أكينو وجبهة مورو الإسلامية للتحرير في آذار/مارس من هذا العام على اتفاق بانغسامورو الشامل التاريخي الذي يبشر بمزيد من السلام والتقدم والازدهار في جنوب الفلبين. ويمثل ذلك الاتفاق نتيجة ملموسة لالتزامنا بعملية السلام، وقد أمكن التوصل إليه بفضل العمل الشاق مع أصحاب المصلحة المحليين والدعم من قبل المجتمع الدولي. ويجب علينا جميعا أن نقوم بأدوارنا للتأكد من تحقق رؤية اتفاق بانغسامورو بالكامل. ويمكن للممثلة الخاصة للأمين العام، بالتعاون مع الحكومة الفلبينية، أن تساعد في الاستفادة من هذا الإنجاز من خلال العمل بشكل وثيق من أجل شطب جبهة مورو من القائمة.

كما وقع الرئيس أكينو الأمر التنفيذي رقم ١٣٨ في عام ٢٠١٣، والذي ينص على إنشاء نظام الرصد والإبلاغ والاستجابة للانتهاكات الخطيرة لحقوق الطفل في حالات التزاع المسلح. ويقوم نظام الاستجابة بدور ذراع الرصد للإطار البرنامجي الخاص بالأطفال والتزاع المسلح. ويتفق هدفه الأساسي المتمثل في الوقاية والاستجابة في الوقت المناسب تماما مع جدول الأعمال العام لحكومة الفلبين من أجل حماية الأطفال الفلبينيين.

وننوه بالاعتراف الواجب بالتطورات الإيجابية التي حدثت في الفلبين. ويتعين فهم هذه التطورات المؤسسية والقانونية في السياق الأوسع للنمو المستدام والشامل للجميع وجدول أعمال السلام والتنمية في بلدي. وينبغي للأمم المتحدة أن تعي

أن العمل من أجل الأطفال ينبغي أيضا أن يدعم العمل الجيد الذي يجري القيام به في عمليات السلام على غرار عملية السلام في بلدي.

وتواصل الفلبين العمل بشكل وثيق جدا مع مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام والفريق العامل المعني بالأطفال والتراع المسلح. والتفاعل بصورة أكثر تواترا وانتظاما والمشاركة الأعمق من قبل الممثلة الخاصة مع أصحاب المصلحة، بما في ذلك مع بعثات الدول الأعضاء لدى الأمم المتحدة، قد يساعدان على دفع العمليات ذات الصلة قدما ويساعدان في تحديد الحلول الممكنة للمسائل العالقة. كما أن هذا التفاعل قد يساعد أيضا الممثلة الخاصة في إعداد تقرير صريح ونزيه ومتوازن.

ومن نفس المنطلق، تعيد الفلبين التأكيد على موقف حركة عدم الانحياز الداعي إلى ضرورة أن نواصل جميعا العمل بشكل وثيق لضمان استناد التقارير الصادرة عن الممثلة الخاصة والوثائق المنبثقة عن الفريق العامل إلى بيانات واضحة ودقيقة وراهنة ويمكن التحقق منها. وفي المقام الأول، فإن هذه البيانات هي التي توفر الأساس لتقرير الأمين العام، والتي تستند إليها جميع التعليقات والتوصيات.

وقد أكدت حكومة بلدي على ذلك من قبل وستواصل التشديد على هذه النقطة: ينبغي معالجة الثغرات في عملية الرصد وبذل جهود باستمرار لتحسين عملية تقديم التقارير، بما في ذلك من خلال تعزيز التعاون والتنسيق بين البلدان المعنية ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراع المسلح والفريق العامل.

وبالمثل، فإن معايير إدراج الأطراف في القوائم وشطبها منها ينبغي أن تكون واضحة وشفافة وموضوعية ومتوازنة. وكما ذكرت الفلبين من قبل، قد يرغب مجلس الأمن في تقييم مستوى الالتزام ونطاق الآليات والجهود والنتائج على أرض الواقع بوصفها مؤشرات لرفع أسماء الأطراف من القوائم. وبينما نواصل التركيز على تلك الأهداف، قد يرغب مجلس الأمن في أن ينظر في زيادة التركيز على الكيفية التي يمكن أن يفيد بها رفع الأسماء من القائمة في تشجيع ودعم الجهود الرامية إلى حماية الأطفال في التراعات المسلحة.

وإذا استمرت القوائم في التوسع، فإن ذلك سيكون في الواقع دليلا على إخفاق مجلس الأمن والأمم المتحدة. فلا بد أن تكون هناك حركة في القوائم ورفع أسماء منها بعد ذلك حتى يتسنى للمجلس ومكتب الممثلة الخاصة تخصيص الموارد الثمينة والطاقة للحالات التي تتطلب أقصى الاهتمام العاجل. ولندع وكالات الأمم المتحدة المختصة تقوم بعملها في تأمين تحسين أوضاع الأطفال.

ومن المهم كذلك أن تتماشى مناقشة مسألة الممعنين في ارتكاب الانتهاكات مع ولاية مجلس الأمن وفريقه العامل المعني بالأطفال والتراع المسلح. ويجب أيضا أن تكون جهود الرصد الحالية متسقة مع الفقرة ٢ (د) من القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، الذي

> ”يؤكد كذلك أن أي حوار تجريه كيانات الأمم المتحدة في إطار آلية الرصد والإبلاغ مع الجماعات المسلحة من غير الدول من أجل ضمان حماية الأطفال وإمكانية الوصول إليهم يجب أن يدور في سياق عمليات السلام حيثما كانت، وفي إطار التعاون بين الأمم المتحدة والحكومة المعنية“.

وأود أن أؤكد من جديد موقف حكومة الفلبين. إننا نقدر قدسية حياة كل إنسان. ونحتاج إلى حماية حياة كل إنسان، ولا سيما حياة أطفالنا وشبابنا. ولم يتغير موقفنا. ولا تستدعي الحالة في الفلبين أي إدراج في التقرير أو مجرد ذكر اسمها فيه. ويحدونا الأمل في أن تُراعى التطورات الملموسة والشواغل التي أعربنا عنها، لا سيما بشأن البيانات والإبلاغ، مراعاة

كاملة في التقارير المقبلة. وتوفر الفلبين المزيد من الدروس المستفادة الإيجابية وتشير إلى أوجه تقدم – لا انتكاسات – وهو ما يستدعي الاستبعاد من القائمة.

ومن جانبها، ستواصل حكومة الفلبين بذل قصارى جهدها للحفاظ على إنجازاتها في تعزيز رفاه أطفالنا وحمايتهم، والعمل بمزيد من القوة للمساعدة على ضمان أن ينشأ الأطفال في أمان ودون خوف لكي يصبحوا كما يريدون. إن الأطفال هم أجيال المستقبل وبحاجة إلى كل مساعدة منا. ويجب أن نساعدهم بأفضل السبل الممكنة بالنسبة لنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل سويسرا.

السيد سيغر (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): بما أن الوقت متأخر، سأتكلم بإيجاز. أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة. كما أود أن أشكر لكسمبرغ على ما تبذله من جهود مضنية في تولي رئاسة الفريق العامل المعني بالأطفال والتزاع المسلح. كما أننا نرحب من دون شك بالعمل الهام الذي تقوم به السيدة ليلى زروقي، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتزاع المسلح، ونؤيد بقوة حملة ''أطفال لا جنود'' الرامية إلى إنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل قوات الأمن الحكومية في التزاع بحلول نهاية عام ٢٠١٦. وقد تمخض عملها بالفعل عن نتائج ملموسة، في تشاد على سبيل المثال.

وعلى الرغم من هذا التقدم، هناك مئات الآلاف من الأطفال لا يزالون يعانون من آثار التزاع المسلح في جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان وسوريا وغزة وفي أماكن أخرى. وفي نيجيريا، يهاجم تنظيم بوكو حرام المدارس بصورة منهجية. وفي العراق، بلغ نطاق ووحشية العنف ضد المدنيين مستويات لم يسبق لها مثيل. وهذا هو السبب في ترحيب سويسرا بالعمل الذي يقوم به التحالف العالمي لحماية التعليم من الهجمات بموجب مبادئ لوستر التوجيهية.

ومن الملح أيضا أن نقوم جميعا بالتعبئة من أجل تعزيز احترام القانون الدولي ووضع حد للانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد حقوق الطفل، لا سيما تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل جهات فاعلة من غير الدول. ولا تزال الالتزامات التي تعهدت بها هذه الأطراف محدودة للغاية ويواجه اعتماد خطط عمل مع هذه الجماعات عدة عقبات، بما في ذلك طابعها السريع الزوال أو المعارضة الحكومية أو القيود المفروضة على الوصول بموجب القوانين المتعلقة بمكافحة الإرهاب. ويجب أن تسمح الدول الأعضاء دائما بوصول الأمم المتحدة إلى تلك الجماعات بهدف اعتماد خطط عمل وتنفيذها. وتواصل سويسرا تقديم الدعم للأعمال الهامة للغاية التي تقوم بها المنظمة غير الحكومية ''نداء جنيف''.

كثيرا ما تبقى الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل، ولا سيما العنف الجنسي، دون تبعات في التزاعات المسلحة. أما الجرائم الدولية الخطيرة فيجب في المقام الأول مقاضاة مرتكبيها بمعرفة المؤسسات القضائية الوطنية، ولكن إذا كانت تلك المؤسسات غير قادرة أو غير راغبة في ذلك، فينبغي لمجلس الأمن أن يستخدم سلطته لإحالة المسائل إلى المحكمة الجنائية الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، من الضروري تدريب العاملين في مجال حفظ السلام بشأن المسائل المتعلقة بحماية الأطفال وإدراج أحكام ذات صلة في إجراءات التشغيل الموحدة وقواعد الاشتباك. وينبغي أن يكون هذا البرنامج إلزاميا بالنسبة لأي من البلدان المساهمة بقوات. وستسهم سويسرا إسهاما ماليا لإجراء استعراض للآثار المترتبة على نشر مستشارين في مجال حماية الأطفال في بعثات حفظ السلام.

وفي الختام، تدعو سويسرا الدول التي لم تصدق بعد على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة إلى التصديق عليه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ليختنشتاين.

السيد فينافيسر (ليختنشتاين) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر وفد بلدكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة، والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراع المسلح ومقدمي الإحاطات الإعلامية الآخرين على ما قدموه لنا من معلومات وتحليل. وأود أيضا أن أتقدم بالشكر الخاص إلى السفيرة لوكاس، رئيسة الفريق العامل المعني بالأطفال والتراع المسلح، على حضورها في القاعة وعلى العمل الذي ظلت تقوم به طوال العام.

بينما نرحب بتقرير الأمين العام السنوي (S/2014/339)، فإننا نعرب مرة أخرى عن جزعنا إزاء النتائج التي توصل إليها. فلا يزال الأطفال في جميع أنحاء العالم يعانون من الانتهاكات الجسيمة لحقوقهم، بما في ذلك تجنيدهم بصورة غير مشروعة واستخدامهم جنودا وأعمال القتل والتشويه والاغتصاب وغيرها من أشكال العنف الجنسي والاختطاف ومنع وصول المساعدات الإنسانية في ٢٣ نزاعا في عام ٢٠١٣. ومنذ ذلك الحين، ما فتئت محنة الأطفال تنتقل من سيء إلى أسوأ في العديد من الحالات، بما في ذلك في غزة وسوريا والعراق ونيجيريا. وتدين ليختنشتاين بصفة خاصة العنف الذي لا يوصف الذي ترتكبه جماعة بوكو حرام، وتؤيد كل التأييد إدراجها في مرفق التقرير، فضلا عن إدراج المجلس لها على قائمة الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة. كما أننا نشعر بالصدمة إزاء الانتهاكات الفظيعة ضد الأطفال من جانب الدولة الإسلامية في العراق والشام، كما يتضح من البيان الذي أدلت به الممثلة الخاصة.

ونود أن نهنئ الممثلة الخاصة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة على نجاح حملة ”أطفال لا جنود“. ونثني على حكومة تشاد لتنفيذ خطة العمل ورفعها من قوائم تقرير الأمين العام. ويسرنا أيضا أن نرى التقدم الذي أحرزته حكومات اليمن وميانمار وأفغانستان وجنوب السودان. وفي الوقت نفسه، نلاحظ أن ٥١ من إجمالي ٥٩ طرفا مدرجة على القائمة هي جهات فاعلة من غير الدول. ومعظمها مدرج منذ خمس سنوات على الأقل، ولهذا اعتبرت أطرافا ممعنة في ارتكاب الانتهاكات. ولذلك، فإننا نواصل دعم جهود الممثلة الخاصة للتواصل مع جميع الأطراف المعنية لإبرام خطط عمل والتشجيع على تنفيذها. وفي هذا الصدد، نرحب بالالتزامات التي تعهدت بها الجهات الفاعلة من غير الدول في جنوب السودان والفلبين وسوريا. ويحدونا الأمل في أن يتبع تلك الالتزامات في القريب العاجل عمل وتقدم ملموس على أرض الواقع.

من بين التراعات الـ ٢٣ المشار إليها في تقرير الأمين العام، شهد ١٧ منها هجمات استهدفت المدارس والطلاب والمعلمين. وفي ١٥ نزاعا، استخدمت الأطراف المدارس لأغراض عسكرية. وتؤكد ليختنشتاين من جديد إدانتها لتلك الممارسات التي تتعرض المدنيين لخطر جسيم وتحرم الأطفال من التعليم. ونحث الدول على اتخاذ خطوات على الصعيدين الوطني والدولي لوضع حد لهذه الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي ولحماية حق الأطفال في التعليم. ولذلك، فإننا نرحب بمشروع مبادئ لوستر التوجيهية لحماية المدارس والجامعات من الاستخدام العسكري خلال التراع المسلح، ونأمل أن يتم تطبيقها على نطاق واسع. ونشيد بالدور الريادي الذي اضطلعت به النرويج في هذا الصدد.

ولا يمكننا الاستمرار في التغاضي عن التقاعس والإفلات من العقاب فيما يتعلق بالجرائم الفظيعة التي تُرتكب ضد الأطفال كل يوم. وترى ليختنشتاين أن على المجلس استخدام صلاحياته على نحو أكثر تواترا لإحالة الحالات إلى المحكمة الجنائية الدولية التي يمكن أن تضطلع بدور هام في هذا الصدد. وعلاوة على ذلك، فإن الجهود الرامية إلى حل التراعات يجب أن تراعي احتياجات الأطفال بقدر أكبر. أما عمليات

الوساطة ومفاوضات السلام وما تسفر عنه من نتائج فينبغي أن تشتمل على منظور خاص بالأطفال في أبكر مرحلة ممكنة؛ الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى توسيع نطاق الفهم وزيادة القبول وإلى تنفيذ أفضل في نهاية المطاف.

لذا فإننا ندعو المجلس، وكيانات الأمم المتحدة ذات الصلة والدول الأعضاء المعنية إلى مواصلة دمج احتياجات الأطفال وتلبيتها في جميع القرارات والسياسات ذات الصلة، والأهم من ذلك، في الأعمال التي تضطلع بها في الميدان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد زغينوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لقد اضطُررنا لطلب الكلمة مرة أخرى فيما يتعلق بالبيان الذي أدلى به ممثل أوكرانيا. إن محاولات زملائنا الأوكرانيين استخدام أي سياق للأمم المتحدة لنشر اتهامات ملفقة للاتحاد الروسي ليست مفاجئة. فمن الواضح أن إدعاءاتهم ليست أكثر من محاولات لوم الآخرين على ما يفعله متطرفو القوات المسلحة الأوكرانية بمواطني شرق أوكرانيا تحت ذريعة ما يسمى بعمليات مكافحة الإرهاب. وتشير الوقائع إلى أن الجانب الأوكراني يتحمل المسؤولية الكاملة عن معاناة الأطفال في دونيتسك ولوهانسك.

ومحاولات تصوير الهدف المتمثل في توفير المساعدة للأطفال وبذل الجهود بغية كفالة الأمن على أنه نوع من الأفعال الخاطئة تدعو للسخرية بشكل خاص. لم يلق العشرات من الأطفال حتفهم بسبب العدوان الروسي، بل نتيجة المدفعية الكثيفة وإطلاق الصواريخ من قبل القوات المسلحة الأوكرانية على أهداف مدنية، بما في ذلك المدارس ورياض الأطفال. كانت هناك العديد من الروايات لشهود عيان على ذلك. ومن المؤسف أن الوفد الأوكراني لا يفهم عدم جدوى المتاجرة بمعاناة المدنيين في بلده، بما في ذلك أصغرهم.

ندعو مرة أخرى ممثلي أوكرانيا إلى التخلي عن المناورات السياسية العقيمة وإلى العمل بدلا من ذلك من أجل إرساء السلام والتغلب على الأزمة الإنسانية المستفحلة والخطيرة في شرق البلد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لقد طلبت ممثلة تركيا الكلمة للإدلاء ببيان آخر. أعطيها الكلمة الآن.

السيدة سوكووغلو (تركيا) (تكلمت بالإنكليزية): اضطُررنا لطلب الكلمة مرة أخرى إذ نشعر بالدهشة حيال المزاعم التي لا أساس لها، التي أدلى بها ممثل النظام السوري، فيما يتعلق بعمليات الاتجار بالأعضاء المتعلقة تركيا. الأعضاء التي أشار إليها للأسف هي للأطفال السوريين الذين قتلهم النظام دون تمييز. والعمليات التي أشار إليها تجري بالتعاون مع الأمم المتحدة لإنقاذ هؤلاء الأطفال الذين أصيبوا بجروح خطيرة. نود وضع الحقائق في نصابها فحسب.

اليوم ذكرت الصحف أن نحو ٣٠ ألف طفل سوري ولدوا في أمان في تركيا. إن فتح تركيا لأبوابها أمام السوريين الفارين من التزاع لا ينقذ أرواح الرجال والنساء والأطفال فحسب، بل يبعث الأمل من أجل مستقبل لسوريا من خلال الأطفال حديثي الولادة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طلبت ممثلة الجمهورية العربية السورية الكلمة للإدلاء ببيان آخر. أعطيها الكلمة الآن.

السيدة الصالح (الجمهورية العربية السورية): نحن مضطرون لأخذ الكلمة وذلك للرد على الإدعاءات التي وردت في بياني مندوبة قطر وممثلة تركيا الآن.

كعادتها، ساقت مندوبة قطر جملة من الإدعاءات ضد حكومة بلدي، لتلعب كما مشيختها، دور منظر الثورات والحريات، وتتباكى على أطفال سوريا على المنابر متجاهلة بكل وقاحة دور النظام القطري الراعي للإرهاب الدولي،

خاصة فيما يتعلق بتقديم التمويل والتغطية الإعلامية للجماعات الإرهابية المسلحة في بلدي.

لقد تكشفت حقائق تورط النظام القطري في تمويل الجماعات الإرهابية الوهابية التكفيرية في سوريا منذ بداية الأزمة في بلدي. واليوم تتكشف في العراق أيضا، وهو الأمر الذي وثقته مئات التقارير العالمية، ومنها التقرير الذي نشرته قناة ”سي إن إن“ الأمريكية في حزيران/يونيه ٢٠١٤ حول دور النظام القطري الذي وصفته بالحليف الرئيسي للولايات المتحدة في تمويل الجماعات الإرهابية الوهابية، بما في ذلك الجماعات المرتبطة بالقاعدة مثل جبهة النصرة وداعش. هذا علاوة على تصريحات الكثير من المسؤولين الأوروبيين عن رعاية مشيخة قطر للإرهاب العالمي وارتباط شيوخها بتنظيم القاعدة.

إن قطر مسؤولة عن كل نقطة دماء نزفت من أطفال سوريا، أولئك الأطفال الذين تتباكى عليهم مندوبة قطر بعد قتلهم بأموال وسلاح وتمويل وإرهاب قطري. وإن استمرار التمويل القطري لتلك الجماعات لهو أكبر دليل على مدى فداحة وبشاعة المنهج الذي تتبعه مشيخة قطر في قتل الأطفال السوريين عن بعد. لن ينسى الشعب السوري جرائم شيوخ البترودولار في قطر وستتم محاسبتهم في الوقت المناسب، هم وكل من ولغ في سفك دماء السوريين ممن يعانون من انفصام في الشخصية. هؤلاء الذين يريدون إنقاذ أطفال العراق من داعش، وهو أمر نؤيده في المطلق، لكنهم لا يمانعون في دعم قتل داعش للأطفال في سوريا.

أما حول ما قالته الآن الممثلة التركية فلا نعرف بعد سبب شعورها بالذهول حول قولنا الحقائق تجاه بلدنا، إلا إذا كانت ممثلة تركيا تعتقد أن الاعتداء المستمر للمجموعات الإرهابية المدعومة من قبل القوات التركية على المدنيين السوريين وتسهيل دخول عشرات الآلاف من الإرهابيين عبر الحدود التركية السورية المشتركة ودعمها استخباراتيا هو الطريق المثلى لإيصال صوت الشعب السوري إلى المنابر الدولية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٠.